



الرقم : م ١٠٠ / ٨٣ / ٢٠١٧

التاريخ : ٢٩ / ٣ / ٢٠١٧

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمون ،
السادة بورصة عمان المحترمون

تحية طيبة وبعد ،،

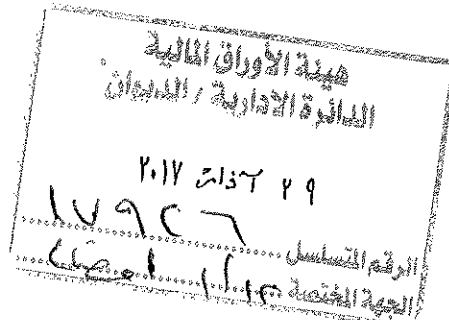
الموضوع : التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

استناداً إلى قانون الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٢ وتعليمات افصاح الشركات
المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ ، نرفق لكم ثلاث نسخ عن
التقرير السنوي للبنك الأردني الكويتي لعام ٢٠١٦ ونسخة على قرص مدمج (PDF) .

علماً بأن البيانات المالية الختامية لعام ٢٠١٦ الواردة بالتقرير خاضعة لموافقة
البنك المركزي الأردني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير عام البنك
عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة



مرفقات

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK



"أكثر من بنك"

تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية
عن السنة المالية

| 2016 |



وَعُودٌ تَتَحَقَّقُ وَثَقَّةٌ تَتَجَدَّدُ





البنك الأردني الكويتي

شركة مساهمة عامة محدودة
تأسست بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥
سجل تجاري رقم ١٠٨
رأس المال المدفوع : ١٠٠ مليون دينار أردني

صندوق بريد : (٩٧٧٦) عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف : ٥٦٢٩٤٠٠ (٩٦٢ ٦)
فاكس : ٥٦٩٥٦٠٤ (٩٦٢ ٦)
SWIFT : JKBAJOAM
E-mail : info@jkbank.com.jo
<http://www.jkb.com>



حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت



حضرة صاحب السمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد المعظم

المحتويات

صفحة

11	مجلس الإدارة
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
16	تقرير مجلس الإدارة حول الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال
29	أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠١٦
42	أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥
43	الإدارة التنفيذية
44	خطة العمل لعام ٢٠١٧
45	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٦
50	القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام ٢٠١٦
116	الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية

ملحق: دليل الحاكمية المؤسسي

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد فيصل حمد مبارك العيار

ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات

ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

السيد محمد عدنان حسن الماضي

ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (اعتباراً من ٢٠١٦/٩/٥)

السيد فاروق عارف شحادة العارف

الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

ممثل بنك برقان - الكويت

السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

السيد بيجان خسرو شاهي

ممثل Odyssey Reinsurance Co. - الولايات المتحدة

الدكتور مروان جميل عيسى المعشر - عضو مستقل (اعتباراً من ٢٠١٦/٤/٢٥)

السيد هاني خليل عبد الحميد الهندي - عضو مستقل (اعتباراً من ٢٠١٦/٤/٢٥)

السيد ماجد فياض محمود برجاق - عضو مستقل (اعتباراً من ٢٠١٦/٤/٢٥)

الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان - عضو مستقل (اعتباراً من ٢٠١٦/١٢/٧)

(ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من ٢٠١٦/١/١ - ٢٠١٦/٩/٤)

السيد مروان محمود حسان عوض - عضو مستقل (من ٢٠١٦/٤/٢٥ - ٢٠١٦/١٠/٢٥)

أمين سر مجلس الإدارة السيد سهيل محمد عبد الفتاح التركي

مدققو الحسابات السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسعدني أن أقدم لكم باسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي عن نتائج أعمال البنك، وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١.

استمر الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٦ بالتعرض لتقلبات وضغوط عديدة كان من أبرزها تذبذب أسعار النفط قبل صعودها إلى مستوى ٥٥ دولاراً للبرميل بعد اتفاق الدول المصدرة على تخفيض الإنتاج. ونتائج الانتخابات الأمريكية التي حملت معها توجهات نحو الحماية الاقتصادية يخشى أن تخلخل منظومة التكتلات الاقتصادية القائمة، وتقوض مبادئ العولمة التي أخذت تواجه معارضة متزايدة. وكان لقرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، أثر بالغ على الاقتصاد العالمي وأثار الشكوك حول مستقبل الاتحاد والسوق الأوروبية المشتركة. وجاء قرار رفع سعر الفائدة الأمريكية في الشهر الأخير من العام استجابة لبعض المؤشرات على بدء تعافي الاقتصاد، وتمهيداً لوقف العمل بسياسة "التيسير الكمي" التي اتبعت بعد الأزمة المالية بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز النمو.

ورغم انقضاء حوالي عقد من الزمن منذ الأزمة المالية العالمية، فإن النظام المصرفي والمالي العالمي لا زال يعاني من آثارها، فالديون المتعثرة كبيرة جداً وقيمة الأصول في تراجع مستمر، كما أن الديون لأغراض الإنفاق الاستهلاكي في العديد من الدول آخذة بالارتفاع الأمر الذي يعرض اقتصاداتها لمزيد من الضغوط ويعيق فرص النمو.

وفي المجمل، فلا يزال مسار الاقتصاد العالمي عرضة للتكهنات بانتظار تبلور توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة وسياساتها الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد والسياسة والتجارة العالمية.

الاقتصاد الوطني في ٢٠١٦

أيضاً كانت سنة ٢٠١٦ سنة صعبة بجميع المقاييس الاقتصادية، فالظروف الإقليمية المحيطة بالأردن لم تتحسن، وربما تكون قد ساءت، فقد بقيت الحدود السورية والعراقية مغلقة لأسباب أمنية، مما أثر سلباً على الصادرات وعلى تجارة الترانزيت، وظلت مشكلة اللاجئين السوريين تشكل ضغطاً على موارد البلد المحدودة، ولم يصل سوى جزء من المساعدات والمنح التي التزم بها مؤتمر المانحين بلندن.

مع ذلك بقي الوضع الاقتصادي متمسكاً بوجه عام وأظهر بعض الإيجابيات لعل أهمها: استمرار حالة الاستقرار، وتحقيق نمو اقتصادي إيجابي ولو بنسبة متواضعة تتراوح حول ٢%، وثبات عدد من الأساسيات القوية مثل استقرار سعر صرف الدينار، وكفاية الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتحسن الإيرادات المحلية بما سمح بانخفاض طفيف في عجز الموازنة، واستقرار إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وأخيراً وليس آخراً وجود نظام مالي وجهاز مصرفي قوي وفعال يعتمد عليه.

من جهة أخرى، سجلت بعض المؤشرات الاقتصادية تراجعاً ملموساً وتمثل ذلك بارتفاع المديونية إلى حوالي ٩٥% من الناتج المحلي

الإجمالي، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع أرباح الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، وهبوط الصادرات الوطنية، وارتفاع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، وارتفاع نسبة البطالة، واستمرار حالة الانكماش (التضخم السالب) بمقياس تكاليف المعيشة، فضلاً عن تراجع المقبوضات السياحية وحوالات المغتربين وبقاء أسعار الأسهم في بورصة عمان تراوح مكانها.

وقد ساعد في مواجهة هذه الظروف الصعبة، استمرار وصول المساعدات والمنح الخارجية، وبقاء أسعار البترول العالمية عند مستوى منخفض، وأخيراً البدء بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد الدولي، والتزام الحكومة بتطبيق الإجراءات المتفق عليها مع الصندوق الأمر الذي يطمئن المانحين والدائنين.

أداء البنك في عام ٢٠١٦

حقق البنك خلال عام ٢٠١٦، نتائج جيدة بمقياس الظروف الاقتصادية السائدة محلياً والأوضاع الأمنية في المنطقة. لقد تركزت جهودنا خلال العام على تحسين جودة المحفظة الائتمانية مع تحقيق نمو مقبول. ولتنويع مجالات الإقراض وتخفيف التركيز في تسهيلات الشركات والمشاريع الكبيرة وتوزيع المخاطر، واصل البنك خلال العام توجهه نحو سوق التجزئة والأفراد والمنشآت الصغيرة وتم تحقيق زيادة في حجم هذه المحفظة بما يقارب ٢٠% عن العام الماضي. وستتابع هذا التوجه في الفترة القادمة مع المراقبة الحثيثة لنمو حجم الإقراض الاستهلاكي المحلي وبقاء نسبة عبء الديون ضمن الحدود المقبولة.

كما سجل البنك في عام ٢٠١٦ نشاطاً متميزاً في عمليات تمويل مشاريع قطاع الطاقة المتجددة من خلال تقديم عروض ائتمانية خاصة بشروط تناسب الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع الحيوية الهامة.

على صعيد النتائج المالية، فقد بلغ إجمالي موجودات البنك ٢٧٤٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦. وزادت التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي لتصل إلى ١٤٤٧ مليون دينار، محققة نمواً قدره ٥,٤% عن نهاية عام ٢٠١٥ فيما بلغت ودائع العملاء ١٧٠٣,٤ مليون دينار في نهاية العام.

وكمحصلة لنتائج أعمال البنك الرئيسية فقد بلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠١٦ حوالي ١٢٠,٧ مليون دينار وبلغت أرباح السنة قبل الضريبة ٤٣,٥ مليون دينار، فيما بلغ صافي الربح بعد الضريبة ٣٠ مليون دينار. وقد ارتفع مجموع حقوق الملكية بنسبة ٢,٤% وبلغ ٤٦٥,٢ مليون دينار.

إن انخفاض ربح السنة، رغم بقاء مصدر الدخل الأساسي ممثلاً بصافي إيرادات الفوائد والعمولات، بنفس مستواه في عام ٢٠١٥، يعود لأسباب واضحة ومحددة في مقدمها حجم الأصول غير العاملة التي يحتفظ بها البنك وآلت إليه مقابل ديون، وهي بالنسبة لنا أموال معطلة وتستدعي أخذ مخصصات لها. كما أثر على مستوى الأرباح انخفاض إيرادات المحفظة الاستثمارية والنفقات المرتبطة بزيادة عدد الفروع والموظفين وتعزيز كوادرات الدوائر الرقابية إضافة إلى استهلاكات الأنظمة والبرامج والأجهزة اللازمة لإدارة تكنولوجيا المعلومات واستيعاب التحديتات المتسارعة وبشكل خاص ما يتعلق بحماية وتحسين الأنظمة والأجهزة والبيانات ومختلف التطبيقات والتعاملات الإلكترونية.

وبالنسبة لحفظة الأصول غير العاملة، فلم تترك الإدارة سبيلاً لمعالجتها إلا وسلكته وتم تحقيق نتائج مقبولة نسبياً، إلا أن المعوقات المرتبطة بأوضاع سوق العقار المحلي، حدّت من فرص تحقيق النتائج بالمستوى المأمول. أما الديون غير العاملة التي أثرت على المركز المالي للبنك فتعود لحسابات ذات ظروف معقدة وشركات ومشاريع كبيرة كان تقديرنا لجدواها وملائتها صحيحاً في وقتها وكنا فخورين بتعاملها معنا. هذه الحسابات تتطلب منا جهداً استثنائياً والمزيد من الصبر والمرونة في معالجتها، ونحن على قناعة بأن معظم هذه المخصصات هي بحكم المستردة عاجلاً أم آجلاً. كما تواصلت جهودنا في متابعة ومعالجة وتنظيم عدد من الحسابات الضعيفة وتحققت نتائج جيدة، فهاجسنا هو حماية حقوق البنك وفي نفس الوقت مساعدة المقترضين على مواصلة أعمالهم وتسديد التزاماتهم، وكلما كان ذلك ممكناً.

إن أداء البنك ونتائجه تضعه ضمن فئة Well Capitalized Banks وبمتانة مالية مرتفعة حسب مقررات بازل ٣، فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٩% وبلغت نسبة الرفع المالي ١٢,٩٧% مقارنة مع ١٤% و ٤% على التوالي، حسب تعليمات البنك المركزي الأردني. ويساعد هذا المستوى المرتفع لنسب كفاية رأس المال على تلبية المتطلبات الرقابية لمقررات بازل كمتطلبات التقييم الداخلي لرأس المال، واعتبار البنك ضمن البنوك المؤثرة محلياً D-SIBs، واجتياز الاختبارات الضاغطة. كما يساعد في تلبية متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم ٩ والذي سيتم تطبيقه من بداية ٢٠١٨، وبالتالي الإبقاء على المستوى السنوي للتوزيعات النقدية، وتدعيم فرص النمو المستمر بأعمال البنك.

واستناداً لنتائج البنك المالية لعام ٢٠١٦ يتقدم مجلس الإدارة بالتوصية للهيئة العامة للموافقة على توزيع ٢٠ مليون دينار كأرباح نقدية للمساهمين تعادل ٢٠% من رأس المال.

آفاق عام ٢٠١٧

يعتبر الوضع الإقليمي الحالي من أسوأ ما مر على المنطقة حتى الآن، وانعكس بقوة على الأوضاع المحلية عامة والاقتصادية بشكل خاص. صحيح أن هناك توصيف دقيق للمشاكل، لكن الحلول لم تكن كافية لتشغيل ومعايرة محركات النمو المتمثلة في الإنفاق الحكومي والاستهلاك الفردي والاستثمار. الإنفاق الحكومي الرأسمالي من حيث الحجم محدود جداً وممول من المساعدات والقروض، أما الاستهلاك الفردي كمحرك للنمو فيخضع لمعدلات الدخل وهي ليست كافية لتحريك الاقتصاد وهناك بطالة مرتفعة بمستويات غير مسبوقة. كل ذلك خلق حالة قلق غير جاذبة للاستثمار، فالاستثمار الوطني والأجنبي في تراجع، كما تراجع الإنتاج الصناعي نتيجة انفتاح الاستيراد، ولم تتأسس أي شركة مساهمة عامة منذ سنة ٢٠٠٨.

ليس من المنتظر حدوث تطورات استثنائية من شأنها تغيير الصورة العامة في عام ٢٠١٧، ولكن هناك مجالات للتحسن، فمن المرجح أن يرتفع قليلاً معدل النمو الاقتصادي ليقترّب من ٢,٥%، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى ما دون ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يتحول التضخم السلبي بمقياس تكاليف المعيشة إلى تضخم إيجابي في حدود ٢%، كما أن هناك مجاًلاً لتنمية الصادرات الوطنية وخاصة في مجال الصناعة الاستخراجية.

ونحن نتطلع لعام ٢٠١٧، فلا يفوتنا إبداء التفاؤل بالإجراءات الإصلاحية التي تعمل عليها الحكومة لتجنيب البلد الوصول إلى حائط مسدود، والوقوع في مأزق يصعب الخروج منه دون أضرار وتبعات تفوق بكثير أثر الإجراءات المتخذة. ومع تقديرنا لصعوبة وثقل تلك الإجراءات على قطاعات واسعة من المواطنين، فلا نقتل من دورها في زيادة في الإيرادات المحلية والمساعدة في تخفيض عجز الموازنة وإبقاء سعر صرف الدينار بمستواه الحالي والمحافظة على احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية.

كما نشيد بالتوجهات الممودة للحكومة في عام ٢٠١٦، ومطلع عام ٢٠١٧، والتي من المؤمل أن يكون لها تأثير مباشر في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني. حيث تم إطلاق عدد من المبادرات التي تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمار وتخفيض البطالة. ومن هذه المبادرات، وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني، تأسيس شركات من البنوك بغرض الاستثمار في الشركات متوسطة الحجم والتي من شأنها دعم وتوسيع أعمال تلك الشركات، والمساهمة في شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار بهدف الاستثمار في المشاريع الحيوية الكبرى بالمملكة. ونرى أن هذه المبادرات، إذا ما تم تعزيزها بإجراءات تضمن المصداقية والمهنية في التعامل، ستكون مثلاً يحتذى لإقامة مشاريع أخرى عديدة تسهم في تشجيع الاستثمار وفي دعم الاقتصاد ومسييرة التنمية، وتضع مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الطريق الصحيح.

وبالنسبة لنا في البنك الأردني الكويتي، ومهما كانت الأحوال، فإن مسيرة البنك ستحافظ على اتجاهها نحو التقدم والنمو، ويبقى همتنا وشغلنا المحافظة على موقعنا ومكتسباتنا والعمل، كما كان عهدنا دائماً، لتحقيق أفضل الإنجازات والنتائج بما يليق بإسم وسمعة وتاريخ البنك.

لقد كنا دائماً ناجحين كبلد وكنك، ولكن الظروف تفرض علينا، ودون التخلي عن تفاؤلنا المعهود، إيلاء مزيد من الحكمة والتحوط في التعامل مع الأوضاع الراهنة وما تفرزه من تبعات نأمل أن لا تستمر طويلاً.

في الختام، يسعدني أن أقدم ببالغ التقدير ووافر الشاء للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة بمناسبة انتهاء الدورة الحالية للمجلس، مثنياً حرصهم وتعاونهم واهتمامهم بمصالح البنك. وأتقدم بالشكر والامتنان لمساهميننا ولعملائنا الكرام لموصول ثقتهم وولائهم، والشكر موصول لمعالي محافظ البنك المركزي الأردني ونائبه ولكافة إدارات البنك لدورهم في تعزيز سلامة ومتانة الجهاز المصرفي ودعم مسيرة الاقتصاد الوطني. ونتقدم بوافر الشكر والتقدير لمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية وأعضاء الهيئة لجهودهم نحو ترسيخ مبادئ الشفافية وحماية حقوق المستثمرين. وكل التقدير وبالغ المودة لجميع المسؤولين والموظفين، أعضاء أسرة البنك وشركاته التابعة، لجهودهم وصادق عطاءهم.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة حول الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال لعام ٢٠١٦

إطار الحاكمية المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، يضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، مع الالتزام التام بالتشريعات وتعليمات الجهات الرقابية وسياسات البنك الداخلية. وعليه، واستناداً إلى التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٦/٦٣ الصادرة عن البنك المركزي الأردني، تم تعديل دليل الحاكمية المؤسسية واستكمال الترتيبات والإجراءات اللازمة لتحقيق الالتزام بالتعليمات وتشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس والضوابط الخاصة بها، وتم اعتمادها من مجلس الإدارة أصولياً.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق تعليمات الحاكمية بهدف الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقيّد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية ضمن هذا التقرير، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني وقانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية. وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في ٧ نيسان ٢٠١٣ لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بانتخاب دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيساً لمجلس الإدارة والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير السنوي وضمن تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

لجان المجلس:

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم تشكيل اللجان وتحديد مهام ومسؤوليات كل لجنة بشكل تفصيلي ضمن دليل الحاكمية المؤسسية.

١. لجنة التحكم المؤسسي

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية بالبنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه. والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية. كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.

أعضاء لجنة التحكم المؤسسي

الدكتور مروان جميل المعشر، رئيس اللجنة

السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي

السيد هاني خليل الهندي

الدكتور صفوان سميح طوقان

٢. لجنة المخاطر والامتثال

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك واستراتيجية إدارة المخاطر والامتثال، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهرية وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر على أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة ودرجة الامتثال للقوانين وتعليمات الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك.

أعضاء لجنة المخاطر والامتثال

السيد طارق محمد عبد السلام، رئيس اللجنة

السيد منصور أحمد اللوزي

السيد محمد عدنان الماضي
الدكتور صفوان سميح طوقان

٣. لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره. والإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

أعضاء لجنة التدقيق

السيد هاني خليل الهندي، رئيس اللجنة
السيد محمد عدنان الماضي
الدكتور صفوان سميح طوقان

٤. لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتأكد من وجود سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت

الدكتور صفوان سميح طوقان، رئيس اللجنة
السيد مسعود محمود حيات
الدكتور مروان جميل المعشر
السيد هاني خليل الهندي
السيد ماجد فياض برجاق

٥. لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

١. منح وتعديل وتحديد هيكلية التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
٢. إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

وللمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات.

أعضاء لجنة التسهيلات

السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيس اللجنة

السيد فاروق عارف العارف

الدكتور يوسف موسى القسوس

السيد منصور أحمد اللوزي

السيد ماجد فياض برجاق

٦. لجنة الإدارة والاستثمار

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

١. طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وعموماً كافة الارتباطات والعقود

التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف

المعتمد من مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.

٢. طلبات/عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول

الصلاحيات المعتمد.

٣. اعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنوياً أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً : في مجال الاستثمار

المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما

يتجاوز صلاحياتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:

— استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.

— استثمارات البنك بالعملات الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.

ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه.

أعضاء لجنة الإدارة والاستثمار

السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيس اللجنة

السيد فاروق عارف العارف

الدكتور يوسف موسى القسوس

السيد منصور أحمد اللوزي

٧. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك والاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك. وقد تم تشكيل اللجنة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧.

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة

السيد منصور أحمد اللوزي

الدكتور مروان جميل المعشر

السيد هاني خليل الهندي

السيد محمد عدنان الماضي

إجتماعات المجلس واللجان خلال عام ٢٠١٦

يوضح الجدول التالي عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال عام ٢٠١٦، علما بأن أعضاء مجلس الإدارة حضروا اجتماع الهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٥:

إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام ٢٠١٦	مجلس الإدارة	لجنة التحكيم المؤسسي	والامتثال	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة المكافآت والترشيح	التسهيلات	لجنة الاستثمار	التغييرات على عضوية مجلس الإدارة وتشكيل اللجان خلال عام ٢٠١٦
	٦	١	٣	٣	٦	٣	٤٩	١	
	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة								
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي/ رئيس المجلس	٦	١					٤٩	١	رئيس لجنة الإدارة والاستثمار، عضو لجنة التحكيم المؤسسي من ٢٠١٦/١٢/٧.
السيد فيصل حمد العيار/ نائب الرئيس	٤								
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الدكتور صفوان سميح طوقان	٢				٣				عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق من ٢٠١٦/١/١ ولغاية ٢٠١٦/٩/٤، وعضو لجنة التحكيم المؤسسي لغاية ٢٠١٦/٤/٢٥.
	٣			٢					عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق من ٢٠١٦/٩/٥، عضو لجنة المخاطر والامتثال من ٢٠١٦/١٢/٧.
السيد محمد عدنان الماضي	٣					٢			
السيد مسعود جوهر حياث	٢					٢			
السيد طارق محمد عبدالسلام	٤		٢	٢	٢				رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة الترشيح والمكافآت لغاية ٢٠١٦/٤/٢٥.
السيد فاروق عارف العارف	٥						٤٩	١	عضو لجنة الإدارة والاستثمار من ٢٠١٦/١٢/٧.
الدكتور يوسف موسى القسوس	٦						٤٩	١	عضو لجنة الإدارة والاستثمار من ٢٠١٦/١٢/٧.
السيد منصور أحمد اللوزي	٦	١	٣	٣	٢	٣	٤٩	١	عضو لجنة التدقيق لغاية ٢٠١٦/٤/٢٥. عضو لجنة الترشيح والمكافآت لغاية ٢٠١٦/١٢/٧. عضو لجنة الإدارة والاستثمار من ٢٠١٦/١٢/٧.
السيد بيجان خسروشاهي	٤		١						عضو لجنة المخاطر والامتثال لغاية ٢٠١٦/٤/٢٥.
الدكتور مروان جميل المعشر	٣								عضو مجلس الإدارة (مستقل)، عضو لجنة التحكيم المؤسسي من ٢٠١٦/٤/٢٥ / رئيس اللجنة من ٢٠١٦/١٢/٧. عضو لجنة الترشيح والمكافآت من ٢٠١٦/١٢/٧.
السيد مروان محمود عوض	١								عضو مجلس الإدارة (مستقل) من ٤/٢٥ ولغاية ٢٠١٦/١٠/٢٥.
السيد هاني خليل الهندي	٤		١	١	٤	١			عضو مجلس الإدارة (مستقل)، رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة الترشيح والمكافآت من ٢٠١٦/٤/٢٥. عضو لجنة التحكيم المؤسسي من ٢٠١٦/١٢/٧.
السيد ماجد فياض برجاق	٥		٢	٣	٣		٣	١	عضو مجلس الإدارة (مستقل)، عضو لجنة المخاطر والامتثال من ٢٠١٦/٤/٢٥. عضو لجنة التدقيق من ٤/٢٥ ولغاية ٢٠١٦/١٢/٧. عضو لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة التسهيلات، عضو لجنة الإدارة والاستثمار من ٢٠١٦/١٢/٧.
الدكتور صفوان سميح طوقان	٢			١					عضو مجلس الإدارة (مستقل)، عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة المخطر والامتثال، رئيس لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة التحكيم المؤسسي من ٢٠١٦/١٢/٧.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ ٥,٠٠٠ دينار سنوياً كبديل مكافأة لعضوية المجلس، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وإقامة وبدل حضور اجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس.

سياسة الأجور والمكافآت

لدى البنك الأردني الكويتي سياسة شاملة للأجور والمكافآت، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات تقييم الأداء التي يعتمدها مجلس الإدارة، بحيث تقاس الزيادات السنوية للموظفين أو المكافآت المالية وفقاً لمستوى الإنجاز الذي يحققه مصالح البنك وتقدمه المستدام في كافة الجوانب. كما تحرص هذه السياسة على تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، بحيث لا يرتبط تحديد أجور أو مكافآت موظفيها بمستوى أرباح البنك.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت، أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترفع على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالبنك في عام ٢٠١٦، وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (٤) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة وإجراءات رقابة داخلية قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، يتبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية متابعة تطويرها وتحديثها، حيث تعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية للبنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال اتباع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها ونتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:-

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك والشركات التابعة وتتمتع بكافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.
- يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً، كما يوفر لموظفيها الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.
- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرة على تحقيق ما يلي:

- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية.
- كفاءة العمليات التشغيلية.
- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
- المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
- استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

تم إعداد ميثاق السلوك المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي يركز على مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق.

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروع الخرجية والشركات التابعة له، بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) إذا لزم الأمر وبالشكل الذي يمكن الإدارة من تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية إستناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر والمعتمد ضمن إستراتيجيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- تنفيذ أية مهمات خاصة أو استشارات إستناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو السلطات الرقابية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم تأكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط برئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للمخاطر والامتثال.

تقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية وعلى النحو التالي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا وموظفي البنك بأنواع المخاطر الكامنة بأعمال البنك.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي يمكن أن يواجهها البنك.

تتمثل أهداف دائرة إدارة المخاطر بما يلي:

- تحقيق المتانة المالية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين التصنيف الائتماني للبنك.
- الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها.
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها.
- تواءم البنك مع مقررات بازل ومع كافة التشريعات التي تحكم وتنظم إدارة المخاطر في البنوك.

تعتبر عملية التعرف والتقييم وإدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تبدأ بوحدات البنك حسب موقعها ومهامها وتعتبر خط الدفاع الأول. وتقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بسبل تخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والامتثال باعتبارها خط الدفاع الثاني ويأتي بعد ذلك دور التدقيق الداخلي باعتباره خط الدفاع الثالث. دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بدورها المذكور أعلاه وضمن هيكل تنظيمي موثق ومعتمد من لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والامتثال عن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية العمل والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات) والتواءم مع مقررات بازل. كما تمثل دائرة إدارة المخاطر في اللجان المختلفة لإدارة العمل بالبنك والتي لها علاقة بأعمال إدارة المخاطر. تتلخص مهام دائرة إدارة المخاطر كحد أدنى بما يلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.

- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة المخاطر والامتثال ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر والامتثال عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعمل إدارة المخاطر على نشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك والاختبارات الضاغطة وذلك ضمن سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، التي تعد من قبل إدارة المخاطر، وترفع للجنة مجلس الإدارة للمخاطر والامتثال، ومن ثم تعتمد من مجلس الإدارة.

مراقبة الامتثال

تتمثل مخاطر عدم الامتثال في العقوبات القانونية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.

وإدراكاً من البنك لأهمية الرقابة على الامتثال فقد قام بما يلي:

١. إصدار سياسة امتثال معتمدة من مجلس الإدارة لتعنى بمراقبة امتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، من خلال برامج وإجراءات عمل تعتمد مبدأ الرقابة المستند إلى المخاطر (Risk Based Approach).
٢. قيام المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة، وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات هدفاً أساسياً يجب على الجميع العمل على تحقيقه.
٣. إدارة عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للمخاطر والامتثال، وعلى أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن وخارجه، إضافة إلى الشركات التابعة.
٤. مراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال قاعدة بيانات تتضمن كافة القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والرسمية المحلية والدولية وبحيث يتم تحديثها وتعديلها وفق آخر المستجدات الرقابية والتشريعية الواجب الامتثال بها.

وفيما يتعلق بعمليات مكافحة غسل الأموال، فإن البنك يتبع سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة تتوافق وقانون مكافحة غسل الأموال، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وذلك للحد من مخاطر هذه العمليات بهدف تحديد إجراءات التعامل مع العمليات المالية، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة لمعرفة العملاء المتعامل معهم والتأكد من صفتهم الشخصية والقانونية ووضعهم القانوني والمستفيد

الحقيقي، وذلك من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- تحديث السياسة الخاصة بمكافحة غسل الأموال لضمان مواكبة أحدث التعليمات والتشريعات المرتبطة بهذا الجانب.
- اعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرهم (Risk Based Rating) وضمن آلية عمل معتمدة.
- استخدام نظام آلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Siron).
- المساهمة في توفير التدريب الكافي لموظفي البنك لجعلهم قادرين على التعامل مع أية عمليات مشبوهة.

ميثاق أخلاقيات العمل

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهده بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب الميثاق الذي ينظم عمل مجلس إدارة البنك. وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ Whistleblowing بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والامتثال.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، تقوم وحدة معالجة شكاوى العملاء ضمن دائرة مراقبة الامتثال باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوى العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الإلكتروني والعادي وصناديق الشكاوى بالفروع. ويتم التعامل مع كافة الشكاوى الواردة وحل الحق منها وإجابة جميع المشتكين خطياً، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوى حول التعامل مع العملاء، وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك. وتقوم وحدة معالجة شكاوى العملاء برفع تقارير دورية للإدارة العليا للبنك تتضمن وصفاً للشكاوى المستلمة وكيفية التعامل معها وحلها، وتقارير دورية للبنك المركزي الأردني.

علاقة البنك بالمساهمين

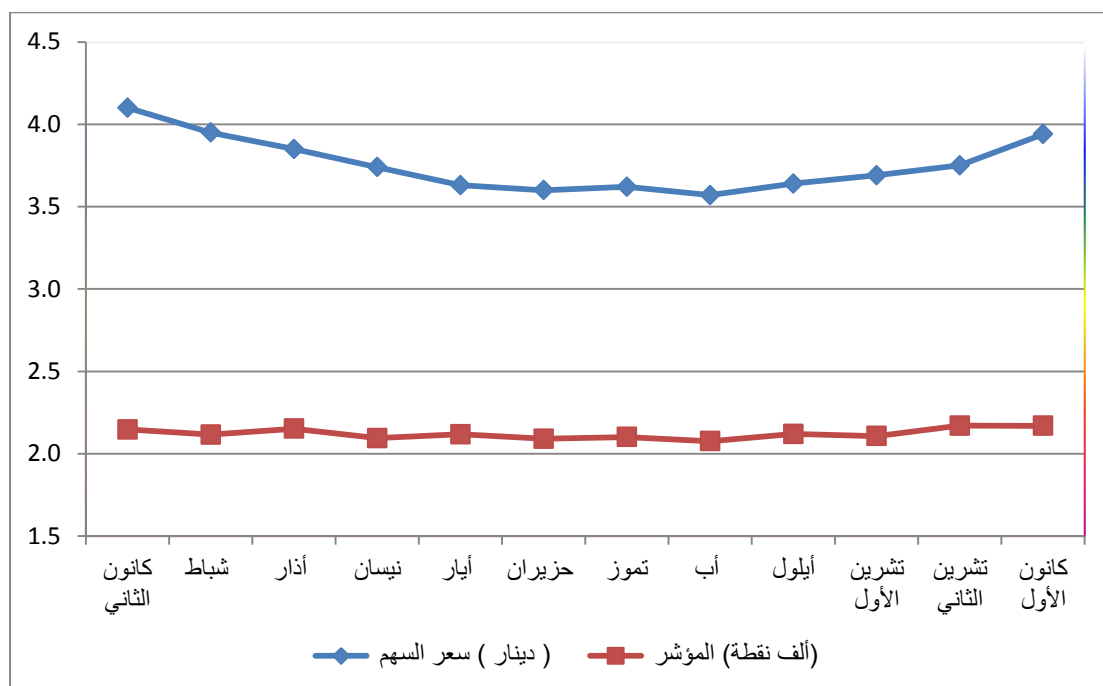
يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ ١٣,٦٨٢ مساهماً كما في ٢٠١٦/١٢/٣١، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحاكمية المؤسسية إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في ٢٠١٦/١٢/٣١

عدد الأسهم المملوكة		الأشخاص		الأسهم
		العدد	%	العدد
			%	
إلى ٥٠٠		١٠,٥١٣	٧٦,٨٤	٢,٠٢٦,٠٢٢
٥٠١ إلى ١,٠٠٠		١,٦٧٢	١٢,٢٢	١,١٨٢,٣٦٦
١,٠٠١ إلى ٥,٠٠٠		١,١٠٨	٨,١٠	٢,٢٦٤,٢٤٧
٥,٠٠١ إلى ١٠,٠٠٠		١٦٩	١,٢٤	١,٢٤٤,٢٨٧
١٠,٠٠١ إلى ١٠٠,٠٠٠		١٨٨	١,٣٧	٥,٤٣٢,١٥٧
١٠٠,٠٠١ إلى ٥٠٠,٠٠٠		٢٤	٠,١٨	٥,٣٩٧,٧٣٧
٥٠٠,٠٠١ فأكثر		٨	٠,٠٦	٨٢,٤٥٣,١٨٤
الإجمالي		١٣,٦٨٢	١٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام ٢٠١٦



أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠١٦

فيما يلي نبذة عن إنجازات دوائر البنك خلال عام ٢٠١٦:

المجموعة المصرفية:

التسهيلات الائتمانية للشركات

حققت إدارة التسهيلات خلال عام ٢٠١٦ نتائج جيدة وقد تم تحقيق النمو المطلوب في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، فارتفعت بما نسبته ٥,٤% لتصل إلى حوالي ١٤٤٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة مع ١٣٧٢ مليون دينار في عام ٢٠١٥. وقد واصل البنك جهوده في دعم نمو القطاعات الإقتصادية ومساندة عملائه من الشركات العاملة في القطاعات الانتاجية على الرغم من كافة الضغوط التي تتعرض لها معظم الأنشطة نتيجة الظروف الإقليمية المحيطة، وقد عملت إدارة التسهيلات على استغلال كافة الفرص والقنوات التي من شأنها المحافظة على حصة البنك السوقية وضمن المستوى المقبول من المخاطر.

ومن ناحية الخطة الإستراتيجية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية، فإن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يعملان بشكل متواصل على مراجعة وتحديث الخطة الإستراتيجية لجعلها أكثر مرونة وبما يواكب التطورات العالمية والأوضاع في المنطقة وبالشكل الذي يضمن تحسين القدرة التنافسية للبنك والإنخراط الفعال في مسيرة تحفيز الإقتصاد الوطني من خلال التركيز على القطاعات والأنشطة الرئيسية الداعمة للنمو، ومن أحد الأمثلة الهامة على ذلك مساهمة البنك في تمويل قطاع الطاقة المتجددة ليصبح البنك الأردني الكويتي البنك الرائد في الاستثمار في هذا القطاع من خلال تعديل الشروط الإئتمانية لتناسب الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع الهام أسوة بالبنوك الدولية ذات الأهداف التنموية.

وكان لقطاع المشاريع المتوسطة حصة جيدة من التمويل في عام ٢٠١٦، حيث تحققت نسب نمو معقولة مع الاستمرار في تطوير برامج التسويق المناسبة لاستقطاب عملاء جدد وزيادة حصة البنك في نشاط هذا القطاع خاصة في ظل توقيع اتفاقيات تعاون مع مؤسسات دولية لضمان مخاطر هذه القروض في كل من الأردن وفلسطين.

في مجال التسهيلات غير المباشرة، حافظ البنك على نسب جيدة من الإيرادات المتحققة منها، وشكل نشاط إصدار وتمويل الاعتمادات والبوليص الجزء الأكبر في هذا المجال، مع الاستمرار في المحافظة على حصة البنك من النشاط المصرفي في الكفالات.

وقد استطاع البنك خلال العام ٢٠١٦ المحافظة على إستقرار الإيرادات المتحققة من الفوائد والعمولات والعمل على الموازنة بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة بالشكل الذي يضمن المحافظة على الإيرادات التشغيلية المطلوبة، وذلك على الرغم من المنافسة الحادة في السوق المحلي. من جهة أخرى، واصل البنك العمل على أخذ المخصصات المطلوبة تحوطاً لأي ظروف قد تواجه العملاء أو أي مؤشرات سلبية قد تظهر على أي من الحسابات. ومن شأن هذه المخصصات أن تعكس إيجابياً لصالح المساهمين بمجرد تحسن الظروف وزيادة وتيرة النشاط في الأسواق العالمية والمحلية والتي ظهرت معالمها مؤخراً وتمثلت بالتقلبات في الأسواق المالية العالمية والأسواق العاملة في المنطقة وإنخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفوائد عالمياً، مع توقعات مبدئية بمزيد من الارتفاع خلال عام ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالديون غير العاملة، تعمل إدارة البنك بشكل دؤوب لمعالجة هذه الديون ورفع كفاءة التحصيل بحيث تبقى نسبة الديون غير العاملة ضمن المستويات والمعايير المقبولة دولياً.

وفي ظل التحديات التي فرضتها الظروف الإقليمية، يسعى البنك جاهداً لتحقيق مزيد من النمو في مختلف الأنشطة وتقديم الدعم لعملائه والحرص على مصالحهم، الأمر الذي يعتبر أساساً لنجاح البنك وتميزه.

إدارة التجزئة والأفراد

واصلت إدارة التجزئة والأفراد تسجيل النتائج الإيجابية حيث حققت خلال عام ٢٠١٦ نسبة نمو بلغت ١٩% شملت جميع أنواع المنتجات، ومع هذا النمو فقد بقيت نسبة القروض المتعثرة والأقساط المستحقة على العملاء ضمن الحدود الدنيا. وقد استطاعت الإدارة إستحداث منتجات وحلول تمويلية جديدة في مجال تمويل المنشآت الصغيرة وزيادة القروض المشمولة بمظلة الشركة الأردنية لضمان القروض ومؤسسة OPIC، والإستفادة من التسهيلات والامتيازات المقدمة من البنك المركزي الأردني لهذه الشريحة.

وتم خلال عام ٢٠١٦ البدء بتطبيق منتج تمويل للعملاء الراغبين بتملك عقارات في قبرص، وهذا المنتج موجه بشكل خاص للمستثمرين والعملاء من ذوي الملاءة المالية المرتفعة، وذلك من خلال فرع البنك في قبرص وبالتنسيق مع الوحدة البنكية الخاصة.

وبما يخص الوحدة البنكية الخاصة، استطاعت الوحدة تحقيق أهدافها ضمن الخطة الاستراتيجية الموضوعة وتمثل بالمحافظة على نسب النمو في مختلف القطاعات، حيث نمت المحافظ الاستثمارية على مختلف أنواعها بنسبة ١٥% وكذلك نمت إيرادات إدارة المحافظ بنسبة ١٢%، بالإضافة إلى توسيع قاعدة عملاء الوحدة. كما وواصلت الوحدة العمل والتنسيق المستمر مع عدد من المؤسسات المالية العالمية لتوفير دراسات وتحليلات إقتصادية شاملة تساعد في وضع حلول استثمارية متنوعة ذات عوائد مجدية ومخاطر مدروسة.

ولتوسيع أعمال البنك في مجال البطاقات وخدمات الدفع، استمر البنك خلال العام ٢٠١٦ بتنفيذ استراتيجية تطوير وتحسين منتجات البطاقات، حيث تم الإنتهاء من إعادة هيكلة منتجات البطاقات الدائنة والخصم المباشر وتم إطلاق منتجات جديدة ومن ضمنها بطاقات ماستركارد وورلد الائتمانية وبطاقات ماستركارد تيتانيوم الائتمانية والخصم المباشر، وتعزيز كل فئة منها بما يناسبها من مزايا وخدمات. وفي المحصلة سجلت محفظة بطاقات البنك نمواً بنسبة تجاوزت ٥٠%.

وفي مجال تحسين تجربة العميل والخدمات الإلكترونية، تم خلال العام على تركيب ١١ صراف آلي جديد وتم تفعيل خدمة الإيداع النقدي الذكي على الصرافات العاملة، والبدء بتشغيل نظام الالفتات الرقمية (Digital Signage) في عدد من الفروع. كما تم التوسع في أعمال وخدمات مركز الاتصال المباشر.

وعلى صعيد إدارة الفروع، عملت الدائرة خلال عام ٢٠١٦ على زيادة التوزيع الجغرافي للفروع تحقيقاً لإستراتيجية البنك الهادفة إلى تقديم أفضل الخدمات لمعظم شرائح المجتمع، فتم افتتاح ٧ فروع جديدة هي: فرع العبدلي مول، فرع طبربور، فرع الهاشمي الشمالي،

فرع زهران والفرع الجوال "المتنقل"، والذي مثل نقلة نوعية في تقديم كافة الخدمات المصرفية للمواطنين في أماكن تواجدهم مع التركيز على المواقع التي لا يوجد بها فروع للبنك، إضافة لافتتاح فرع بيت لحم وفرع جنين في فلسطين، ليصبح عدد فروع البنك العاملة في فلسطين ٤ فروع. كما شهد عام ٢٠١٦ عمليات نقل عدد من الفروع إلى مواقع أفضل وهي: فرع جامعة البترا، فرع المقابلين، فرع جامعة اليرموك، فرع إربد وفرع وادي صقرة.

عملت وحدة التأمين المصرفي في البنك على زيادة عدد الموظفين المرخصين لأعمال التأمينات العامة والحياة لتقديم أفضل الخدمات التأمينية للعملاء الحاليين والمستقبليين بجودة وكفاءة حيث بلغ عدد الموظفين المرخصين في الإدارة والفروع ١٧٢ موظف، وبلغت نسبة النمو لجميع أعمال التأمين المصرفي ١٧٦% لعام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥.

حققت وحدة الحوالات السريعة "ويسترن يونيون" نمواً في عدد الحوالات المنفذة والعمولات المكتسبة بنسبة ٢٠% لكل منهما عن العام الماضي وذلك بالرغم من التراجع الذي شهدته حوالات ويسترن يونيون في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. كما تم إضافة تحسينات على النظام لتقديم الخدمة بشكل أفضل وكفاءة أعلى ورفع مستوى الحماية والحد من عملية حجز الحوالات، وإضافة خدمات جديدة منها D2B وهي خدمة قيد مبالغ الحوالات الصادرة مباشرة لحسابات العملاء بالخارج لبعض الدول.

الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية

تابعت دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية خلال عام ٢٠١٦ تحقيق إنجازاتها المميزة واستطاعت بفضل توجيهات اللجان الإدارية المتخصصة وخبرة كوادرها من تسجيل معدلات نمو وأداء مرتفعة في كافة المجالات على الرغم من ضعف النشاط الإقتصادي العام وارتفاع نسب المخاطر المرتبطة بالأنشطة الإستثمارية المحلية والخارجية وازدياد حدة المنافسة بين البنوك المحلية. فقد تمكنت الدائرة خلال عام ٢٠١٦ من تحقيق مستويات أداء جيدة في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات، حيث قامت باتباع سياسات استثمارية متنوعة ومتوازنة ساهمت بشكل كبير في زيادة الربحية من خلال تعزيز وتحسين نوعية الموجودات وجودتها والعوائد المرتبطة بها. كما ساهمت تلك السياسات، المتوائمة مع توجيهات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) واستراتيجية البنك، في تنويع مصادر الأموال بالعملة المحلية والأجنبية لتتواءم مع نوعية الموجودات بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات، والإبقاء على نسب سيولة ملائمة لتوفير الحماية والأمان ولمواجهة أية ظروف أو مستجدات مستقبلية.

وقد شهد العام ٢٠١٦ تبايناً في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية حيث بقيت أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في حدودها الدنيا وبدأت بالارتفاع في الربع الأخير من العام في حين شهدت العملات الأجنبية الأخرى كاليورو والفرنك السويسري والين الياباني أسعار فائدة سلبية. أما أسعار الفائدة على الدينار الأردني فقد بقيت ثابتة في حدودها الدنيا إلى أن قام البنك المركزي الأردني بجذو الإحتياطي الفدرالي الأمريكي برفعها بواقع ربع نقطة مئوية في الربع الأخير من العام. وعلى الرغم من عدم إستقرار أسعار الفائدة محلياً وعالمياً إلا أن دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية إستطاعت إدارة محفظة السوق النقدي بشكل مميز من خلال تنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلفة مقبولة إضافة إلى توظيفها في الأسواق بشكل كفؤ لتحقيق أفضل

عائد مع المحافظة على النسب المحددة في السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي الأردني، آخذين بعين الاعتبار إدارة السيولة النقدية للبنك بالشكل الأمثل.

كما استطاعت الدائرة من إدارة محفظة السندات المحلية والأجنبية للبنك بكفاءة عالية محققة نسب نمو مرتفعة وإيرادات جيدة على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً وانخفاض التصنيفات الائتمانية للعديد من الدول والمؤسسات المالية. حيث تم التركيز على جودة المحافظ الاستثمارية للبنك من خلال إنتقاء السندات ذات العائد الجيد والمخاطر المقبولة والسيولة العالية. وقد كان للبنك كذلك دور هام في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلية خلال عام ٢٠١٦ من خلال المشاركة الفاعلة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية وأسناد قروض الشركات الخاصة.

وسجل عام ٢٠١٦ نمواً في إيرادات الدائرة من عمولات فرق العملة الأجنبية على الرغم من تقلبات السعريّة التي شهدتها الأسواق واحتدام المنافسة في السوق في هذا المجال، حيث استثمرت الدائرة علاقاتها مع شبكة البنوك المراسلة إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي بسرعة أكبر وبأسعار منافسة للعملاء.

وقد تابعت الدائرة خلال عام ٢٠١٦ إدارة محفظة الأوراق المالية المحلية والأجنبية بنجاح محققة إيرادات مرتفعة سواءً من خلال الأرباح السنوية الموزعة على أسهم هذه الشركات أو من خلال فروقات تقييم أسعار الأسهم في المحفظة. واستمرت الدائرة كذلك في تقديم الخدمات الإستثمارية والاستشارية المختلفة لعملائها من الشركات المساهمة العامة والخاصة مثل خدمة أمانة الاستثمار لصناديق الاستثمار المشتركة المحلية وخدمة وكالة الدفع والتسجيل وخدمة الحافظ الأمين وخدمة الاستشارات المالية، الأمر الذي ساهم في تعظيم إيرادات الدائرة من العمولات والأنعاب المتعلقة بتقديم هذه الخدمات.

واصلت الدائرة خلال عام ٢٠١٦ توطيد وإدامة علاقات العمل مع شبكة البنوك المراسلة من خلال زيارة هذه البنوك في البلاد التي تتواجد بها أو عقد لقاءات مع مسؤوليها عند قدومهم إلى الأردن للبحث عن فرص التعاون المشتركة والعمل على استقطاب أعمالها الموجه للأردن. كما استمرت الدائرة في تقديم خدماتها المساندة لدوائر البنك وفروعه والحرص على إنسيابية حركة الإعتمادات المستندية والكفالات وبوالص التحصيل الصادرة والواردة بالإضافة إلى تعظيم أرباح المشاركة مع شبكة البنوك المراسلة من خلال حسن توجيه الحوالات المصرفية. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز إيرادات البنك وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. وقد شاركت الدائرة في مؤتمرات دولية متخصصة حضرها العديد من البنوك الأجنبية والعربية وتم خلالها تعزيز علاقات التعاون مع هذه البنوك.

مجموعة إدارة المخاطر والامتثال:

تقوم دوائر مجموعة إدارة المخاطر والامتثال بأداء مهامها المكلفة بها، ضمن خطط وإجراءات العمل المحددة لها، وحسب الآتي:

دائرة إدارة المخاطر

ضمن إطار إستراتيجية إدارة المخاطر المنبثقة عن الإستراتيجية العامة للبنك والمعتمدة من مجلس إدارة البنك وخطط العمل المفصلة لها، تقوم دائرة إدارة المخاطر بتنفيذ أعمالها وبما يتواءم مع التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية المحلية والسلطات التي تعمل تحت مظلتها فروع البنك في الخارج، ومع مقررات بازل المختلفة وما يناسب بيئة البنك من أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر، وقد تمثلت أبرز إنجازاتها بما يلي:

أمن المعلومات واستمرارية العمل:

إنتهى البنك من تطبيق كافة متطلبات النسخة الثالثة من معيار PCI-DSS والحصول على الشهادة النهائية، وجاء ذلك نتيجة للجهود المكثفة من قبل دوائر إدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات وعمليات البطاقات، حيث قامت إدارة المخاطر بإدارة ومراقبة تطبيق المشروع للتوافق مع المعايير الأمنية الخاصة بالحفاظ على سرية بيانات عملاء البطاقات بالبنك وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الأردني حول العدالة والشفافية، كما أنجزت الدائرة المهام المطلوبة للتوافق مع النسخة الجديدة من المعيار في عام ٢٠١٧. وتواءماً مع التطوير المستمر في أعمال البنك وما يتبعها من منتجات وأنظمة جديدة، قامت الدائرة بعمل العديد من عمليات تقييم المخاطر للمنتجات والأنظمة الجديدة والقديمة ومتابعة تطبيق توصياتها. كما قامت الدائرة بفحوصات نقاط الضعف (Vulnerabilities) وكذلك فحوصات الاختراق (Penetration Tests) سواء الداخلية أو الخارجية ومتابعة تصحيح أي ثغرات تظهر خلال الفحوصات، كما أعادت تقييم حاجة كافة الدوائر لاستخدام مصادر أنظمة المعلومات ووضع اجراءات واضحة لاستخدامها في البنك.

ضمن إدارة استمرارية العمل، قامت الدائرة بتقييم المخاطر لدى البنك ومراجعة تحليل الأثر على الأعمال (Business Impact Analysis) ومن ثم تعديل خطة استمرارية العمل لدى البنك والخطط الفرعية للدوائر، كما تم القيام بتجربة إخلاء لمبنى الإدارة العامة، والقيام بعدد من الفحوصات لخطط استمرارية العمل لدى البنك والتأكد من فعاليتها. وتعمل الدائرة على متابعة التعليمات التي تصدر عن البنك المركزي الأردني وكذلك عن المؤسسات الدولية فيما يتعلق بأمن المعلومات، وتشارك في العديد من اللجان على مستوى جمعية البنوك في الأردن.

المخاطر التشغيلية:

ضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك من خلال التعرف، التقييم والسيطرة ومحاولة التخفيف من هذا النوع من المخاطر وذلك باستعمال النظام الآلي CARE WEB، استمرت الدائرة بعقد ورشات عمل جديدة مع المراكز التنظيمية في البنك من أجل القيام بالتقييم الذاتي للمخاطر الكامنة في عملياتها والإجراءات الرقابية للسيطرة عليها، ويتم ضمن ورش العمل القيام بتحسين على المؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراقبتها. كما تقوم الدائرة بتدعيم قاعدة البيانات التاريخية للخسائر ووضع التوصيات اللازمة لعدم تكرار هذه الأحداث.

ضمن المهام المطلوبة من لجنة مراجعة الصلاحيات لدى البنك، قامت الدائرة بالإشتراك في بناء ومراجعة مجلد الصلاحيات على مستوى جميع المراكز التنظيمية للنظام البنكي الجديد والأنظمة الأخرى وذلك بهدف التأكد من وجود فصل واضح للمهام والمسؤوليات والصلاحيات لديها. وتشارك الدائرة في العديد من اللجان التي تعنى بتحسين البيئة الرقابية لدى البنك، وتقدم الرأي حول ما يعرض عليها من سياسات وإجراءات ونماذج ومنتجات جديدة وتوضح أي مخاطر كامنة بها ومدى كفاية الضوابط المسيطرة عليها.

المخاطر السوقية:

ضمن إطار التعرف وقياس والسيطرة على المخاطر السوقية لدى البنك، استمرت الدائرة بإعداد تقارير رقابية وتحليلية دورية، يومية وشهرية وربع سنوية، بما فيها الإفصاحات المختلفة المطلوبة، والتحسين عليها وإضافة تقارير رقابية جديدة، يتم من خلالها مراقبة السقوف الواردة في السياسات المختلفة والتي يتم مراجعتها وتعديلها كل عام للتوافق مع التطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية والإقليمية وكذلك للظروف المحيطة ومنها الاقتصادية، وهذه السياسات هي: السياسة الاستثمارية وسياسة إدارة الموجودات والمطلوبات وسياسة إدارة مخاطر السيولة وخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة وسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة، وسياسة المخاطر السوقية. هذا إضافة إلى إعداد التقارير الدورية المطلوبة من الشركة الأم (كييكو).

قامت الدائرة بدراسة الطلبات والفرص الاستثمارية التي ينوي البنك توظيف أمواله فيها وذلك قبل اتخاذ القرار. إضافة إلى قيامها بالعديد من الدراسات الأخرى سواء فيما يخص مقررات جديدة لبازل حول المخاطر السوقية أو أي تعليمات رقابية أخرى.

بازل:

قامت الدائرة بالتواءم مع تعليمات البنك المركزي الأردني فيما يخص مقررات بازل ٣ من حيث احتساب نسب كفاية رأس المال، وأشرفت على التواءم مع مقررات بازل ٢ لدى فروع البنك العاملة في فلسطين، وكذلك استمرت باحتساب نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وبالتالي التحضير لأي تعليمات قد تصدر عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص. كما قامت بإعداد دراسات متعددة مثال ذلك التعليمات الجديدة للبنك المركزي الأردني حول الاختبارات الضاغطة، تعليمات بازل ٣. واستمرت الدائرة بإعداد العديد من التحليلات المالية ومنها الدراسات المقارنة لقطاع البنوك.

قامت الدائرة بمراجعة السياسات الموضوعية والتحسين المستمر على أعمال الدائرة ومنها: سياسة القدرة على تحمل المخاطر، وسياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة وسياسة التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP)، وإجراء التعديلات اللازمة. وضمن إطار الوفاء بمتطلبات الركن الثاني من مقررات بازل ٢، قامت الدائرة بإعداد التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وكذلك فحوصات الأوضاع الضاغطة حسب متطلبات السلطات الرقابية في الأردن وفلسطين، وإعداد خطة الإنعاش (Recovery Plan) حسب تعليمات البنك المركزي القبرصي. وتقوم الدائرة باحتساب نسب كفاية رأس المال حسب متطلبات البنك المركزي الأردني وعمل التحليلات والتقديرات اللازمة بخصوصها.

المخاطر الائتمانية:

عملت الدائرة وتحديداً في عملية المنح الائتماني كجهة مستقلة تقوم بدراسة ومراجعة الطلبات الائتمانية وذلك تنفيذاً لسياسة البنك الائتمانية، وتواءماً مع المقررات المختلفة لبازل. كما واصل البنك، وبجهود مشتركة بين إدارة المخاطر ودوائر التسهيلات، بتطبيق نظام التصنيف الائتماني الداخلي Moody's ليغطي جزءاً كبيراً من المحفظة الائتمانية للبنك. كما قامت الدائرة، وبالتنسيق مع دائرة تسهيلات التجزئة، ببناء وأتمتة نظام تصنيف ائتماني لعملاء التجزئة (Retail Scorecards) وبما يتواءم مع استراتيجية البنك بالتوسع في قطاع التجزئة وتدعيم إدارة المخاطر في هذا القطاع.

أشرفت الدائرة على قيام البنك بالتواؤم مع المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لإطلاق مكتب الاستعلام الائتماني (Credit Bureau) من خلال شركة كريف الأردن وتزويدهم بالبيانات المطلوبة عن عملاء البنك بشكل شهري. وتيسير قيام إدارات البنك المختلفة بالاستعلام عن مقدمي الطلبات الائتمانية المختلفة.

كما قامت الدائرة وضمن فريق عمل متخصص من دوائر مختلفة بالبنك بوضع خطة للتواؤم مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم ٩ (IFRS 9)، ودراسة الأثر الكمي لتطبيق هذا المعيار بالتعاون مع دار خبرة متخصصة وهي شركة Moody's. كما ساهمت الدائرة بالعمل ضمن الفريق المتخصص بتطبيق نظام الربحية والتكاليف. إضافة إلى استمرار الدائرة بإعداد التقارير الرقابية والتحليلية عن محفظة البنك الائتمانية والتحسين عليها سواء لغايات استخدامها من داخل البنك أو تلك المرسلة إلى الشركة الأم (كيبكو).

رقابة وإدارة الائتمان

تواؤماً مع مقررات لجنة بازل التي تؤكد على ضرورة فصل عملية مراقبة الائتمان وتنفيذه عن عملية البيع وتسويق الائتمان، تقوم الدائرة باحتساب مخصصات التسهيلات لمواجهة أي انخفاض بقيمتها، وكذلك إعداد تقارير التركزات الائتمانية ومراقبتها. كما تقوم بمهام إدارة وتوثيق الائتمان. وبالإضافة لذلك، فقد تم العمل خلال العام على العديد من المشاريع التي تهدف إلى التحسين على الخدمات المقدمة من الدائرة وتدعيم البيئة الرقابية من خلال إصدار عدد من التقارير الرقابية اللازمة. وقد انتهت الدائرة من مراجعة وتدقيق ضمانات العملاء على النظام، ومراجعة وتعديل بيانات الأخطار المصرفية لعملاء البنك وتطبيق النماذج الجديدة.

دائرة متابعة ومعالجة الائتمان

تم ومنذ بداية عام ٢٠١٦ تعديل مهام وواجبات الدائرة لتنسجم مع تعليمات البنك المركزي الأردني، فأصبحت تتولى مهام متابعة ومعالجة المديونيات المتعثرة التي يزيد استحقاقها عن ٨٩ يوماً بدلاً من ٤٥ يوماً. ونتيجة المتابعة الحثيثة والتفاوض مع المدينين والكفلاء نجحت الدائرة بجدولة عدد من المديونيات المتعثرة خارج إطار المحاكم، ليتحقق منها نسب استرداد عالية تمثلت في تحصيلات نقدية بحوالي ٦,٨ مليون دينار، وإخراج ديون غير عاملة أو بسبب التسديد الكلي من الحسابات التي تقع مهام متابعتها ضمن واجبات الدائرة بلغت حوالي ٥,٨ مليون دينار.

دائرة مراقبة الامتثال

يتمثل دور إدارة مراقبة الامتثال في تقديم الدعم والمشورة للفروع فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة للعملاء وذلك من خلال العمل على إبداء الرأي في مدى كفاية الوثائق والمستندات المعززة وإجراء الاستعلامات اللازمة عن العملاء من خلال القوائم الدولية لضمان عدم التعامل مع عملاء محظور التعامل معهم، كما تطبق الدائرة إجراءات العناية الخاصة من خلال متابعة الحسابات ذات المخاطر المرتفعة والعمليات غير الاعتيادية وذلك بإجراء الدراسات على أوضاع هذه الحسابات وتوثيق التعاملات الخاصة بهم وذلك بالتنسيق التام مع الفروع المعنية.

ولتعزيز قدرات الدائرة وتمكينها من أداء مهامها على الوجه الأمثل، فقد تم شراء نظام جديد خاص بمراقبة عمليات غسل الأموال (SIRON) وهو واحد من أفضل الأنظمة المتوفرة لهذه الغاية نظراً لما يتمتع به من إمكانيات تتمثل في سهولة إدارته إضافة إلى شمولية مصادر المعلومات التي يتم التعامل معها والخاصة بتحليل أوضاع العملاء وحركاتهم المالية والربط الآلي مع الأنظمة الأخرى بعيداً عن الإدخالات اليدوية، واعتماد الأسلوب اللامركزي في مراقبة العمليات المصرفية والمتابعة المشتركة ما بين إدارة مراقبة الامتثال ومراكز العمل.

لإدارة مراقبة الامتثال دور أساسي في نشر الوعي لدى كافة الجهات بالبنك والشركات التابعة حيال أهمية الامتثال للتشريعات الرقابية ومكافحة عمليات غسل الأموال، وتعزيز أوجه التعاون مع هذه المراكز لضمان التكاملية في أداء الأعمال ذات الصلة. وقد عملت الدائرة على عقد دورات تدريبية وندوات لمسؤولي وموظفي جميع المراكز التنظيمية للتأكيد على أهمية هذا الموضوع .

استلمت وحدة معالجة شكاوى العملاء خلال العام ٧٥ شكوى متعلقة بمواضيع مختلفة (٤ خدمات إلكترونية، ٤ أسعار الفوائد والعمولات والرسوم، ٣٣ سلوك التعامل المهني، ٣ البطاقات الائتمانية والحوالات، ٣١ العقود وشروط التعامل). وتم التعامل والرد على كافة الشكاوى الواردة خلال المدة المحددة، علماً بأن ما مجموعه ٥١ شكوى منها كانت غير محقة وهي ناتجة عن عدم معرفة العميل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بموضوع الشكوى أو لعدم وجود مخالفات فعلية من قبل البنك. كما تم توضيح بعض إجراءات العمل للموظفين وتنبههم للإلتزام بسلوكيات العمل المعتمدة.

التدقيق الداخلي

قامت إدارة التدقيق بتنفيذ خطة التدقيق السنوية المقررة والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتسعى الدائرة من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خططها المبنية على أساس نموذج تقييم المخاطر (Risk Based Audit) إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلي والتحكم المؤسسي وتقديم تأكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة.

وكذلك تسعى الدائرة إلى تقديم الخدمات الاستشارية المتنوعة لمراكز العمل المختلفة دون المساس باستقلالية عمل الدائرة. وفي هذا الإطار قامت الدائرة بزيارة غالبية مراكز العمل لدى البنك (دوائر وفروع داخلية وخارجية والشركات التابعة ومن ضمنها بعض الأنشطة التي تدقق لأول مرة) وتزويد لجنة التدقيق بنتائج تلك الزيارات، بالإضافة إلى متابعة الملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والتدقيق الخارجي إضافة للتدقيق الداخلي، وكذلك تم تنفيذ العديد من المهمات الخاصة غير المبرمجة.

وبالإضافة إلى الزيارات الدورية للفروع فقد تم القيام خلال هذا العام بزيارات فجائية إلى جميع الفروع. كما واصلت الدائرة مراجعة العديد من جوانب عمل البنك وعملت على تزويد الإدارة بالتقارير والكشوفات المتعلقة بالأنشطة الأكثر أهمية بشكل دوري وإخضاعها للمراجعة والتدقيق.

وتقوم الدائرة وبشكل متواصل بتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لمراكز العمل وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات وإجراءات العمل وكذلك ورش العمل واللجان ذات العلاقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والحوكمة.

وقامت الدائرة خلال عام ٢٠١٦ بالإستمرار بالتنسيق مع مجموعة كيبكو من خلال المشاركة في الاجتماع الدوري لمدراء التدقيق الداخلي في المجموعة، وذلك لضمان استمرارية التنسيق والتعاون والاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بمنهجيات ووسائل التدقيق. وقد تم الإستمرار بتحديث برامج عمل التدقيق (Audit Work Program) وأوراق العمل الخاصة بالفروع وإعدادها للدوائر والأنشطة المختلفة وضمان التوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وميثاق أخلاقيات العمل حيث عملت الدائرة على تحديث وتطوير ميثاق عمل التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter)، وميثاق لجنة التدقيق الداخلي (BAC Charter). وتم تطوير دليل (منهجية) لعمل التدقيق الداخلي (Internal Audit Methodology)، بحيث يغطي كافة أعمال الدائرة بالتوافق مع معايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات وبما يتماشى مع البيئة الرقابية في البنك.

وتماشياً مع معايير التدقيق الداخلي المتعلقة بعمليات تأكيد الجودة، فقد تم إجراء التقييم الخارجي لتأكيد الجودة (Quality Assurance Review) على أعمال إدارة التدقيق الداخلي من خلال مكتب تدقيق خارجي متخصص، حيث يعتبر البنك الأردني الكويتي من أوائل البنوك التي تقوم بهذا العمل، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتنفيذ التقييم الداخلي لتأكيد الجودة على عمليات التدقيق الداخلي والمتمثلة بمراجعة أوراق العمل والملف الدائم بعد كل مهمة من قبل مدراء تدقيق المجموعات وكذلك من خلال التغذية الراجعة من قبل موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومراكز العمل المختلفة وكذلك التقارير الدورية المرسلة إلى لجنة التدقيق الداخلي، مشيرين بهذا المجال إلى وجود تنسيق مع مجموعة كيبكو وذلك بقيام المجموعة بتدريب عدد من المدققين من كل بنوك وشركات المجموعة على أعمال مراجعة وتقييم تأكيد الجودة ليتم بعدها قيام دوائر التدقيق ضمن المجموعة بالتدقيق على أعمال بعضها البعض (Cross Checking).

وعلى صعيد الكوادر البشرية فقد واصلت إدارة التدقيق تعزيز كوادرها حيث تم تعيين أربعة مدققين جدد خلال عام ٢٠١٦، وحصل الموظفين على العديد من الدورات التدريبية الداخلية والمحلية منها ما يتعلق بالشهادات المهنية.

تكنولوجيا المعلومات

مواكبة لثورة تكنولوجيا المعلومات في العقد الأخير وتماشياً مع تطور الصيرفة الإلكترونية، إتجه البنك الأردني الكويتي نحو توفير أحدث قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية مستفيداً من التطور في شبكات الاتصال الإلكتروني، ومن ذلك تطبيق JKB Mobile والذي يعمل على توفير الخدمات المصرفية لعملاء البنك في أي وقت ومكان وعلى مدار الساعة من خلال أجهزة الهواتف الذكية العاملة بأنظمة تشغيل Android و iOS. كما حرص البنك على أن تقدم خدماته المصرفية الإلكترونية (بنك الإنترنت وتطبيق الهواتف الذكية) من خلال منظومة القنوات الموحدة (Omni Channels)، والتي تمتاز باستخدام نفس إسم المستخدم وكلمة السر للدخول على النظامين ومنح العميل نفس الصلاحيات والسقوف المالية للحركات المنفذة من خلالهما، الأمر الذي يوفر سهولة التعامل مع أعلى درجات الحماية والأمان.

ومن الخدمات الإلكترونية الحديثة التي تم تفعيلها في عام ٢٠١٦، خدمة عرض وتحميل الفواتير إلكترونياً eFAWATEERcom، والربط مع بـدالة الدفع الوطنية عبر الهاتف النقال JoMoPay، وغرفة التقاص الآلي ACH المقدمة من خلال البنك المركزي الأردني، إضافة لمجموعة من الخدمات البنكية عبر منصة الخدمة الذاتية (Self-Service Banking)، كما تم توفير خدمات البنية التحتية

لشركات تكنولوجيا الخدمات المالية FinTech، بما في ذلك خدمات التسوية للشركات العاملة في هذا المجال شركة آية، شركة دينارك وشركة زين.

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠١٦ بالمساهمة في تنفيذ مشاريع تطوير أعمال البنك وتوفير المساندة الفنية والتشغيلية اللازمة لها. ومن أهم المشاريع التي ساهمت الدائرة بتطبيقها: نظام إحتساب الربحية والتكاليف، ونظام مكافحة غسل الأموال الجديد SIRON AML، ومشروع فاتكا FATCA، ونظام الإستعلام الإئتماني (كريف) وربطه بنظام إعرف عميلك (KYC)، ونظام كشف التزوير والإحتيال للبطاقات (Fraud Management)، ومنتجات البطاقات المدينة والدائنة الجديدة بمختلف فئاتها ومزاياها ومنها ميزة الدفع عن بعد (PayPass)، ونظام إصدار كشوفات الحساب الرقمية eStatement من خلال البريد الإلكتروني، آخذين بعين الإعتبار العوامل الأمنية والسرية المصرفية. ولمواكبة التقدّم التكنولوجي، فقد تم تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية وتوسعتها والعمل على تطويرها باستمرار، حيث تم تحديث البنية التحتية لشبكة البنك الداخلية والخارجية واستكمال كافة جوانب خطة استمرارية العمل وبيئة التخزين للموقع الأصل والبديل لفروع الأردن وفلسطين.

الدائرة المالية

استمرت الدائرة بممارسة أعمال الرقابة المالية على مختلف العمليات المنفذة في البنك وضمن أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، بالإضافة إلى إصدار التقارير إلى الإدارة والتي تساعد في دعم اتخاذ القرار ومتابعة أداء البنك بمختلف مواقعه، كما واصلت إنجاز تقارير الجهات ذوي العلاقة وضمن دورياتها المختلفة.

تابعت الدائرة دعم مختلف عمليات التطوير والتحديث في البنك، حيث شاركت بمختلف النشاطات الخاصة بتطوير الخدمات البنكية وأعمال تحديث الفروع القائمة والتوسع في فروع جديدة، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال لجان العطاءات والتوريدات في البنك والمسؤولة عن جميع المشتريات والتعاقدات من أجهزة وأنظمة ومقاولات إضافة إلى المواد المساندة اللازمة للأعمال اليومية للبنك.

لقد شكل العام ٢٠١٦ إضافة نوعية لأعمال الدائرة، حيث تم في الربع الرابع تطبيق نظام التكاليف والربحية على مستوى الحساب، العميل، المنتج، القطاع بالإضافة إلى كفاءة توزيع التكاليف بين مراكز الكلفة والربحية، مما سيسهم في رفع كفاءة ودقة المعلومة المقدمة إلى متخذ القرار وبالتالي تحقيق أهداف البنك ومقارنة الأداء بأسلوب تقني متقدم.

إضافة إلى إنجاز الموازنة التقديرية للعام ٢٠١٧ بالمشاركة مع مختلف دوائر البنك، والتي جاءت ترجمة لرؤية الإدارة التنفيذية في ظل الظروف المحيطة بالقطاع المصرفي من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والمالية. كما تم تحديث الخطة طويلة المدى للبنك والخاصة بالأعوام ٢٠١٧ - ٢٠٢١ والتي تأتي انسجاماً مع متطلبات شركة مشاريع الكويت القابضة (كيكو) والتي تهدف إلى توحيد الجهود والأهداف ضمن رؤية واحدة وواضحة على مستوى المجموعة ككل.

الدائرة القانونية

قامت إدارة الشؤون القانونية خلال العام ٢٠١٦ بتحصيل نحو ١,٠٩ مليون دينار من الديون المدومة والديون خارج المركز المالي، وذلك من خلال الإجراءات القانونية، كما قامت بتحصيل نحو ١,٨ مليون دينار من الديون القائمة، وذلك من خلال القضايا والتنفيذ. وقامت الشؤون القانونية بالمراجعة والتدقيق وإبداء الرأي في ٥,٤٢٦ مشورة قانونية قدمتها خلال العام ٢٠١٦. إضافة إلى ذلك، فقد شاركت الشؤون القانونية بفاعلية في الدورات القانونية ذات الجوانب المصرفية لدى المعهد القضائي الأردني، ولدى جمعية البنوك، وداخل البنك. واستمرت بأداء دورها في تقليل المخاطر القانونية وزيادة الوعي القانوني لدى الموظفين من خلال الدراسات والتقارير والتعاميم.

إدارة الموارد البشرية

استمرت إدارة الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٦ بالبناء على ما تم إنجازه خلال الأعوام السابقة، في مجال تطوير أعمالها والنظم والسياسات ذات العلاقة، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يحقق توجهات البنك الاستراتيجية لتطوير الأعمال، وتعزيز البنية المساندة لتلبية تطلعاته المستقبلية والحفاظ على التميز والنمو المستدام من خلال الإدارة الفاعلة لنظم وسياسات الموارد البشرية. ونتج عن الجهود المكثفة والمدرسة لتطوير المهارات الفنية والتخصصية والسلوكية للموظفين، نمو أعداد المستفيدين من الدورات التدريبية بواقع ٥٢٪، واكمه نمو في عدد الدورات بنسبة ١٥٪ فقط، الأمر الذي يؤثر على فعالية الاستفادة من البرامج المنعقدة كماً ونوعاً. وبهدف تطوير مهارات البيع وخدمة العملاء والمهارات القيادية لدى مسؤولي الفروع، تم عقد برنامج متخصص لتنمية هذه المهارات استفاد منه ١٠٦ موظف من مدراء الفروع ومساعدتهم. كما استمرت إدارة الموارد البشرية ببرنامج التطوير الوظيفي للموظفين الجدد، الذي من شأنه زيادة كفاءة الموظفين وتأهيلهم للوظائف المصرفية، واستفاد من هذا البرنامج ١٨١ موظفاً خلال العام، وأتمه منهم ٨٢ موظف، وتم إطلاق برنامج الائتمان المصرفي الشامل، واستفاد منه ٣٢ موظف، تم نقل عدد منهم لشغل وظائف مصرفية بالإدارة العامة. كما أتم ٩٧ موظفاً دورات تحسين مستوى اللغة الإنجليزية.

واستجابة لتوجه البنك لتنمية مهارات موظفي الدوائر الرقابية، حضر موظفو مجموعة إدارة المخاطر والامتثال وموظفو إدارة التدقيق الداخلي ٦٣ دورة تدريبية متخصصة خلال العام، وبعدد إجمالي من المشاركين بلغ ١٦٢ مشارك بزيادة ١٩٪ عن العام السابق. وتم التركيز بشكل خاص على برامج مكافحة غسل الأموال، وتم عقد برنامج تدريبي شامل بالتعاون مع مؤسسة ACAMS العالمية، حيث شارك بالبرنامج ١٧٦ موظفاً، في إطار ٣ برامج عالية المستوى، أحدها لشاغلي الوظائف التنفيذية العليا، وآخر لموظفي إدارة المخاطر ومراقبة الامتثال والتدقيق الداخلي، والثالث لموظفي تسهيلات الشركات، الخزينة والاستثمار، الشركات المتوسطة والصغيرة، تسهيلات الأفراد، إدارة ورقابة الائتمان، البنكية الخاصة، عمليات البطاقات والعمليات التجارية.

حرصت إدارة الموارد البشرية على انتهاج أسلوب الإدارة الفاعلة للقوى العاملة (Effective Manpower Control) وذلك لتغطية الاحتياجات الناشئة عن التطورات في مجال الخدمات المصرفية ولتعزيز الدور الرقابي، حيث ارتفع حجم تنقلات الموظفين بين مراكز العمل بنسبة ٢٨٪ رافقه انخفاض في التعيينات بنسبة ٢٠٪ قياساً بالعام ٢٠١٥. وفي المحصلة، ارتفع عدد موظفي البنك بنسبة ٧٪.

ونتج عن الإدارة العادلة للأجور انخفاض نسبة الدوران الوظيفي بواقع ٢٠٪ لتصل إلى ٩٪ فقط في نهاية العام ٢٠١٦، قياساً بنسبة ١١٪ في العام السابق.

دائرة التسويق والعلاقات العامة

واصلت الدائرة خلال العام مهامها وتنفيذ خطط عملها المتمثلة بتعزيز الصورة الذهنية للبنك وتدعيم قنوات الاتصال الفعالة مع العملاء والجمهور، ونقل صورة إيجابية عن أنشطة وخدمات وإنجازات البنك من خلال مختلف وسائل الإعلام والاتصال، وتطوير دور البنك في تمكين المجتمع تطبيقاً لسياسة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وتمثلت أهم إنجازات دائرة التسويق والعلاقات العامة للعام ٢٠١٦ بإطلاق حملات تسويقية لحزمة بطاقات الماستركارد الصادرة من البنك الأردني الكويتي، والتي أثمرت بنمو حجم الاستخدام بنسبة ٥٠% مقارنة مع العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى إطلاق حملتين تخص خدمة حوالات الويسترن يونيون، حيث سجلت نسب النمو في عدد الحوالات الصادرة والواردة ٢٦,٨% خلال الحملة الأولى و ٣٠,٨% خلال الحملة الثانية مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي.

وأشرفت الدائرة على إطلاق موقع البنك الإلكتروني لفروع فلسطين ووفقاً لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية، والإشراف على إصدار معظم مطبوعات ومنشورات البنك، بالإضافة إلى الأخبار الصحفية وإدارة الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.

على صعيد تعزيز التواصل مع العملاء تم تفعيل صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث سجل عدد المتابعين لصفحات البنك على مواقع فيسبوك، تويتر، انستغرام ولينكدإن نمواً بنسبة ١٢٨%، ١٣٦%، ٢١٩% و ٤١% على التوالي مقارنة بالعام ٢٠١٥.

وتم التركيز خلال العام من قبل وحدة إدارة الجودة على الزيارات الدورية إلى الفروع لتقييمها والتأكيد على التزامها بمعايير جودة الخدمة المقدمة للعملاء وإعداد التقارير الشهرية حول مدى الالتزام بهذه المعايير.

المسؤولية الاجتماعية

واصل البنك خلال العام المنصرم تعزيز دوره الفعال في مجال المسؤولية الاجتماعية بهدف خدمة المجتمع المحلي، والمساهمة في تحسين نوعية حياة للأفراد، وذلك انسجاماً مع رسالة ورؤية وأهداف البنك في هذا المجال. حيث يدعم البنك العديد من الفعاليات والمبادرات والمشاريع ذات الصلة بتطوير المجتمع المحلي وحماية البيئة والاقتصاد الوطني والرياضة والثقافة والتعليم.

استهل البنك مطلع العام ٢٠١٦ ليواصل دعمه المادي للعديد من الجمعيات الخيرية والجهات المعنية بالعمل الإنساني، ومشاريع تنمية وتأهيل المجتمعات الريفية الأقل حظاً، كما واصل البنك تقديم الدعم النقدي السنوي والرعاية لبيتين من قرى الأطفال SOS. ورعايته لفعاليات متعددة للصندوق الأردني الهاشمي وحملة البر والإحسان.

واستمر البنك بدعم برنامج التعليم الجامعي الذي تديره مؤسسة صندوق الأمان لمستقبل الأيتام، إضافة لتقديم مساعدة مالية مباشرة لعدد من الطلبة المتفوقين من خلال تحمل تكاليف دراستهم في الجامعات الأردنية. ويقوم البنك في كل عام بالمشاركة في دعم مسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية، ودعم جمعيات الصم والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة.

عزز البنك حضوره وللعام التاسع على التوالي بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية، في رعاية برنامج "درب" الوطني لتدريب طلاب الجامعات والذي يقوم على تنفيذه صندوق الملك عبدالله الثاني بالتعاون مع مؤسسة لويك (الأردن)، والذي يهدف إلى تأهيل الشباب من الجنسين لتمكينهم ومنحهم فرصاً أفضل في سوق العمل.

يولي البنك اهتمامه الخاص للحفاظ على البيئة، ودعم المبادرات الرامية إلى الحفاظ على غاباتنا ومحمياتنا وبرامج حماية الطبيعة في الأردن بشكل عام. بالإضافة للمشاركة في حملة النظافة الوطنية السنوية التي تنظمها جمعية البيئة الأردنية، واستضافة أنشطة الجمعية على مسرح البنك. وقام البنك خلال العام ٢٠١٦ بتقديم الدعم لجمعية السباكة والطاقة التعاونية وهي جمعية نسائية تهدف بشكل أساسي لكسر ثقافة العيب وبشكل خاص دور المرأة في العمل وتمكينها من الإنخراط في مجالات عمل تعتبر حكرًا على الرجال. وتم الاتفاق مع الجمعية على تنظيف خزانات مياه لعدة مؤسسات مدنية وجمعيات خيرية في مختلف أنحاء المملكة. تأتي مبادرات دعم الخدمات الصحية ضمن أولويات البنك في المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا السياق نظم البنك خلال عام ٢٠١٦ حملتين للتبرع بالدم لموظفيه بالتعاون مع بنك الدم الوطني، كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه للمركز. بالإضافة لاستمرارية البنك بمساعدة المركز في توزيع منشورات توعوية صحية بإرفاقها مع كشوف الحسابات. وللسنة الثالثة على التوالي قام البنك بتقديم الدعم المادي والمشاركة في بطولة "هدف من أجل الحياة" بالتعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان.

كما قام البنك بتقديم الدعم لجمعية عملية الإبتسامة الأردنية Operation Smile، حيث تكفل بمصاريف إجراء عمليات جراحية مجانية لعدد من الأطفال المحتاجين.

وفي إطار إهتمامه بالحركة الثقافية والفنية، قام البنك برعاية عدد من الأعمال الأدبية والفنية والبحث العلمي وتقديم الدعم للمهرجانات والفرق الفنية والتراثية والمسرحية، بالإضافة لاستمرار البنك بشراء مجموعات من إصدارات الكتاب والأدباء الأردنيين. كما تم تقديم الدعم للعديد من الفعاليات والأنشطة الشبابية والرياضية.

٢٠١٥	٢٠١٦	
		أهم بنود الدخل
١٠٢,٢١٠	١٠٢,١٣٢	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
١٢٧,٩٠٠	١٢٠,٦٥٢	إجمالي الدخل
٥٦,٤٦٧	٤٣,٤٩٢	صافي الأرباح قبل الضريبة وحقوق غير المسيطرين
٣٨,٥٥٨	٢٩,٧٤٧	صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق غير المسيطرين
٠,٣٨٦	٠,٢٩٧	حصة السهم من صافي الربح / فلس
		أهم بنود المركز المالي
٢,٨٤٤,٧٣٢	٢,٧٣٩,٩٨٥	مجموع الموجودات
١,٣٧٢,٧٨٧	١,٤٤٦,٩١١	التسهيلات الائتمانية بالصافي
١,٩٨٧,٨٠٨	١,٧٩١,٣٦١	ودائع العملاء والتأمينات النقدية
٤٤٨,٥٧٩	٤٥٩,٦٩٣	حقوق الملكية - مساهمي البنك
٤٤٨,٣٠٦	٤٩٦,٠٥٢	بنود خارج المركز المالي
٢٠١٥	٢٠١٦	أهم النسب المالية
%١,٤٥	%١,٠٧	العائد على معدل الموجودات
%٨,٨٤	%٦,٥٣	العائد على معدل حقوق الملكية
%١٨,٢٣	%١٨,٧٥	نسبة كفاية رأس المال
١٥,٩٧	%١٦,٩٨	نسبة الرفع المالي
		مؤشرات الكفاءة
%٤٥,٨٠	%٥٢,٨٣	المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات
%٣٦,٦٠	%٤٤,٧٢	المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل
		مؤشرات نوعية الموجودات
%٨,٦٧	%٨,٥٩	إجمالي الديون غير العاملة/ إجمالي التسهيلات
%٤٦,٣٣	%٦٠,٥٤	نسبة تغطية الديون غير العاملة

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد "محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر
المدير العام

السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل
نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية

السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان
رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

السيد وليم جميل عواد دبابنه
رئيس الخزينة والاستثمار

السيدة هيام سليم يوسف حبش
رئيس الشؤون المالية

السيد هيثم سميح " بدر الدين " البطيخي
رئيس منتجات التحويلة والبنكية الخاصة

السيد عبدالكريم محمود نورالدين فريحات
رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي
رئيس التسهيلات الائتمانية

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت
رئيس الشؤون القانونية

السيد إبراهيم صالح إبراهيم الحنش
رئيس الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين

السيد سائد محمود خضر طعمة
رئيس إدارة الامتثال

السيد داود عادل داود عيسى
رئيس إدارة الموارد البشرية

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب
رئيس مساعد تسهيلات الشركات

السيد محمد جميل عزم حمد
رئيس إدارة المخاطر

السيد عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار
رئيس إدارة الشؤون الإدارية

السيد إبراهيم فريد آدم بيشة
رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية

• بالإضافة إلى السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني رئيس إدارة التدقيق الداخلي الذي يتبع للجنة مجلس الإدارة للتدقيق وللمدير العام.

خطة العمل لعام ٢٠١٧

استكمالاً لإنجازات البنك خلال العام ٢٠١٦ وانسجماً مع الخطة الاستراتيجية للبنك، فإن خطة العمل لعام ٢٠١٧ تتلخص بما يلي:

١. التحديث المستمر للقنوات الإلكترونية، وتوفير مجموعة جديدة من الخدمات التي تنسجم مع تطلعات البنك المركزي الأردني لتحقيق الشمول المالي، وسعيه لتطوير خدمات الدفع وتحويل الأموال إلكترونياً من خلال أجهزة الهاتف المحمول والبطاقات. مع العمل على تعزيز الإجراءات التي تضمن متانة البنية التكنولوجية للبنك وحماية العمليات والمواقع والأنظمة من أي محاولات للاختراق أو العبث (Cyber Risks) إضافة إلى استكمال تطبيق متطلبات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمعيار COBIT 5.
٢. العمل على تنمية أرصدة ودائع العملاء بمختلف أنواعها وذلك للمحافظة على نسب السيولة الملائمة لمواصلة النشاط الائتماني وتحقيق النمو المستهدف.
٣. التوسع في أعمال الوحدة البنكية الخاصة، وتجهيز مقرها الجديد، بما فيه فرع خاص بعملاء الوحدة.
٤. التوسع في دعم وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز دور البنك في هذا القطاع الحيوي، مع الاستمرار في تقديم البرامج التمويلية المناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني في ظل التوجه المحلي والعالمي لدعم هذا القطاع الهام.
٥. الاستمرار في تنفيذ خطة تنمية وتطوير قدرات ومهارات الموارد البشرية، والتركيز على البرامج التدريبية المتخصصة محلياً وخارجياً وخاصة في مجال إدارة المخاطر والامثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق الداخلي وأنظمة المعلومات.
٦. مواصلة تعزيز دور البنك في خدمة المجتمع المحلي ودعم مبادرات مؤسسات المجتمع وحسب استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة المتبعة لدى البنك.
٧. إطلاق شركة سند كابيتال، وهي شركة تابعة للبنك، تعمل على توفير الحلول المالية والاستثمارية للشركات والمستثمرين في مجال الاستثمار المصرفي وخدمات الاستشارات المالية وذلك لتعزيز منظومة الخدمات التكميلية التي يقدمها البنك من خلال شركاته التابعة في مجالات الوساطة المالية والتأجير التمويلي.
٨. تنفيذ خطة التفرع والتحديث المعتمدة لعام ٢٠١٧ للتوسع في شبكة فروع البنك والصرافات الآلية والصرافات الآلية التفاعلية في المملكة بناء على دراسات الجدوى الخاصة بكل منطقة، وتطوير نشاط وأعمال فرع البنك الجوال.
٩. توفير الدعم اللازم من النواحي الإدارية والفنية لفروع البنك الخارجية في فلسطين وقبرص لتمكينها من توسيع مجالات عملها وأنشطتها وتقديم كافة المنتجات والخدمات المصرفية المناسبة لعملائها.
١٠. الاستفادة من الإمكانيات والعلاقات التي تتمتع بها الشركة الأم "مشاريع الكويت القابضة (كيكو)" وشركاتها التابعة وتواجدها الإقليمي والعالمي مما يتيح تنمية الأعمال المشتركة وتبادل الدعم والمساندة بين أعضاء المجموعة.

مسودة للبحث فقط

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٨٧٠٢

إلى السادة المساهمين
البنك الاردني الكويتي
شركة مساهمة عامة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الاردني الكويتي وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة الواردة في الإيضاح رقم (٢) ووفقاً للترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق باحتساب مخصص تدني التسهيلات الانتمائية المباشرة والواردة في الإيضاح رقم (٧) حول القوائم المالية الموحدة .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . أننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى المتطلبات السلوك المهني الاخرى في الاردن المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا .

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقاً لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية . وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور :

كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة للقوائم المالية حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات أو للمدينين وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية .

ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية ومتطلبات البنك المركزي الأردني .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملائة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن البنوك المركزية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك العينة .

كما قمنا بتقييم ملائمة كفاية الإفصاح حول التسهيلات الائتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر والمبينة في الإيضاح رقم (٧).

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

نتيجة لعدم توفر اسعار سوقية متداولة لتلك الاستثمارات فإن أسلوب تقييم هذه الاستثمارات يعد أمراً هاماً لتدقيقنا حيث قمنا بمراجعة النموذج المعد من قبل البنك وتم مناقشته مع الإدارة كما شملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها أيضاً اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بمعايير التقدير المتبعة والافتراضات المعتمدة للتحقق من ملائمتها لجهة أسلوب التقييم او ملائمة الافتراضات المتعلقة بها .

تقييم الاستثمارات غير المدرجة في اسواق منظمة

يتم إدراج الاستثمارات غير المدرجة في اسواق نشطة على اساس القيمة العادلة ضمن المعطيات المتوفرة ويتم الإفصاح عنها بما فيها اسس التقييم في الإيضاحات (٨) و(٩) و(٤٥). إن عملية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية تطلب من الإدارة استخدام الكثير من الإجهادات والتقديرات والإعتماد على مدخلات من غير الأسعار المدرجة وعليه كانت عملية تقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات من قبل الإدارة أمراً هاماً لتدقيقنا .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
يتعين على البنك إعادة تقييم الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك مرة واحدة كل عامين على الأقل لتحديد القيمة العادلة لها وعكس أثر التدني في قائمة الدخل (ان وجد) وذلك بما يتفق مع المعايير التقارير المالية الدولية ، وشملت إجراءات التدقيق التي قمنا بها الاستعانة بخبراء لمساعدتنا في التأكد من القيمة العادلة للموجودات المستملكة ومراجعة تقارير المخمنين العقاريين المكلفين من الإدارة لتقييم تلك العقارات ، كما تم إعادة احتساب مخصص تدريجي لقاء الموجودات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعليمات السلطات الرقابية بهذا الخصوص.

موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
يتم إدراج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل افرادي على اسس وطرق معتمدة بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، ويتم قيد اي تدني في قيمتها اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين ، كما تم احتساب مخصص تدريجي لقاء الموجودات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعليمات السلطات الرقابية بهذا الخصوص.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهريه .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريه ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو إيقاف عملياتها ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك .

مسودة للبحث فقط

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة .

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضاً :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا . إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .
- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار .
- بتقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا .

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة .

كريم بهاء النابلسي
اجازة رقم (٦١١)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
عمان – الأردن
٨ شباط ٢٠١٧

قائمة (أ)

البنك الأردني الكويتي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة المركز المالي الموحدة

31 كانون الأول		إيضاح	
2015	2016		
دينار	دينار		الموجودات
402,439,784	279,155,436	4	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
224,544,517	212,859,226	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9,107,715	14,166,627	6	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,372,787,204	1,446,910,964	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
76,219,060	69,705,520	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
35,229,279	27,306,153	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
505,749,976	479,195,403	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
25,801,797	28,779,027	11	ممتلكات ومعدات بالصافي
7,065,200	7,003,148	12	موجودات غير الملموسة بالصافي
7,393,577	10,128,723	19	موجودات ضريبية مؤجلة
178,393,394	164,775,189	13	موجودات أخرى
2,844,731,503	2,739,985,416		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
			<u>المطلوبات :</u>
316,010,975	384,284,349	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,900,905,886	1,703,401,315	15	ودائع عملاء
86,902,100	87,959,874	16	تأمينات نقدية
24,015,900	33,636,542	17	أموال مقترضة
10,526,597	12,105,531	18	مخصصات متنوعة
13,238,965	14,567,302	19	مخصص ضريبة الدخل
3,261,015	2,937,750	19	مطلوبات ضريبية مؤجلة
35,616,596	35,917,912	20	مطلوبات أخرى
2,390,478,034	2,274,810,575		مجموع المطلوبات
			<u>حقوق الملكية :</u>
			حقوق مساهمي البنك :
100,000,000	100,000,000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
77,479,744	81,803,089	22	الإحتياطي القانوني
143,357,259	152,003,949	22	الإحتياطي الإختياري
227,597	227,597	22	إحتياطي تقلبات دورية
13,353,038	13,525,686	22	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,280,152	6,133,272	23	صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
109,880,864	105,999,129	24	الأرباح المنورة
448,578,654	459,692,722		مجموع حقوق مساهمي البنك
5,674,815	5,482,119		حقوق غير المسيطرين
454,253,469	465,174,841		مجموع حقوق الملكية
2,844,731,503	2,739,985,416		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) تشكل جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

قائمة (ب)

البنك الأردني الكويتي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2015	2016	إيضاح	
دينار	دينار		
129,783,872	127,472,483	26	الفوائد الدائنة
39,515,093	37,617,749	27	ينزل : الفوائد المدينة
90,268,779	89,854,734		صافي إيرادات الفوائد
11,940,749	12,277,308	28	صافي إيرادات العمولات
102,209,528	102,132,042		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
4,225,200	5,428,627	29	أرباح عملات أجنبية
(633,460)	(66,259)	30	(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
870,143	1,096,853	9	توزيعات أرباح نقدية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(38,683)	-	31	(خسائر) بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
21,267,340	12,060,982	32	إيرادات أخرى
127,900,068	120,652,245		إجمالي الدخل
23,134,334	25,454,338	33	نفقات الموظفين
5,228,395	5,568,725	11 و 12	استهلاكات وإطفاءات
20,978,720	19,783,792	7	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,815,203	2,250,699	18	مخصصات متنوعة
20,276,080	24,102,458	34	مصاريف أخرى
71,432,732	77,160,012		إجمالي المصاريف
56,467,336	43,492,233		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (هـ)
17,055,660	13,486,423	19	ينزل : مصروف ضريبة الدخل للسنة
39,411,676	30,005,810		الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)
			يعود إلى :
38,558,054	29,747,029		مساهمي البنك
853,622	258,781		حقوق غير المسيطرين
			حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
-/386	-/297	35	أساسي ومخفض

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) تشكل جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

قائمة (ج)

البنك الأردني الكويتي

(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2016	
دينار	دينار	
39,411,676	30,005,810	الربح للسنة - قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل الآخر
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة:
		صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة
(2,114,134)	1,313,834	بعد الضريبة
37,297,542	31,319,644	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى :
36,794,333	31,114,068	مساهمي البنك
503,209	205,576	حقوق غير المسيطرين
37,297,542	31,319,644	المجموع

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) تشكل جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

قائمة (د)

البنك الأردني الكويتي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

حقوق مساهمي البنك												
البيان	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمنفـوع	القانوني	الاختياري	تقليات دورية	مصارف عامة	مخاطر	تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	الأرباح المدورة	مجموع حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016												
الرصيد في بداية السنة		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)		100,000,000	77,479,744	143,357,259	227,597	13,353,038	4,280,152	109,880,864	448,578,654	5,674,815		454,253,469
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة		-	-	-	-	-	-	29,747,029	29,747,029	258,781	30,005,810	
(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		-	-	-	-	-	-	-	1,367,039	(53,205)	1,313,834	
إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)	9	-	-	-	-	-	-	(486,081)	-	-	-	
المحول إلى الاحتياطيات	22	-	4,323,345	8,646,690	-	172,648	-	(13,142,683)	29,260,948	205,576	31,319,644	
الأرباح الموزعة	25	-	-	-	-	-	-	(20,000,000)	(20,000,000)	(398,272)	(20,398,272)	
الرصيد في نهاية السنة		100,000,000	81,803,089	152,003,949	227,597	13,525,686	6,133,272	105,999,129	459,692,722	5,482,119	465,174,841	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015												
الرصيد في بداية السنة		100,000,000	71,918,373	132,234,517	227,597	12,982,394	6,043,831	108,377,609	431,784,321	5,171,606	436,955,927	
الربح للسنة - قائمة (ب)		-	-	-	-	-	-	38,558,054	38,558,054	853,622	39,411,676	
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة		-	-	-	-	-	(1,763,721)	-	(1,763,721)	(350,413)	(2,114,134)	
(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	9	-	-	-	-	-	42	(42)	-	-	-	
إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)		-	-	-	-	-	(1,763,679)	38,558,012	36,794,333	503,209	37,297,542	
المحول إلى الاحتياطيات	22	-	5,561,371	11,122,742	-	370,644	-	(17,054,757)	-	-	-	
الأرباح الموزعة	25	-	-	-	-	-	-	(20,000,000)	(20,000,000)	-	(20,000,000)	
الرصيد في نهاية السنة		100,000,000	77,479,744	143,357,259	227,597	13,353,038	4,280,152	109,880,864	448,578,654	5,674,815	454,253,469	

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ 10.128.723 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 7.393.577 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3.927.791 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 4.251.839 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 ، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني .

- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لإحتياطي تقييم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني .

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) تشكل جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

البنك الأردني الكويتي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاح	
2015	2016		
دينار	دينار		
56,467,336	43,492,233		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :
			الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (ب)
			تعديلات :
5,228,395	5,568,725	11 و 12	استهلاكات واطفاءات
20,978,720	19,783,792	7	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
(8,999,386)	(10,658,907)		صافي إيرادات الفوائد
1,629,890	1,980,699	18	مخصص تعويض نهاية الخدمة
185,313	270,000	18	مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة
(1,906,176)	(797,966)	32	(ارباح) بيع موجودات مستملكة
(312,049)	(6,044)	32	(ارباح) بيع ممتلكات ومعدات
38,683	-	31	خسائر بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,164,808	2,172,448	30	خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
3,641,733	3,420,103	13	مخصصات عقارات مستملكة
1,650,356	(1,194,136)	29	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
79,767,623	64,030,947		المجموع
			التغير في الموجودات والمطلوبات :
2,000,010	(5,058,912)		(الزيادة) النقص في الارصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(87,506,674)	(93,907,552)		(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(24,616,326)	4,341,092		النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
9,092,859	27,946,923		النقص في الموجودات الأخرى
3,108,820	11,489,639		الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
231,066,845	(197,504,571)		(النقص) الزيادة في ودائع العملاء
4,204,539	1,057,774		الزيادة في تامينات نقدية
(14,178,466)	(6,754,150)		(النقص) في مطلوبات أخرى
123,171,607	(258,389,757)		صافي التغير في الموجودات والمطلوبات
			صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة
202,939,230	(194,358,810)		وضريبة الدخل المدفوعة
(512,496)	(642,627)	18	مخصص نهاية الخدمة المدفوع
-	(29,138)	18	مخصص قضايا مدفوع
(17,376,576)	(15,988,541)	19	ضريبة الدخل المدفوعة
185,050,158	(211,019,116)		صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات من عمليات التشغيل
			التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :
(40,132,642)	26,554,573		النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(8,031,172)	10,062,209		النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(14,265,891)	(8,483,903)		(الزيادة) في ممتلكات ومعدات والموجودات غير الملموسة
(62,429,705)	28,132,879		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات في) عمليات الاستثمار
			التدفقات النقدية من عمليات التمويل :
(350,413)	(451,477)		(النقص) في حقوق غير المسيطرين
12,290,502	9,620,642		الزيادة في أموال مقترضة
(19,272,458)	(19,230,438)		ارباح موزعة على المساهمين
(7,332,369)	(10,061,273)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل
(1,650,356)	1,194,136		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
113,637,728	(191,753,374)		صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
223,563,003	337,200,731		النقد وما في حكمه في بداية السنة
337,200,731	145,447,357	36	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

ان الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (48) تشكل جزء من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل المرفق.

البنك الأردني الكويتي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

- ١- معلومات عامة
- ان البنك الاردني الكويتي شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٦ بموجب قانون الشركات الأردني رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في مدينة عمان في منطقة العبدلي ، شارع أمية بن عبد شمس هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ (٦) ٩٦٢+ ص.ب. ٩٧٧٦ عمان - 1191 المملكة الأردنية الهاشمية .
 - يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة والبالغ عددها واحد وستون فرعاً بالإضافة الى خمسة فروع خارجية وثلاث شركات تابعة.
 - ان البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمه في سوق عمان المالي .
 - تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (٢٠١٧/١) بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٧ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .
- ٢- أهم السياسات المحاسبية
- أسس إعداد القوائم المالية الموحدة
- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني والترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لأحد عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة ، في حين تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .
 - تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة . كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
 - ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
 - إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٥ باستثناء أثر تطبيق ما يرد في الايضاح (٤٨) حول القوائم المالية الموحدة .

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة له .
- يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بإستثناء الترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإحتساب مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة لأحد العملاء . إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك .
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة .

يملك البنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	دينار ٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/٢٢ %	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢
شركة إجارة للتأجير التمويلي	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	تأجير تمويلي إدارة	عمان	٢٠١١
الشركة الادارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية *	٥٣٠,٠٠٠	١٠٠	الإصدارات والاستشارات المالية	عمان	٢٠١٦

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2016 كما يلي:

اسم الشركة	٣١ كانون الأول ٢٠١٦	للعام ٢٠١٦
	إجمالي الموجودات	إجمالي الإيرادات
	دينار	دينار
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	١٢,٩٢٠,٦٠٩	١,٨٠٧,٦٦٥
شركة إجارة للتأجير التمويلي	٥٦,٠٢١,٣١٩	٢,٦١٧,٨١٣
الشركة الادارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية *	530.000	-

* تم تأسيس الشركة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦ برأس مال مقداره ٥٣٠ ألف دينار ولم تمارس الشركة أية أعمال حتى نهاية العام ٢٠١٦. علماً بأنه ينوب عن البنك ثلاث أعضاء في مجلس إدارة الشركة.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات لأغراض المتاجرة ، وإن الهدف من الاحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة .

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل الموحدة عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.

- يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحدة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية لأغراض الاحتفاظ بها لتوليد الأرباح على المدى الطويل وليس لأغراض المتاجرة .

- يتم إثبات الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة ، ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الاستثمارات الخاص بأدوات الملكية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة .

- لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني .

- يتم قيد الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .

- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيماً على أو لحساب الفائدة ، وتنزيل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة .
- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي .
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الموحدة في بند مُستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمُتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالي مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الامد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم /العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل الموحدة.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

- يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي :
- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي .
- يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية لأدوات الدين في قائمة الدخل الموحدة ولأدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الموحدة .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني والتقدير بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لأحد عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة وبموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة .
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع أو شركات تابعة أيهما أشد.
- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي الى قائمة الدخل الموحدة، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات الأخرى .
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها و المغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية :

%	
٣	مباني
١٥-٩	معدات وأجهزة وأثاث
١٥	وسائط نقل
٢٠	أجهزة الحاسب الآلي
٢٠	تحسينات مباني

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة .
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

- يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.
- يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة ، لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنازل لاغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

راس المال

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحدة.

أسهم الخزينة

تظهر أسهم الخزينة بالتكلفة، ولا تتمتع هذه الأسهم بأي حق في الأرباح الموزعة على المساهمين، وليس لها الحق في المشاركة أو التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للبنك. لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحدة إنما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية الموحدة ضمن بند علاوة/خصم اصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الارباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة اصدار أسهم خزينة.

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة. هذا ويتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .

- يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق .

- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط

لا غرض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

- التحوط للقيمة العادلة
هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.
في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة .
- التحوط للمحفظة الفعال
في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.
يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .
- التحوط للتدفقات النقدية
هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.
في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحدة .
- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية
في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل الموحدة ، ويتم تسجيل الجزء الفعال في قائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.
- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة، عقود خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة بالتكلفة المطفأة). تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن بند الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من نهاية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

الموجودات غير الملموسة

أ) الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركات الحليفة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ التملك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

- يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ كل قوائم مالية موحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

- (ب) الموجودات غير الملموسة الأخرى
- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها . أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالكلفة .
 - يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة .
 - لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.
 - يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة . كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
 - يتم اطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الانتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل ٢٠ - ٣٣ ٪ سنوياً .

العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسيطة للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من قبل البنك المركزي الأردني . أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة . وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحدة .

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر ، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣ - استخدام التقديرات

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات و المطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات و الاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية و أوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن و إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

تعتقد الإدارة بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك والشركات التابعة اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل المستشار القانوني للبنك والشركات التابعة والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لأحد عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين ودراسات للتدفقات النقدية المتوقعة اذا ما دعت الحاجة لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري. كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضي على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص .
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة .
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اية تدني في قيمتها ويتم قيد هذا التدني في قائمة الدخل الموحدة .
- مخصص ضريبة الدخل : يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب واثبات مخصص الضريبة اللازم .
- مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، وعند تقييم القيمة العادلة للموجودات او المطلوبات المالية يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الاول يقوم البنك بالتعامل مع اطراف مستقلة ومؤهلة لا اعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لا اعداد التقييم من قبل الادارة.

4 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول	
	2015	2016
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	39,491,838	39,889,263
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	39,869,356	100,844,653
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	224,697,524	46,490,409
متطلبات الاحتياطي النقدي	98,381,066	91,931,111
المجموع	402,439,784	279,155,436

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الاول 2016 و 2015 .

- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2016 و 2015 .

5 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	بنوك ومؤسسات		بنوك ومؤسسات		
	مصرفية محلية	مصرفية خارجية	مصرفية محلية	مصرفية خارجية	
	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	
	2015	2016	2015	2016	البيان
	دينار	دينار	دينار	دينار	
حسابات جارية وتحت الطلب	296,851	111,002,312	110,705,461	131,791,067	
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	13,642,099	101,856,914	88,214,815	67,555,767	
المجموع	13,938,950	212,859,226	198,920,276	199,346,834	

- بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 35.132.679 دينار كما في 31 كانون الاول 2016 (84.983.371 دينار كما في 31 كانون الاول 2015) .

- بلغت الارصدة مقيدة السحب مبلغ 2.558.072 دينار كما في 31 كانون الاول 2016 و 2015.

6 - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	بنوك ومؤسسات		بنوك ومؤسسات		
	مصرفية محلية	مصرفية خارجية	مصرفية محلية	مصرفية خارجية	
	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	31 كانون الأول	
	2015	2016	2015	2016	البيان
	دينار	دينار	دينار	دينار	
ايداعات	-	14,166,627	14,166,627	7,107,725	
شهادات ايداع	-	-	-	-	
المجموع	-	14,166,627	14,166,627	7,107,725	

- بلغت الإيداعات مقيدة السحب مبلغ 17.725 دينار كما في 31 كانون الاول 2016 و 2015 .

7- تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول	31 كانون الأول
2015	2016
دينار	دينار
5,858,850	3,588,010
80,920,395	109,586,230
8,073,067	9,076,996
171,776,740	196,452,307
324,856,759	246,307,707
636,334,800	738,868,655
11,656,768	8,511,888
71,723,983	77,477,202
126,823,943	144,577,428
1,438,025,305	1,534,446,423
53,758,509	73,120,373
11,479,592	14,415,086
1,372,787,204	1,446,910,964

الأفراد (التجزئة) :

حسابات جارية مدينة *

قروض وكمبيالات **

بطاقات الائتمان

القروض العقارية

الشركات :

الكبرى

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات **

صغيرة ومتوسطة

حسابات جارية مدينة *

قروض وكمبيالات **

الحكومة والقطاع العام

المجموع

ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

الفوائد المعلقة

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* تتضمن هذه البنود مبلغ 7.065.768 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 تمثل تسهيلات ممنوحة من قبل الشركات التابعة للبنك (7.442.059 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

** صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 383.975 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (679.878 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 131.802.453 دينار أي ما نسبته 8/6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2016 (124.703.275 دينار أي ما نسبته 8/7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2015) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 117.387.367 دينار أي ما نسبته 7/7% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2016 (113.223.683 دينار أي ما نسبته 7/9% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 80.146.314 دينار أي ما نسبته 5/2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2016 (45.347.219 دينار أي ما نسبته 3/2% كما في 31 كانون الأول 2015) .

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة لعميل بلغ رصيدها 37.2 مليون دينار بعد طرح الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2016 ، وضماناتها المقبولة حوالي 1.9 مليون دينار بموجب الترتيبات مع البنك المركزي الأردني ، وقد بلغ رصيد مخصص التدني مقابل هذه التسهيلات 31.8 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2016 وذلك وفقاً للترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإحتساب مخصص التدني للعميل ، على أن يتم استكمال المخصص خلال العام 2017 ، مع مراعاة أن في حال تملك ودي للضمانات ، فإنه سوف يتم إعداد مخصص التدني على مراحل .

مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة:

للعام 2016	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	5,163,412	3,526,473	43,039,005	2,029,619	-	53,758,509
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	3,074,485	2,677,535	16,450,684	300,725	-	22,503,429
الوفر في مخصص التسهيلات	1,415,879	732,886	416,754	154,118	-	2,719,637
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *	379,479	-	-	42,449	-	421,928
الرصيد في نهاية السنة	6,442,539	5,471,122	59,072,935	2,133,777	-	73,120,373
اجمالي المخصصات تحت المراقبة	429,441	68,720	1,536,091	25,617	-	2,059,869
اجمالي المخصصات غير العاملة	6,013,098	5,402,402	57,536,844	2,108,160	-	71,060,504
	6,442,539	5,471,122	59,072,935	2,133,777	-	73,120,373

للعام 2015	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	3,669,701	3,104,292	46,571,503	1,943,646	-	55,289,142
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	1,917,100	1,147,988	19,523,459	294,960	-	22,883,507
الوفر في مخصص التسهيلات	143,469	725,807	826,524	208,987	-	1,904,787
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *	279,920	-	3,113	-	-	283,033
ديون محولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	22,226,320	-	-	22,226,320
الرصيد في نهاية السنة	5,163,412	3,526,473	43,039,005	2,029,619	-	53,758,509
اجمالي المخصصات تحت المراقبة	295,929	240,671	469,547	296,791	-	1,302,938
اجمالي المخصصات غير العاملة	4,867,483	3,285,802	42,569,458	1,732,828	-	52,455,571
	5,163,412	3,526,473	43,039,005	2,029,619	-	53,758,509

* تم خلال العام 2016 شطب تسهيلات إئتمانية مباشرة بمبلغ 421.928 دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (283.033 دينار للعام 2015) .

** تم خلال العام 2015 تحويل ديون تسهيلات إئتمانية غير عاملة بمبلغ 22.226.320 دينار إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص ليصبح إجمالي التسهيلات الإئتمانية المحولة خارج النظام 37.879.584 دينار كما في 31 كانون الأول 2015.

- تم الإفصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 2.719.637 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (1.904.787 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

للعام 2016	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	457,342	1,184,303	9,568,870	269,077	-	11,479,592
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	370,965	711,026	1,968,790	264,368	-	3,315,149
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	148,590	75,876	-	102,673	-	327,139
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	36,655	-	-	15,861	-	52,516
الرصيد في نهاية السنة	643,062	1,819,453	11,537,660	414,911	-	14,415,086
للعام 2015	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	275,482	374,121	11,466,934	182,972	-	12,299,509
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	241,811	1,435,985	3,131,650	202,191	-	5,011,637
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	32,053	618,753	1,961,550	98,654	-	2,711,010
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	27,898	7,050	-	17,432	-	52,380
فوائد معلقة محولة خارج قائمة المركز المالي	-	-	3,068,164	-	-	3,068,164
الرصيد في نهاية السنة	457,342	1,184,303	9,568,870	269,077	-	11,479,592

- يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، حيث تم خلال العام 2016 تعليق فوائد بقيمة 6.887.325 دينار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص مقابل 8.289.525 دينار خلال العام 2015، ليصبح إجمالي الفوائد المعلقة المحولة خارج النظام 41.365.916 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 34.478.591 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

8 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانـ	ون الاول	
2016	2015	
دينـ	دينـ	
ار	ار	
10,794,946	11,761,762	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
52,414,574	58,847,107	سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة
6,496,000	5,610,191	سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة
69,705,520	76,219,060	المجموع
		<u>تحليل السندات المالية :</u>
55,434,516	48,848,668	ذات عائد ثابت
3,476,058	15,608,630	ذات عائد متغير
58,910,574	64,457,298	المجموع

9 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانـ	ون الاول	
2016	2015	
دينـ	دينـ	
ار	ار	
7,378,426	15,744,333	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
19,927,727	19,484,946	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
27,306,153	35,229,279	المجموع

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 486.081 دينار خلال العام 2016 (42 دينار خلال العام 2015) تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في قائمة حقوق الملكية الموحدة .

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الإستثمارات أعلاه مبلغ 1.096.853 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (870.143 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015) .

10 - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانـ	ون الاول	
2016	2015	
دينـ	دينـ	
ار	ار	
15,842,727	3,104,401	موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :
15,842,727	3,104,401	أسناد قروض شركات
		مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		<u>موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :</u>
447,399,676	486,175,075	سندات وأذونات خزينة
15,953,000	16,470,500	أسناد قروض شركات
463,352,676	502,645,575	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
479,195,403	505,749,976	المجموع
		<u>تحليل السندات والأذونات :</u>
464,750,403	491,304,976	ذات عائد ثابت
14,445,000	14,445,000	ذات عائد متغير
479,195,403	505,749,976	المجموع

11 - ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

معدات						
واجهزة						
أجهزة						
تحسينات						
المجموع	مباني	الحاسب الآلي	وسائط نقل	واثلاث	مباني	اراضي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
العام 2016						
الكلفة :						
51,782,622	12,528,188	15,009,540	707,632	10,764,324	9,726,226	3,046,712
الرصيد في بداية السنة						
6,687,613	2,918,432	1,351,558	617,805	1,154,430	645,388	-
اضافات						
118,838	-	96,997	3,849	17,992	-	-
استبعادات						
58,351,397	15,446,620	16,264,101	1,321,588	11,900,762	10,371,614	3,046,712
الرصيد في نهاية السنة						
الاستهلاك المتراكم :						
30,035,963	9,508,786	10,659,636	471,502	7,584,305	1,811,734	-
الرصيد في بداية السنة						
3,780,872	1,225,253	1,448,097	127,442	805,758	174,322	-
استهلاك السنة						
118,621	-	96,780	3,849	17,992	-	-
استبعادات						
33,698,214	10,734,039	12,010,953	595,095	8,372,071	1,986,056	-
الرصيد في نهاية السنة						
24,653,183	4,712,581	4,253,148	726,493	3,528,691	8,385,558	3,046,712
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات						
4,125,844	-	-	-	4,125,844	-	-
يضاف : دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات						
28,779,027	4,712,581	4,253,148	726,493	7,654,535	8,385,558	3,046,712
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة						
العام 2015						
الكلفة :						
41,377,090	11,273,690	13,388,429	650,432	9,503,573	3,870,155	2,690,811
الرصيد في بداية السنة						
10,667,260	1,254,498	1,621,111	70,500	1,286,415	6,078,835	355,901
اضافات						
261,728	-	-	13,300	25,664	222,764	-
استبعادات						
51,782,622	12,528,188	15,009,540	707,632	10,764,324	9,726,226	3,046,712
الرصيد في نهاية السنة						
الاستهلاك المتراكم :						
26,932,298	8,389,440	9,416,736	423,044	6,882,338	1,820,740	-
الرصيد في بداية السنة						
3,275,622	1,119,346	1,242,900	51,617	727,631	134,128	-
استهلاك السنة						
171,957	-	-	3,159	25,664	143,134	-
استبعادات						
30,035,963	9,508,786	10,659,636	471,502	7,584,305	1,811,734	-
الرصيد في نهاية السنة						
21,746,659	3,019,402	4,349,904	236,130	3,180,019	7,914,492	3,046,712
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات						
4,055,138	-	-	-	4,055,138	-	-
يضاف : دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات						
25,801,797	3,019,402	4,349,904	236,130	7,235,157	7,914,492	3,046,712
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة						
نسبة الاستهلاك السنوية %						
20	20	15	15 - 9	3	-	-

ب - تتضمن الممتلكات والمعدات مبلغ 22.849.169 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (19.049.196 دينار في 31 كانون الأول 2015) قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

12 - موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أنظمة حاسوب		العــــــــــــــــام 2016
المجمــــــــوع	وبرامــــــــج	
دينــــــــار	دينــــــــار	الرصيد في بداية السنة
7,065,200	7,065,200	اضافات
1,725,801	1,725,801	الاطفاء للسنة
1,787,853	1,787,853	الرصيد في نهاية السنة
7,003,148	7,003,148	نسبة الإطفاء السنوية %
33-20		

أنظمة حاسوب		العــــــــــــــــام 2015
المجمــــــــوع	وبرامــــــــج	
دينــــــــار	دينــــــــار	الرصيد في بداية السنة
7,362,498	7,362,498	اضافات
1,655,475	1,655,475	الاطفاء للسنة
1,952,773	1,952,773	الرصيد في نهاية السنة
7,065,200	7,065,200	نسبة الإطفاء السنوية %
33-20		

13 - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانونــــــــــــــــون الأول		فوائد وإيرادات برسم القبض
2015	2016	
دينــــــــار	دينــــــــار	مصرفات مدفوعة مقدماً
15,850,637	16,944,811	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي
2,512,764	2,252,548	موجودات/ أرباح مشتقات مالية غير متحققة (إيضاح 37)
156,912,370	136,494,967	مدينون *
741	-	شيكات مقاصة
69,795	933,086	أخرى *
126,624	6,448,782	المجموع
2,920,463	1,700,995	
178,393,394	164,775,189	

* تتضمن بنود المدينون والموجودات الأخرى ارصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 206.931 دينار كما في

31 كانون الأول 2016 (مقابل 980.913 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى.

فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

2015	2016			
		موجودات مستملكة		
المجموع	المجموع	أخرى *	عقارات مستملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
153,234,838	156,912,370	3,638,691	153,273,679	الرصيد بداية السنة - بالاصافي
19,271,651	6,910,198	-	6,910,198	إضافات **
(11,952,386)	(23,907,498)	(2,183,216)	(21,724,282)	استيعادات
(699,945)	(2,382,899)	-	(2,382,899)	مخصص حسب تعليمات البنك المركزي الأردني ***
(2,941,788)	(1,037,204)	-	(1,037,204)	خسارة التندني
156,912,370	136,494,967	1,455,475	135,039,492	الرصيد نهاية السنة

* يمثل هذا البند أسهم في أحد البنوك المحلية والتي تم استهلاكها لقاء ديون خلال العام 2014، وقد تم بيع جزء منها خلال الربع الأول من العام 2016 وقيد أرباح بمبلغ 211,318 دينار.

****** يشمل هذا البند اضافات لعقارات جديدة تم استملاكها خلال العام 2016 بحوالي 456 ألف دينار ، بالإضافة الى تكاليف تطوير واستكمال الاعمال الانشائية والتشطيبات حتى تصبح جاهزة للبيع ، علما بأنه الانتهاء من الأعمال الانشائية والتطوير وأصبحت جميع العقارات جاهزة للبيع خلال النصف الثاني من العام 2016 .

***يمثل هاذ البند مخصص عقارات الت ملكيتها وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص حيث بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن أربع سنوات.

14- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31كانون الأول 2015			31كانون الأول 2016		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
280,230,734	249,514,947	30,715,787	2,029,310	2,029,310	-
35,780,241	35,780,241	-	382,255,039	203,233,039	179,022,000
316,010,975	285,295,188	30,715,787	384,284,349	205,262,349	179,022,000

* تبلغ الودائع التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر 40.275.116 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (28.785.477 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

15- ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 ديسمبر 2016				
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		أفراد
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
623,500,914	11,447,357	180,375,707	107,637,254	324,040,596
178,173,489	99,446	5,954,718	4,814,158	167,305,167
900,952,419	36,464,982	94,842,562	176,368,810	593,276,065
774,493	-	-	-	774,493
1,703,401,315	48,011,785	281,172,987	288,820,222	1,085,396,321

31 ديسمبر 2015		31 ديسمبر 2014			
المجموع	الحكومة	الشركات		أفراد	
	والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
692,546,384	11,545,194	195,647,043	153,813,799	331,540,348	حسابات جارية وتحت الطلب
163,352,577	124,557	1,000,312	5,424,536	156,803,172	ودائع التوفير
1,043,403,221	91,987,361	194,629,777	192,190,240	564,595,843	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
1,603,704	-	-	-	1,603,704	شهادات ايداع
1,900,905,886	103,657,112	391,277,132	351,428,575	1,054,543,067	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية و القطاع العام داخل المملكة 48,011.785 دينار أي ما نسبته 2/8٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (103.657.112 دينار أي ما نسبته 5/5٪ كما في 31 كانون الأول 2015) .
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 407.237.963 دينار أي ما نسبته 23/9٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (580.284.897 دينار أي ما نسبته 30/5٪ كما في 31 كانون الأول 2015) .
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 20.709.957 دينار أي ما نسبته 1/2٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (15.203.518 دينار أي ما نسبته 8٪- كما في 31 كانون الأول 2015) .
- بلغت الودائع الجامدة 21.136.889 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (31.062.695 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

16 - تأمينات نقدية

ان تفصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول	
2015	2016
دينار	دينار
66,917,689	63,804,633
19,902,103	24,072,933
82,308	82,308
86,902,100	87,959,874

17 - أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الاموال بموجب الاتفاقيات الموقعة مع البنك المركزي الاردني والشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري لمدد تراوح من أقل من عام الى 15 عام ، بهدف استخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، كما تتضمن سلف تم الحصول عليها من البنك المركزي الاردني لمدة عامين بهدف لاستخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن برنامج تمويل متوسط الاجل وذلك على النحو التالي :

الضمانات	سعر فائدة الاقراض	دورية سداد الاقساط	عدد الاقساط والمتبقى منها	المبلغ	اموال مقترضة	
				دينــــــــار	دينــــــــار	31 كانون الاول 2016
-	3.05%	نصف سنوية	يسدد على مدار 12 سنة	4,000,000	4,000,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
-	2.5%	نصف سنوية	يسدد على مدار 8 سنوات	3,000,000	3,000,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
-	2.69%	نصف سنوية	يسدد على مدار 15 سنوات	3,600,000	3,600,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
كمبيالات غب الطلب	1.906%	شهرية	يسدد على مدار 5 سنوات	3,601,665	4,130,022	سلف البنك المركزي الاردني
كمبيالات غب الطلب	1.75%	ربعية	يسدد على مدار سنة	321,430	500,000	سلف البنك المركزي الاردني
كمبيالات غب الطلب	1.75%	تجدد سنويا	يسدد على مدار سنة	322,503	322,503	سلف البنك المركزي الاردني
-	6%	لا ينطبق	لا ينطبق	2,036,266	5,000,000	بنك محلي (جاري مدين يعود لشركة تابعة)
-	6.5%		يسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	1,754,678	5,000,000	بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)
-	3.9%		يسدد دفعة واحدة خلال العام 2017	5,000,000	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
-	4.35%		يسدد دفعة واحدة خلال العام 2018	5,000,000	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
-	5.75%		يسدد دفعة واحدة خلال العام 2018	5,000,000	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
				33,636,542	40,552,525	المجموع

31 كانون الأول 2015						
-	2.5%	نصف سنوية	يسدد على مدار 10 سنوات	3,000,000	3,000,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
-	2.5%	نصف سنوية	يسدد على مدار 15 سنوات	4,000,000	4,000,000	قرض من خلال البنك المركزي الاردني
كمبيالات غب الطلب	2%	نصف سنوية	عامين	2,015,900	2,015,900	سلف البنك المركزي الاردني
-	5.8%	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2016	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2016	5,000,000	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
-	5.75%	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2018	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2018	5,000,000	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
-	4.35%	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2018	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2018	5,000,000	5,000,000	قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري
				24,015,900	24,015,900	المجموع

18 - مخصصات متنوعة

ان تفصيل هذا البند هي كما يلي :

الرصيد في	المستخدم	المصرف	الرصيد في
نهاية السنة	خلال السنة	للسنة	بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار
11,235,987	642,627	1,980,699	9,897,915
869,544	29,138	270,000	628,682
12,105,531	671,765	2,250,699	10,526,597

العام 2016

مخصص تعويض نهاية الخدمة

مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة

المجموع

9,897,915	512,496	1,629,890	8,780,521
628,682	-	185,313	443,369
10,526,597	512,496	1,815,203	9,223,890

العام 2015

مخصص تعويض نهاية الخدمة

مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة

المجموع

19- ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

2015	2016	
دينــــــــار	دينــــــــار	
13,789,069	13,238,965	الرصيد بداية السنة
16,826,472	17,316,878	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(17,376,576)	(15,988,541)	ضريبة الدخل المدفوعة
13,238,965	14,567,302	الرصيد نهاية السنة

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل الموحدة ما يلي :

2015	2016	
دينــــــــار	دينــــــــار	
16,826,472	17,316,878	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(866,121)	(2,735,146)	أثر الموجودات الضريبية المؤجلة للسنة
1,095,309	(1,095,309)	أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة للسنة
17,055,660	13,486,423	المجموع

ج - الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2015	2014	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فروع فلسطين	2015	2014	تم تسديد الضرائب المستحقة	2007 و 2008
فرع قبرص	2015	2015	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2015	لا يوجد	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة المتحدة للاستثمارات المالية	2015	2014	تم تسديد الضرائب المستحقة	2013

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الاول					
2015		2016		2016	
الضريبة	الضريبة	الرصيد في	المبا		الرصيد بداية
المؤجلة	المؤجلة	نهاية السنة	المحرر	المضاف	السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
3,433,785	3,898,626	11,235,987	642,627	1,980,699	9,897,915
1,337,749	2,534,785	7,242,243	-	3,420,103	3,822,140
262,315	323,166	1,346,527	-	253,546	1,092,981
219,529	304,011	869,544	29,138	270,000	628,682
271,025	416,174	1,189,068	774,357	1,189,068	774,357
1,869,174	2,651,961	7,455,517	17,417	2,126,963	5,345,971
7,393,577	10,128,723	29,338,886	1,463,539	9,240,379	21,562,046
المجموع					
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *					
2,165,706	2,937,750	8,392,659	(86,775)	2,145,428	6,160,456
1,095,309	-	-	3,129,454	-	3,129,454
3,261,015	2,937,750	8,392,659	3,042,679	2,145,428	9,289,910
المجموع					

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية الموحدة .

ان الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي :

2015		2016	
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات
دينار	دينار	دينار	دينار
3,077,201	6,527,456	3,261,015	7,393,577
1,095,309	2,217,260	751,218	3,244,032
(911,495)	(1,351,139)	1,074,483	508,886
3,261,015	7,393,577	2,937,750	10,128,723

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

2015	2016
دينار	دينار
56,467,336	43,492,233
10,641,109	17,075,693
(10,451,322)	(7,161,227)
56,657,123	53,406,699

نسبة ضريبة الدخل الفعلية :

35%	35%	فروع البنك في الاردن
20%	20%	فروع البنك في فلسطين
12.5%	12.5%	فروع البنك في قبرص
24%	24%	الشركات التابعة

20 - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2015	2016	
دينار	دينار	
6,851,251	6,285,904	فوائد برسم الدفع
869,056	1,194,377	حوالات واردة
2,424,817	3,297,870	ذمم دائنة (أ)
1,677,487	1,750,683	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
3,250,992	2,893,931	امانات مؤقتة - عملاء
3,692,623	4,042,262	امانات مؤقتة (ب)
4,394,905	3,987,871	امانات مساهمين (ج)
6,131,243	5,491,821	شيكات مقبولة ومصدقة
448,339	466,935	تامينات صناديق حديدية
137,719	131,949	امانات اكتتابات (د)
79,853	-	معاملات في الطريق
5,658,311	6,374,309	مطلوبات اخرى (أ)
35,616,596	35,917,912	المجموع

(أ) تتضمن الذمم الدائنة و المطلوبات الاخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ 2.612.727 دينار كما في 31 كانون الاول 2016 (3.689.445 دينار كما في 31 كانون الاول 2015) .

(ب) يمثل هذا البند امانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ج) يتضمن هذا البند حصيلة المتبقي من بيع الاسهم غير المكتتب بها و البالغة 1.136.495 سهم بموجب السعر السوقي للسهم خلال عام 2006 ، حيث تم قيد فرق السعر السوقي للسهم عن سعر الاصدار و البالغ 3 دينار كامانات مساهمين .

(د) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الاكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

21- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع 100 مليون دينار موزعا على 100 مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 .

22- الاحتياطات

ان تفاصيل الاحتياطات كما في 31 كانون الاول 2016 و2015 هي كما يلي :

أ - الاحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - الإحتياطي الاختياري

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20٪ خلال السنة والسنوات السابقة ، ويستخدم الإحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 15٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الاحتياطي بنسبة 20٪ من رأس المال المدفوع ، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

د - إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة والذي يتم إحتسابه وإقتطاعه وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك :

31 كانون الأول		
2016	2015	
دينار	دينار	
10,992,541	11,122,323	فروع البنك في الأردن
1,754,196	1,560,005	فرع البنك في قبرص
214,719	214,710	فروع البنك في فلسطين
564,230	456,000	الشركات التابعة
13,525,686	13,353,038	المجموع

- ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
2016	2015	
دينار	دينار	طبيعة التقيد
81,803,089	77,479,744	مقيد التصرف به وفقاً لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك .
227,597	227,597	مقيد بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
13,525,686	13,353,038	مقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني .

23- صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

2015	2016	
دينار	دينار	
6,043,831	4,280,152	الرصيد في بداية السنة
(2,675,174)	2,615,143	أرباح (خسائر) غير متحققة
911,495	(762,023)	أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة
4,280,152	6,133,272	الرصيد في نهاية السنة *

* يظهر احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة 2.937.750 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 2.165.706 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 ، وهو غير قابل للتحويل لقائمة الدخل الموحدة.

24 الأرباح المدورة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

2015	2016	
دينار	دينار	
108,377,609	109,880,864	الرصيد في بداية السنة
(42)	(486,081)	(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - إيضاح (9)
38,558,054	29,747,029	الربح للسنة - قائمة (ب)
(17,054,757)	(13,142,683)	(المحول) إلى الإحتياطيات
(20,000,000)	(20,000,000)	أرباح موزعة (إيضاح 25)
109,880,864	105,999,129	الرصيد في نهاية السنة

- تتضمن الأرباح المدورة 10.128.723 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 7.393.577 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 .

- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3.927.791 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 مقابل 4.251.839 دينار كما في 31 كانون الأول 2015 ، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع ، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية .

- يحظر التصرف بإحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني .

- يحظر التصرف بإحتياطي تقييم الموجودات المالية السالب وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني .

25- الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن العام الحالي 20% من رأس المال المكتتب به و المدفوع أي ما يعادل 20 مليون دينار ، وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين. بلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق 20% أيضاً من رأس المال المكتتب به والمدفوع ، أي ما يعادل 20 مليون دينار.

26- الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2015	2016	
دينار	دينار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للافراد (التجزئة)
1,801	1,738	حسابات جارية مدينة
7,151,097	8,080,112	قروض وكمبيالات
771,433	699,162	بطاقات الائتمان
7,904,660	9,955,761	القروض العقارية
		الشركات
		الكبرى
11,067,685	10,675,398	حسابات جارية مدينة
44,654,428	44,210,243	قروض وكمبيالات
		الصغيرة والمتوسطة
1,329,930	1,145,660	حسابات جارية مدينة
9,016,499	9,011,681	قروض وكمبيالات
8,154,951	8,701,922	الحكومة والقطاع العام
3,663,921	1,776,942	أرصدة لدى بنوك مركزية
6,737,651	5,537,911	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
25,427,677	23,217,350	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
3,902,139	4,458,603	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
129,783,872	127,472,483	المجموع

27- الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2015	2016	
دينار	دينار	
5,261,799	5,178,106	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
27,295,138	25,353,576	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
1,321,623	1,311,584	تأمينات نقدية
1,015,454	203,625	حسابات جارية وتحت الطلب
587,768	700,290	ودائع التوفير
32,993	20,478	شهادات إيداع
808,023	1,245,040	أموال مقترضة
3,192,295	3,605,050	رسوم ضمان الودائع
39,515,093	37,617,749	المجموع

28- صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2015	2016	
دينــــــــار	دينــــــــار	
4,800,511	4,740,060	عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
5,866,182	6,373,131	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
1,274,056	1,164,117	عمولات أخرى
11,940,749	12,277,308	المجموع

29- أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2015	2016	
دينــــــــار	دينــــــــار	
5,875,556	4,234,491	أرباح ناتجة عن التداول / التعامل
(1,650,356)	1,194,136	أرباح (خسائر) ناتجة عن التقييم
4,225,200	5,428,627	المجموع

30 - (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
808,774	(1,147,488)	367,717	29,003	أسهم شركات
938,884	(1,034,146)	-	(95,262)	اسناد قرض شركات
1,747,658	(2,181,634)	367,717	(66,259)	المجموع

أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	
86,551	(2,180)	435,691	520,062	أسهم شركات
9,106	(1,162,628)	-	(1,153,522)	اسناد قرض شركات
95,657	(1,164,808)	435,691	(633,460)	المجموع

31 - أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تم خلال العام 2015 استدعاء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة من قبل مصدر السندات بقيمة اسمية 2.127.000 دينار وقد نتج عن العملية خسائر بمبلغ 38.683 دينار للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، علماً بأن تاريخ استحقاق هذه الموجودات المالية هو 29 أيلول 2020.

32 - إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2015	2016	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
180,739	184,989	ايجار الصناديق الحديدية
12,590	52,872	ايرادات طوابع
4,421,784	4,582,719	ايرادات بطاقات الائتمان
5,792,861	1,104,910	ديون معدومة مستردة
3,615,353	1,078,851	ايرادات تداول اسهم - شركة تابعة
369,611	370,038	ايرادات اتصالات
1,495,562	1,523,303	ايرادات حوالات
1,906,176	797,966	ايرادات بيع موجودات مستملكة
312,049	6,044	ايرادات بيع ممتلكات ومعدات
3,160,615	2,359,290	اخرى
21,267,340	12,060,982	المجموع

33 - نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2015	2016	
دينــــــــــــــــار	دينــــــــــــــــار	
19,328,302	21,232,828	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,873,821	2,106,652	المساهمة في الضمان الاجتماعي
1,183,772	1,261,990	نفقات طبية
149,433	268,946	تدريب الموظفين
385,720	382,281	مياومات سفر
96,716	118,481	نفقات التأمين على حياة الموظفين
116,570	83,160	ضريبة مضافة
23,134,334	25,454,338	المجموع

34 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2015	2016	
دينار	دينار	
2,331,740	2,711,899	ايجارات
811,021	879,104	قرطاسية
1,075,371	1,216,952	دعاية واعلان
220,829	210,316	اشتراكات
1,072,993	1,271,221	مصاريف إتصالات
2,243,045	3,082,328	صيانة وتصليلات
833,709	983,418	مصاريف تأمين
34,896	123,040	اتعاب ومصاريف قضائية
1,443,174	1,474,744	كهرباء ومياه وتدفئة
802,754	943,732	رسوم وضرائب وطوابع
222,872	248,559	اتعاب مهنية
1,983,690	2,856,917	مصاريف خدمات البطاقات
118,932	139,450	مصاريف نقل ومواصلات
103,008	251,627	مصاريف خدمات المراسلين
214,201	216,730	خدمات الأمن والحماية
764,899	704,996	التبرعات والمسؤولية الاجتماعية
131,941	110,782	ضيافة
91,600	108,400	مكافآت اعضاء مجلس الإدارة
3,641,733	3,420,103	مخصص تدني أسهم مستملكة وعقارات وفاء لديون مستحقة (إيضاح 13)
326,530	493,464	أتعاب إدارة (إيضاح 38)
1,807,142	2,654,676	أخرى
20,276,080	24,102,458	المجموع

35 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2015	2016	
دينار	دينار	
38,558,054	29,747,029	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك - قائمة (ب)
سهم	سهم	
100,000,000	100,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
دينار / سهم	دينار / سهم	
-/386	-/297	حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك : (اساسي ومخفض)

آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق						
قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	خلال 3 اشهر	من 3 الى 12 اشهر	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من ثلاث سنوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
-	741	(652,057)	(652,057)	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	741	(652,057)	(652,057)	-	-	-
-	-	652,798	652,798	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	652,798	652,798	-	-	-
-	741	741	741	-	-	-

31 كانون الأول 2015

مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة :

عقود بيع آجلة بعملات اجنبية

عقود مستقبلات آجلة

عقود شراء آجلة بعملات اجنبية

عقود مستقبلات آجلة

المجموع

38 - المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة :

المجموع		الطرف ذو العلاقة				
31 كانون الأول	2016	أخرى **	المدراء التنفيذيين *	اعضاء مجلس الادارة *	شركات شقيقة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,687,774	2,026,391	3,109	1,918,715	104,567	-	<u>بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :</u>
149,094,426	193,592,594	-	-	193,339,532	253,062	تسهيلات ائتمانية مباشرة *
48,718,354	10,628,682	364,854	1,571,157	8,692,671	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
-	932,461	-	-	932,461	-	ودائع
305,890	136,120	133,620	-	2,500	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
11,412,064	-	-	-	-	-	التأمينات النقدية
18,408,077	18,930,095	3,230,000	-	-	15,700,095	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,103,603	14,842,209	-	-	14,842,209	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
900,000	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
						موجودات اخرى
84,400	93,000	60,000	-	33,000	-	<u>بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :</u>
8,699,552	4,636,870	4,254,000	-	165,197	217,673	كفالات
						إعتمادات

المجموع						
2015	2016	دينار	دينار	دينار	دينار	
883,946	776,721	75	106,643	670,003	-	<u>بنود قائمة الدخل الموحدة :</u>
4,070,221	5,246,742	-	32,441	5,213,812	489	فوائد وعمولات دائنة ***
326,530	493,464	-	-	493,464	-	فوائد وعمولات مدينة ****
687,549	437,999	-	-	-	437,999	أتعاب إدارة
						توزيعات أرباح موجودات مالية

* من ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لاعضاء مجلس الادارة مبلغ 31.794 دينار يخص انتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في 31 كانون الأول 2016 (لا يوجد تسهيلات ائتمانية مباشرة كما في 31 كانون الأول 2015).

* من ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الادارة مبلغ 549.549 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في 31 كانون الأول 2016 (505.643 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس ادارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من 7/3٪ إلى 8٪ .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من 1/25 إلى 3/25٪ .

- ينوب عن البنك ثلاث أعضاء في مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية، أربعة أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي وثلاث أعضاء في مجلس إدارة الشركة الادارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية .

رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك والشركات التابعة ما مجموعه 3.994.922 دينار للعام 2016 (مقابل 3.845.342 دينار للعام 2015) .

39- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية الموحدة
لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية كما في نهاية العام 2016 و 2015 .

40- ادارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات و الإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة المخاطر والامتثال). و يقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها و التوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة ادارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة ادارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية و التشغيلية و السوقية و السيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ضمن مجلس الإدارة ، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي .

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دوريا بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية ، و يتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة و سياسات و إجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم و مواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.

- يتم اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، و لدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية و كذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيدا عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواءم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.

- سياسات و إجراءات واضحة و فعالة لإدارة و تنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة و قابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان و أي شروط ائتمانية و متطلبات تعاقدية (Covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.

- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.

- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا.

- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل ، وذلك ضمن اجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.

تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا ، تطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض ، عدا انه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.

يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل ، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.

- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه و بما يساعد في قياس و تصنيف مخاطر العملاء و بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات.

- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية و غير المالية المختلفة، ويتم مراجعة و تقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.

- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة و موثقة بسياسات و إجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف و ضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دوريا وتعديل ان لزم. حيث يوجد سقوف محددة و معتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك ، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة و تحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضاً مع القطاع المصرفي .

يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة ، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الاطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الادارة و كذلك لا يتم منحهم أي معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) .

31 كانون الأول		
2015	2016	
دينار	دينار	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
362,947,946	239,266,173	أرصدة لدى بنوك مركزية
224,544,517	212,859,226	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9,107,715	14,166,627	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
89,231,558	115,165,635	للأفراد
167,065,964	189,161,732	القروض العقارية
		للشركات
908,583,684	914,565,767	الشركات الكبرى
81,082,055	83,440,402	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
126,823,943	144,577,428	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
64,457,298	58,910,574	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
505,749,976	479,195,403	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
16,047,056	24,326,679	موجودات أخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
261,095,496	262,406,420	كفالات
62,756,075	76,808,289	اعتمادات
31,155,737	42,337,535	قبولات
93,298,999	113,959,438	سقوف تسهيلات غير مستغلة
3,003,948,019	2,971,147,328	المجموع

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

الشركات								
الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الموجودات الاخرى	البنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى	المجموع	
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	31 كانون الاول 2016
789,118	1,854,765	10,499,159	4,791,180	80,132,353	-	239,266,173	785,732,942	متدنية المخاطر
111,033,395	172,823,180	766,521,333	77,157,099	64,445,075	24,326,679	87,988,301	1,531,320,915	مقبولة المخاطر
								منها مستحقة(*):
1,065,876	455,314	4,667,880	778,992	-	-	-	6,968,062	لغاية 30 يوم
1,686,904	540,178	11,876,117	3,108,662	-	-	-	17,211,861	من 31 لغاية 60 يوم
3,701,107	4,581,333	102,671,206	1,643,667	-	-	-	112,597,313	تحت المراقبة
								غير عاملة :
2,277,615	1,128,628	274,841	317,654	-	-	-	3,998,738	دون المستوى
1,492,655	2,731,719	188,762	442,766	-	-	-	4,855,902	مشكوك فيها
2,957,346	13,332,682	105,021,061	1,636,724	-	378,078	1,717,482	125,043,373	هالكة
122,251,236	196,452,307	985,176,362	85,989,090	144,577,428	24,704,757	538,105,977	2,563,549,183	المجموع
6,442,539	5,471,122	59,072,935	2,133,777	-	-	-	73,120,373	ينزل: مخصص التدني
643,062	1,819,453	11,537,660	414,911	-	378,078	-	14,793,164	فوائد معلقة
115,165,635	189,161,732	914,565,767	83,440,402	144,577,428	24,326,679	538,105,977	2,475,635,646	الصافي
التصنيف الائتماني :								
						3,521,606	118,111,631	من AAA الى A-
						42,094,122	235,172	من BBB+ الى B-
						21,456,573	164,173	أقل من B-
						22,633,482	108,514,877	غير مصنف
						448,400,194	239,266,173	حكومات و قطاع عام
						538,105,977	466,292,026	المجموع
31 كانون الاول 2015								
511,430	1,424,315	9,914,753	3,954,765	45,347,220	-	486,175,075	362,947,946	متدنية المخاطر
85,496,291	140,175,663	800,880,632	75,389,446	81,476,723	16,047,056	83,394,099	233,652,232	مقبولة المخاطر
								منها مستحقة(*):
1,754,199	1,099,273	5,643,879	880,923	-	-	-	-	لغاية 30 يوم
2,190,443	976,084	11,675,430	3,154,376	-	-	-	-	من 31 لغاية 60 يوم
2,025,016	17,145,010	46,249,978	3,330,788	-	-	-	-	تحت المراقبة
								غير عاملة :
1,937,445	815,547	29,786,775	9,876	-	-	-	-	دون المستوى
2,120,318	1,329,516	297,966	12,432	-	-	-	-	مشكوك فيها
2,761,812	10,886,689	74,061,455	683,444	-	-	638,100	-	هالكة
94,852,312	171,776,740	961,191,559	83,380,751	126,823,943	16,047,056	570,207,274	596,600,178	المجموع
5,163,412	3,526,473	43,039,005	2,029,619	-	-	-	-	ينزل: مخصص التدني
457,342	1,184,303	9,568,870	269,077	-	-	-	-	فوائد معلقة
89,231,558	167,065,964	908,583,684	81,082,055	126,823,943	16,047,056	570,207,274	596,600,178	الصافي
التصنيف الائتماني :								
						-	134,497,034	من AAA الى A-
						30,294,078	2,196,286	من BBB+ الى B-
						15,277,478	117,001	أقل من B-
						37,459,845	96,841,911	غير مصنف
						487,175,873	362,947,946	حكومات و قطاع عام
						570,207,274	596,600,178	المجموع

- يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف.

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة، ايداعات لدى البنوك، سندات وأذونات خزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الاقل خلال عامين ، اما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة استناداً الى اسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الاردني و يتم احتسابها بشكل افرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في اي حال من الاحوال :

الشركات						31 كانون الأول 2016
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
17,934,222	-	4,791,180	10,499,159	1,854,765	789,118	الضمانات مقابل :
528,690,833	3,300,000	24,533,044	289,707,348	167,411,015	43,739,426	متدنية المخاطر
81,792,728	-	418,988	76,162,151	4,581,333	630,256	مقبولة المخاطر
						تحت المراقبة
						غير عاملة :
1,784,087	-	45,655	-	1,128,628	609,804	دون المستوى
3,573,280	-	116,234	-	2,731,719	725,327	مشكوك فيها
64,101,672	-	1,725,299	46,418,008	13,332,682	2,625,683	هالكة
697,876,822	3,300,000	31,630,400	422,786,666	191,040,142	49,119,614	المجموع
						منها :
25,984,488	-	5,668,002	16,452,796	234,226	3,629,464	تأمينات نقدية
3,300,000	3,300,000	-	-	-	-	كفالات بنكية مقبولة
504,615,072	-	7,631,526	304,072,535	190,805,916	2,105,095	عقارية
112,495,055	-	10,538,967	98,384,348	-	3,571,740	أسهم متداولة
51,482,207	-	7,791,905	3,876,987	-	39,813,315	سيارات وآليات
697,876,822	3,300,000	31,630,400	422,786,666	191,040,142	49,119,614	المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الاقل خلال عامين ، اما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة استناداً الى اسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الاردني و يتم احتسابها بشكل افرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في اي حال من الاحوال :

31 كانون الأول 2015	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل :						
متدنية المخاطر	511,430	1,424,315	9,914,753	3,954,765	19,817,882	35,623,145
مقبولة المخاطر	33,689,257	144,765,111	346,381,164	18,459,175	-	543,294,707
تحت المراقبة	422,036	9,317,287	16,754,876	311,768	-	26,805,967
غير عاملة :						-
دون المستوى	2,254,378	815,547	24,020,964	-	-	27,090,889
مشكوك فيها	2,005,908	1,329,515	543,768	467,876	-	4,347,067
هالكة	2,098,769	10,886,689	23,835,231	665,987	-	37,486,676
المجموع	40,981,778	168,538,464	421,450,756	23,859,571	19,817,882	674,648,451
منها :						
تأمينات نقدية	4,382,452	445,236	22,131,233	6,881,497	-	33,840,418
كفالات بنكية مقبولة	-	-	354,500	-	3,300,000	3,654,500
عقارية	3,391,456	168,093,228	282,526,447	12,702,516	16,517,882	483,231,529
أسهم متداولة	4,543,765	-	112,387,700	2,220,572	-	119,152,037
سيارات وآليات	28,664,105	-	4,050,876	2,054,986	-	34,769,967
المجموع	40,981,778	168,538,464	421,450,756	23,859,571	19,817,882	674,648,451

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدول أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ اجمالي الديون المجدولة 854.598 دينار خلال العام 2016 جدول أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ اجمالي الديون المجدولة 8.435.982 دينار خلال العام 2015 .

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة مبلغ 52.209.104 دينار خلال العام 2016 (مقابل 428.898 دينار للعام 2015) .

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2016 و 2015 :

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات		المجموع كما في 31 كانون الأول	
		المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	2015	2016
		دينار	دينار	دينار	دينار
A+	Fitch	-	3,521,606	-	3,521,606
B	Fitch	-	-	6,878,009	-
BBB	Fitch	-	-	-	-
B-	Fitch	6,700,050	-	2,495,686	6,700,050
BBB-	Fitch	12,239,573	-	3,493,278	12,239,573
B1	Moody's	18,633,593	-	4,179,853	18,633,593
Ba1	Moody's	11,180,818	-	-	11,180,818
Baa1	Moody's	3,476,058	-	7,009,392	3,476,058
Baa2	Moody's	-	-	691,530	-
Baa3	Moody's	-	2,103,603	5,618,683	2,103,603
B+	S&P	-	-	3,420,925	-
BB-	S&P	-	-	11,146,100	-
BBB-	S&P	-	9,217,000	-	9,217,000
D	S&P	-	-	638,100	-
حكومية	-	-	448,400,194	487,175,873	448,400,194
غير مصنف	-	6,680,482	15,953,000	37,459,845	22,633,482
الاجمالي		58,910,574	479,195,403	570,207,274	538,105,977

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي :

المنطقة الجغرافية	دول الشرق الأوسط						
	داخل المملكة	الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	امريكا	دول أخرى
	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	208,798,684	26,347,692	4,119,797	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	13,905,594	86,941,537	39,822,176	806,271	-	71,185,195	198,453
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	5,640,902	17,725	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية المباشرة :							
للأفراد	114,883,543	282,092	-	-	-	-	-
القروض العقارية	185,571,836	1,044,974	2,544,922	-	-	-	-
للشركات:							
الكبرى	719,812,067	4,196,109	190,557,591	-	-	-	-
الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	83,187,369	253,033	-	-	-	-	-
للحكومة والقطاع العام	139,727,196	4,850,232	-	-	-	-	-
سندات وأسناد وأذونات :							
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	20,166,593	4,963,000	20,128,815	13,652,166	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	464,353,195	-	-	14,842,208	-	-	-
موجودات أخرى	20,182,160	313,938	3,118,222	712,359	-	-	-
الاجمالي / للسنة الحالية	1,761,789,553	111,352,915	261,812,628	30,030,729	-	71,185,195	198,453
الاجمالي / أرقام المقارنة	2,068,645,241	134,471,860	279,991,106	28,360,146	58,350	43,791,663	323,346

* باستثناء دول الشرق الأوسط .

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	خدمات	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	239,266,173	-	-	-	-	-	-	-	-	239,266,173
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	212,859,226	-	-	-	-	-	-	-	-	212,859,226
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,166,627	-	-	-	-	-	-	-	-	14,166,627
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	18,294,625	409,617,456	304,353,066	244,368,251	189,161,995	23,026,269	9,232,005	104,279,869	144,577,428	1,446,910,964
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	29,856,312	3,536,138	-	-	184,482	-	-	-	25,333,641	58,910,573
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	30,795,209	-	-	-	-	-	-	-	448,400,195	479,195,404
موجودات أخرى	14,352,783	2,965,821	3,100,875	2,027,932	1,879,268	-	-	-	-	24,326,679
الاجمالي / للسنة الحالية	559,590,955	416,119,415	307,453,941	246,396,183	191,225,745	23,026,269	9,232,005	104,279,869	618,311,264	2,475,635,646
الاجمالي / أرقام المقارنة	685,891,504	348,722,261	307,854,630	244,337,217	167,990,419	22,778,179	50,881,257	84,578,520	642,607,725	2,555,641,712

40/أ- مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي واسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة .

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراساتها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني ، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets at Fair Value though Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

40/ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للأداة المالية . يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية :

للعام 2016

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,080,757)	(3,971,018)
يورو	1	85,421	-
جنيه استرليني	1	(38,452)	-
عملات اخرى	1	(9,654)	(50,937)

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,080,757	3,729,553
يورو	1	(85,421)	-
جنيه استرليني	1	38,452	-
عملات اخرى	1	9,654	51,725

للعام 2015

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(763,854)	(3,326,051)
يورو	1	(156,985)	-
جنيه استرليني	1	(56,997)	-
عملات اخرى	1	(14,173)	-

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	763,854	1,465,621
يورو	1	156,985	-
جنيه استرليني	1	56,997	-
عملات اخرى	1	14,173	-

- مخاطر العملات :

يظهر الجدول ادناه العملات التي يتعرض البنك لها واثر تغير محتمل ومعقول على اسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحدة ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الاصول والالتزامات وكذلك مجلس الادارة.

للعام 2016

العمل	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	1,403	-
جنيه استرليني	5	18	-
ين ياباني	5	208	-
عملات اخرى	5	16,480	-

للعام 2015

العمل	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	3,552	-
جنيه استرليني	5	1,091	-
ين ياباني	5	1,079	-
عملات اخرى	5	125,564	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم منفردة.

للعام 2016

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	34,625	(13,387)
مؤشر سوق فلسطين	5	2,681	16,741
مؤشر سوق الكويت	5	(8,835)	-

للعام 2015

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
مؤشر سوق عمان	5	199,921	123,532
مؤشر سوق فلسطين	5	(7,399)	(57,345)
مؤشر سوق دبي	5	21,372	25,539
مؤشر سوق الكويت	5	26,813	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد ايهما اقل لتقليل المخاطر في اسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب .

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي :

فجوة اعادة تسعير الفائدة							
من شهر الى	من 3 اشهر الى	من 6 اشهر الى	من سنة الى	عناصر			
3 اشهر	6 اشهر	الى سنة	3 سنوات	بدون فائدة	المجموع		
دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	دينــــــــار	3 سنوات او اكثر	اقل من شهر
31 كانون الأول 2016							
الموجودات :							
22,949,894	-	-	-	256,205,542	279,155,436	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
75,612,802	102,113,745	-	-	35,132,679	212,859,226	-	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	14,166,627	-	-	14,166,627	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
463,011,508	130,221,986	115,752,877	593,233,497	-	1,446,910,964	65,110,993	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
184,482	-	3,476,058	-	10,794,946	69,705,520	40,028,050	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	27,306,153	27,306,153	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
13,545,004	44,711,734	42,255,782	44,458,015	-	479,195,403	94,145,102	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	28,779,027	28,779,027	-	ممتلكات ومعدات بالصافي
-	-	-	-	7,003,148	7,003,148	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
-	-	-	-	10,128,723	10,128,723	-	موجودات ضريبية مؤجلة
1,583,255	3,010,418	3,960,747	6,172,435	140,823,706	164,775,189	7,452,156	موجودات اخرى
576,886,945	280,057,883	179,612,091	643,863,947	516,173,924	2,739,985,416	206,736,301	اجمالي الموجودات
المطلوبات :							
331,958,509	10,021,414	8,508,000	31,767,116	-	384,284,349	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
586,258,164	343,743,859	199,237,556	70,135,708	96,788,065	1,703,401,315	-	ودائع عملاء
23,601,876	8,547,780	7,347,105	6,172,172	8,940,287	87,959,874	-	تأمينات نقدية
2,036,266	10,600,000	-	5,643,933	10,000,000	33,636,542	5,356,343	أموال مقترضة
-	-	-	-	-	12,105,531	-	مخصصات متنوعة
-	-	-	-	-	14,567,302	-	مخصص ضريبة الدخل
-	-	-	-	-	2,937,750	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
5,912,219	-	-	-	-	35,917,912	-	مطلوبات أخرى
949,767,034	372,913,053	215,092,661	113,718,929	115,728,352	2,274,810,575	5,356,343	اجمالي المطلوبات
(372,880,089)	(92,855,170)	(35,480,570)	530,145,018	220,925,973	465,174,841	201,379,958	فجوة اعادة تسعير الفائدة
31 كانون الأول 2015							
690,162,594	272,535,292	168,161,171	753,010,334	259,916,960	2,844,731,503	215,327,978	اجمالي الموجودات
859,963,967	355,388,644	207,079,851	116,783,718	115,213,089	2,390,478,034	6,292,501	اجمالي المطلوبات
(169,801,373)	(82,853,352)	(38,918,680)	636,226,616	144,703,871	454,253,469	209,035,477	فجوة اعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

اجمالي	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	31 كانون الأول 2016
						<u>الموجودات :</u>
119,766,019	516,940	-	1,408,538	12,343,629	105,496,912	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
198,862,849	10,571,232	806,350	10,826,236	25,460,349	151,198,682	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,166,627	-	-	5,640,902	-	8,525,725	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
362,495,661	155,468	-	6	12,310,007	350,030,180	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
19,480,857	588,496	-	-	18,266	18,874,095	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
72,411,005	-	-	-	-	72,411,005	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
59,419,625	8,515,750	-	-	-	50,903,875	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,426,267	-	-	-	-	1,426,267	ممتلكات ومعدات
156,383	-	-	-	-	156,383	موجودات غير ملموسة
6,045,676	163,217	-	9,155	171,259	5,702,045	موجودات أخرى
854,230,969	20,511,103	806,350	17,884,837	50,303,510	764,725,169	اجمالي الموجودات
						<u>المطلوبات :</u>
315,392,873	-	-	-	11,402,201	303,990,672	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
481,540,639	19,628,336	784,591	17,624,016	38,148,606	405,355,090	ودائع عملاء
19,796,188	253,096	16,884	200,143	598,318	18,727,747	تأمينات نقدية
272,631	-	-	-	-	272,631	مخصص ضريبة الدخل
3,761,498	42,650	715	60,321	126,331	3,531,481	مطلوبات أخرى
820,763,829	19,924,082	802,190	17,884,480	50,275,456	731,877,621	اجمالي المطلوبات
33,467,140	587,021	4,160	357	28,054	32,847,548	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية
248,238,511	12,556,824	464,109	412,085	20,561,260	214,244,233	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

اجمالي	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	31 كانون الأول 2015
						<u>الموجودات :</u>
55,184,736	1,022,332	-	1,052,423	5,966,321	47,143,660	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
192,881,110	8,542,276	338,848	11,993,549	62,896,609	109,109,828	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,107,725	-	-	-	-	7,107,725	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
435,284,152	352,472	-	-	9,453,251	425,478,429	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
19,802,063	15,789,068	-	-	16,003	3,996,992	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
66,693,503	-	-	-	-	66,693,503	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
66,069,652	10,237,599	-	-	-	55,832,053	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,530,460	-	-	-	-	1,530,460	ممتلكات ومعدات
155,859	-	-	-	-	155,859	موجودات غير ملموسة
5,075,372	150,232	-	8,455	163,258	4,753,427	موجودات أخرى
849,784,632	36,093,979	338,848	13,054,427	78,495,442	721,801,936	اجمالي الموجودات
						<u>المطلوبات :</u>
303,062,638	-	-	-	6,588,867	296,473,771	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
456,795,332	15,325,458	1,025,632	18,996,543	35,652,425	385,795,274	ودائع عملاء
20,536,604	315,263	110,214	193,254	1,995,101	17,922,772	تأمينات نقدية
299,254	-	-	-	-	299,254	مخصص ضريبة الدخل
2,593,307	66,321	914	60,584	169,573	2,295,915	مطلوبات أخرى
783,287,135	15,707,042	1,136,760	19,250,381	44,405,966	702,786,986	اجمالي المطلوبات
66,497,497	20,386,937	(797,912)	(6,195,954)	34,089,476	19,014,950	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية
167,594,176	4,856,251	1,562,854	233,642	9,763,254	151,178,175	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية

40ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية الموحدة :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين(وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) .

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

31 كانون الأول 2016	أقل من شهر	3 أشهر	من شهر الى 3 أشهر	من 3 أشهر الى 6 أشهر	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	331,958,509	10,021,414	8,508,000	31,767,116	-	-	-	2,029,310	384,284,349
ودائع عملاء	993,496,127	343,743,859	199,237,556	70,135,708	96,788,065	-	-	-	1,703,401,315
تأمينات نقدية	56,952,530	8,547,780	7,347,105	6,172,172	8,940,287	-	-	-	87,959,874
أموال مقترضة	-	-	-	5,643,933	10,000,000	15,956,343	-	2,036,266	33,636,542
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	12,105,531	12,105,531
مخصص ضريبة الدخل	2,254,318	-	12,312,984	-	-	-	-	-	14,567,302
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	2,937,750	2,937,750
مطلوبات أخرى	16,695,382	2,579,688	2,513,537	3,687,650	3,839,954	6,601,701	-	-	35,917,912
المجموع	1,401,356,866	364,892,741	229,919,182	117,406,579	119,568,306	22,558,044	19,108,857	2,274,810,575	2,274,810,575
مجموع الموجودات	911,345,066	242,016,408	168,925,699	184,649,754	595,691,197	422,650,312	214,706,980	2,739,985,416	2,739,985,416

31 كانون الأول 2015

31 كانون الأول 2015	أقل من شهر	3 أشهر	من شهر الى 3 أشهر	من 3 أشهر الى 6 أشهر	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	287,225,498	-	-	28,785,477	-	-	-	-	316,010,975
ودائع عملاء	1,202,937,490	336,743,808	191,138,870	66,973,005	103,112,713	-	-	-	1,900,905,886
تأمينات نقدية	53,825,322	9,471,877	8,179,417	7,032,880	8,392,604	-	-	-	86,902,100
أموال مقترضة	-	-	5,000,000	-	6,000,000	13,015,900	-	-	24,015,900
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	10,526,597	10,526,597
مخصص ضريبة الدخل	-	-	13,238,965	-	-	-	-	-	13,238,965
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	3,261,015	3,261,015
مطلوبات أخرى	16,689,445	2,172,959	2,761,564	3,992,355	3,707,772	6,292,501	-	-	35,616,596
المجموع	1,560,677,755	348,388,644	220,318,816	106,783,717	121,213,089	19,308,401	13,787,612	2,390,478,034	2,390,478,034
مجموع الموجودات	928,167,484	349,214,232	158,933,104	298,121,424	563,997,736	329,516,310	216,781,213	2,844,731,503	2,844,731,503

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية من تاريخ القوائم المالية الموحدة :

لغاية شهر	من شهر الى 3 أشهر	من 3 اشهر الى 6 أشهر	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2016	-	-	-
المشتقات للمتاجرة:			
- مشتقات العملات	-	-	-

لغاية شهر	من شهر الى 3 أشهر	من 3 اشهر الى 6 أشهر	الاجمالي
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2015	652,798	-	652,798
المشتقات للمتاجرة:			
- مشتقات العملات	-	-	-

ثالثاً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :

لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2016	119,145,824	-	119,145,824
الإعتمادات والقبولات	-	-	-
السقوف غير المستغلة	-	-	-
الكفالات	-	-	-
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	42,619	11,788,522	15,499,350
المجموع	495,554,301	11,788,522	511,011,032

لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2015	93,911,812	-	93,911,812
الإعتمادات والقبولات	-	-	-
السقوف غير المستغلة	-	-	-
الكفالات	-	-	-
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	258,944	11,145,691	14,966,458
المجموع	448,565,251	11,145,691	463,272,765

41 - معلومات عن قطاعات اعمال البنك

- يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك كما يمتلك البنك شركة تابعة تختص بخدمات الوساطة المالية وشركة تابعة تختص بخدمات التأجير التمويلي كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة :
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه .
- خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة و الاستشارات المالية .
- خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات .

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

المجموع							
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول							
2015	2016	اخرى	التأجير التمويلي	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الافراد
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
127,900,068	120,652,245	4,350,544	4,104,558	1,807,665	31,421,831	59,888,188	19,079,459
20,978,720	19,783,792	-	136,880	253,546	-	16,179,967	3,213,399
106,921,348	100,868,453	4,350,544	3,967,678	1,554,119	31,421,831	43,708,221	15,866,060
50,454,012	57,376,220	55,684,821	768,227	923,172	-	-	-
56,467,336	43,492,233	(51,334,277)	3,199,451	630,947	31,421,831	43,708,221	15,866,060
17,055,660	13,486,423	12,575,888	799,395	111,140	-	-	-
39,411,676	30,005,810	(63,910,165)	2,400,056	519,807	31,421,831	43,708,221	15,866,060
5,175,407	6,868,104	6,868,104					
5,228,395	5,568,725	5,568,725					
2,833,415,500	2,593,146,612	-	50,638,293	12,827,122	1,087,388,365	1,157,965,465	284,327,367
11,316,003	146,838,804	146,838,804	-	-	-	-	-
2,844,731,503	2,739,985,416	146,838,804	50,638,293	12,827,122	1,087,388,365	1,157,965,465	284,327,367
2,373,113,408	2,248,910,597	-	22,685,197	1,815,316	424,858,641	700,700,317	1,098,851,126
17,364,626	25,899,978	25,899,978	-	-	-	-	-
2,390,478,034	2,274,810,575	25,899,978	22,685,197	1,815,316	424,858,641	700,700,317	1,098,851,126

اجمالي الدخل للسنة - قائمة (ب)
ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
نتائج أعمال القطاع
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
ينزل : ضريبة الدخل للسنة
الربح للسنة - قائمة (ب)

مصاريف رأسمالية

الاستهلاكات والاطفاءات

موجودات القطاع
موجودات غير موزعة على القطاعات
مجموع الموجودات
مطلوبات القطاع
مطلوبات غير موزعة على القطاعات
مجموع المطلوبات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في قبرص وفلسطين .

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

داخل المملكـة		خارج المملكـة		المجموع	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
2015	2016	2015	2016	2015	2016
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
113,637,397	104,812,791	14,262,671	15,839,454	127,900,068	120,652,245
5,175,407	6,868,104	-	-	5,175,407	6,868,104
31 كانون الاول		31 كانون الاول		31 كانون الاول	
2015	2016	2015	2016	2015	2016
دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
2,407,707,525	2,269,777,110	437,023,978	470,208,306	2,844,731,503	2,739,985,416

إجمالي الدخل - قائمة (ب)
المصاريف الرأسمالية

مجموع الموجودات

42 - ادارة رأس المال:

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راسمال اقتصادي وراس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لا غراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي .

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و ان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6% ، اما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة (نسبة كفاية رأس المال) عن 12% ويراعي البنك الالتزام بها .

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي و المتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

2 - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.

3 - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن اجل مزيد من التحفظ تحوطا للظروف المحيطة والدورات الاقتصادية فقد قرر مجلس الادارة ضمن استراتيجية البنك ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي .

لا يتم توزيع أي ارباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية ، ويتكون رأس المال كما عرفته اتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي :

2016	
الف دينار	
426,167	اجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)
(22,528)	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)
13,526	الشريحة الثانية من رأس المال
417,164	رأس المال التنظيمي
2,193,896	الموجودات المرجحة بالمخاطر
18.40%	نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)
18.40%	نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى
19.01%	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي

* تم احتساب راس المال الاساسي بعد طرح استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة .

- يبين الجدول التالي رأس المال التنظيمي بناءً على تعليمات بازل II كما في 31 كانون الأول 2015 :

2015	
الف دينار	
	بنود رأس المال الاساسي :
100,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
77,480	الاحتياطي القانوني
143,357	الاحتياطي الاختياري
80,149	الارباح المدورة (بعد تخفيض الأرباح المقترح توزيعها والموجودات الضريبية المؤجلة)
	يطرح منه :
10,687	المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني
7,065	الشهرة و الموجودات غير الملموسة
	50% من الاستثمارات في شركات التأمين والشركات المالية والاستثمارات ذات
6,986	الاهمية في الشركات الاخرى
376,248	مجموع رأس المال الأساسي
	بنود رأس المال الاضافي :
13,353	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
228	احتياطي تقلبات دورية
	احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
1,926	بنسبة 100% من التغير السالب أو 45% من أصل التغير الموجب
	يطرح منه :
	50% من الاستثمارات في شركات التأمين و الشركات المالية والاستثمارات ذات
6,986	الاهمية في الشركات الاخرى
384,769	مجموع رأس المال التنظيمي
2,111,023	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
18.23%	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي
17.82%	نسبة رأس المال الاساسي **

* تم احتساب راس المال الاساسي بعد طرح استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة .

43 - حسابات مدارة لصالح العملاء

لايوجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

44 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2016
دينار	دينار	دينار	
الموجودات:			
279,155,436	-	279,155,436	قد وأرصدة لدى بنوك مركزية
212,859,226	-	212,859,226	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
14,166,627	-	14,166,627	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,446,910,964	609,513,256	837,397,708	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
69,705,520	66,044,980	3,660,540	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
27,306,153	27,306,153	-	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
479,195,403	334,224,868	144,970,535	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
28,779,027	28,779,027	-	ممتلكات و معدات بالصافي
7,003,148	7,003,148	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
10,128,723	10,128,723	-	موجودات ضريبية مؤجلة
164,775,189	150,048,271	14,726,918	موجودات أخرى
2,739,985,416	1,233,048,426	1,506,936,990	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
384,284,349	2,029,310	382,255,039	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,703,401,315	96,788,065	1,606,613,250	ودائع عملاء
87,959,874	8,940,287	79,019,587	تأمينات نقدية
33,636,542	27,992,609	5,643,933	أموال مقترضة
12,105,531	12,105,531	-	مخصصات متنوعة
14,567,302	-	14,567,302	مخصص ضريبة الدخل
2,937,750	2,937,750	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
35,917,912	10,441,655	25,476,257	مطلوبات أخرى
2,274,810,575	161,235,207	2,113,575,368	مجموع المطلوبات
465,174,841	1,071,813,219	(606,638,378)	صافي الموجودات

31 كانون الأول 2015

الموجودات:

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة
دينار	دينار	دينار
402,439,784	-	402,439,784
224,544,517	-	224,544,517
9,107,715	-	9,107,715
1,372,787,204	508,099,953	864,687,251
76,219,060	58,552,691	17,666,369
35,229,279	35,229,279	-
505,749,976	308,349,626	197,400,350
25,801,797	25,801,797	-
7,065,200	7,065,200	-
7,393,577	7,393,577	-
178,393,394	125,615,161	52,778,233
2,844,731,503	1,076,107,284	1,768,624,219

مجموع الموجودات

المطلوبات:

316,010,975	-	316,010,975
1,900,905,886	103,112,713	1,797,793,173
86,902,100	8,392,604	78,509,496
24,015,900	19,015,900	5,000,000
10,526,597	10,526,597	-
13,238,965	-	13,238,965
3,261,015	3,261,015	-
35,616,596	10,000,273	25,616,323
2,390,478,034	154,309,102	2,236,168,932
454,253,469	921,798,182	(467,544,713)

مجموع المطلوبات

صافي الموجودات

45- مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر :

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، و الجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
31 كانون الأول	2016				
دينار	دينار				
الموجودات المالية / المطلوبات المالية					
موجودات مالية بالقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
أسهم شركات	10,794,946	11,761,762	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق
سندات شركات	58,910,574	64,457,298	المستوى الاول والثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق
	69,705,520	76,219,060			
المجموع					
عقود آجلة عملات أجنبية	741		المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل					
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	7,378,426	15,744,333	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	19,927,727	19,484,946	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق
	27,306,153	35,229,279			
المجموع					
اجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	97,011,673	111,448,339			
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة					
عقود آجلة عملات أجنبية	-	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	-	-			

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2016 .

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر :

استثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	31كانون الأول 2016		31كانون الأول 2015		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
أرصدة لدى بنوك مركزية	239,266,173	239,253,846	362,947,946	362,986,181	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	212,859,226	212,729,896	224,544,517	224,643,217	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	14,166,627	14,047,787	9,107,715	9,135,700	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,446,910,964	1,438,028,896	1,372,787,204	1,380,897,587	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	479,195,403	474,236,347	505,749,976	508,699,397	المستوى الاول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,392,398,393	2,378,296,772	2,475,137,358	2,486,362,082	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	384,284,349	383,484,761	316,010,975	316,602,646	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,703,401,315	1,698,668,014	1,900,905,886	1,906,064,901	المستوى الثاني
تامينات نقدية	87,959,874	87,609,871	86,902,100	87,316,683	المستوى الثاني
أموال مقترضة	33,636,542	33,316,168	24,015,900	24,300,739	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	2,209,282,080	2,203,078,814	2,327,834,861	2,334,284,969	

لبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

46 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي الموحد)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

31 كانون الأول		
2015	2016	
دينار	دينار	
62,756,075	76,808,289	اعتمادات
31,155,737	42,337,535	قبولات
		كفالات
97,056,778	117,327,764	دفع
109,353,459	100,811,325	حسن تنفيذ
54,685,259	44,267,331	أخرى
93,298,999	113,959,438	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
448,306,307	495,511,682	المجموع

ب - التزامات تعاقدية :

31 كانون الأول		
2015	2016	
دينار	دينار	
2,408,198	3,178,260	عقود شراء ممتلكات ومعدات
1,515,346	1,925,672	عقود مشاريع انشائية
1,251,863	1,764,172	عقود مشتريات أخرى
5,175,407	6,868,104	المجموع

ج - بلغت قيمة عقود الايجار التشغيلية مبلغ 15.499.350 دينار و تتراوح فترتها من سنة الى عشرة سنوات (14.966.458 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

47 - القضايا المقامة على البنك

أ - بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك 8.034.406 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (21.771.211 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) ، و برأي الادارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 869.544 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (628.682 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

ب - لا يوجد قضايا مقامة على الشركات التابعة كما في 31 كانون الأول 2016 و 2015 .

٤٨ - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ، في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٤): حسابات التأجيل التنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): عرض القوائم المالية والمتعلقة بمبادرة الافصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): الممتلكات والآلات والمعدات ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الموجودات غير الملموسة: توضيح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة محاسبياً.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦): الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: النباتات المنتجة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): القوائم المالية المنفصلة المتعلقة بمحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة اختياريًا.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢): الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة المتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية .
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٤ التي تشمل التعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٥) و (٧) ومعيار المحاسبة الدوليين رقمي (١٩) و (٣٤).

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والتي غير سارية المفعول بعد :

سارية المفعول للسنوات

المالية التي تبدأ في أو بعد

يبدأ سريان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) للفترات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٨ أو بعد ذلك التاريخ بينما يبدأ سريان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) للفترات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٧ أو بعد ذلك التاريخ.

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦ والتي تشمل التعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (١) و(١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨).

أول كانون الثاني ٢٠١٧

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢): "ضرائب الدخل" المتعلقة بالإعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة .

أول كانون الثاني ٢٠١٧

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) "قائمة التدفقات النقدية" التي تهدف لتقديم إفصاحات إضافية في قائمة التدفقات النقدية كي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغير في المطلوبات الناشئة عن الأنشطة التمويلية.

أول كانون الثاني ٢٠١٨

التفسيرات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢٢) : "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة". يتناول التفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو جزء من المعاملات حيثما يكون هنالك:

- بدل بالعملة الأجنبية أو ذو سعر بالعملة الأجنبية.
- تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة قبل الإعتراف بالموجودات ذات الصلة أو بالإيرادات أو بالمصاريف.
- وتعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة بإعتبارها موجودات أو مطلوبات غير نقدية

أول كانون الثاني ٢٠١٨

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢) : "الدفع على أساس الأسهم" المتعلقة بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم.

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) : " عقود التأمين " المتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ومعيار عقود التأمين.
- أول كانون الثاني ٢٠١٨
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) : " الإستثمارات العقارية " حيث عدلت الفقرة رقم (٥٧) لتتنص على وجوب تحويل المنشأة للعقار من الإستثمارات العقارية أو إليها فقط عندما يتوفر دليل على تغير الإستخدام.
- أول كانون الثاني ٢٠١٨
- يحدث تغير الإستخدام عندما تتوافق، أو لا تتوافق، العقارات مع تعريف الإستثمارات العقارية.
- لا يعتبر التغير بنوايا الإدارة حول إستخدام العقار دليلا على وجود تغير بالإستخدام.
- عدلت الفقرة لتتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : " الأدوات المالية / الإفصاحات " المتعلقة بالإفصاح حول التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
- عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : " الأدوات المالية / الإفصاحات " المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والنتيجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
- عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية (النسخ المعدلة للاعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤)
- حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية بتشرين الثاني ٢٠٠٩ وطرح متطلبات جديدة لتصنيف الموجودات المالية وقياسها ، وعدل بتشرين الأول ٢٠١٠ ليشمل متطلبات حول تصنيف المطلوبات المالية وقياسها واستبعادها. كما طرحت نسخة جديدة في تشرين الثاني ٢٠١٣ تشمل متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط. وصدرت نسخته معدلة من المعيار أيضا في تموز من العام ٢٠١٤ لتشمل أساسا على (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس " القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر " لبعض أدوات الدين البسيطة .
- أول كانون الثاني ٢٠١٨

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الإعراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة ٢٠١٤ تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن هنالك إختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

التدني:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية ، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية مسبقاً حتى يتم الإعراف بخسارة التدني.

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الإعراف:

أتبعت متطلبات إلغاء الإعراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

أول كانون الثاني ٢٠١٨

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥): الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء.

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٥ حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. وسيحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) محل الإرشادات الحالية بشأن الإعراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨): الإيرادات ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١١): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥).

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) على وجوب إقرار المنشأة بإيراداتها لوصف تحويل البضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بمبلغ يظهر القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات ، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للإقرار بالائيرادات بناء على خمس خطوات:

- * الخطوة ١: تحديد العقود المبرمة مع العميل.
- * الخطوة ٢: تحديد التزامات الاداء الواردة بالعقد.
- * الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة.
- * الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الاداء الواردة بالعقد.
- * الخطوة ٥: الإقرار بالائيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الاداء.

وتعترف المنشأة ، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) ، بإيراداتها عندما يستوفى الإلتزام ، أي عندما تحول السيطرة على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على إستيفاء إلتزام ما للعميل. ولقد إضيف المزيد من التوجيهات المستقبلية على لمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) لمعالجة حالات محددة. هذا ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية.

أول كانون الثاني ٢٠١٨

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) : الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء : لتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الاداء، والمبلغ الأصلي مقابل اعتبارات الوكيل، والترخيص)، كما تم منح أحكام انتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة

أول كانون الثاني ٢٠١٩

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦): "عقود الايجار" يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف بقود الايجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . ويوفر هذا المعيار نموذجاً محاسبياً موحداً للمستأجر، حيث يوجب على المستأجرين الاعتراف بالاصول والالتزامات لكافة عقود الايجار باستثناء العقود التي مدتها اثني عشر شهراً أو أقل أو أصولها ذات قيم منخفضة.

ويوجب هذا المعيار على المؤجر الاستمرار بتصنيف عقود الإيجار اما عقوداً تشغيلية او تمويلية ، وبموجب هذا المعيار بقيت محاسبة عقود الايجار في دفاتر المؤجر لحد كبير كما هي دون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

تاريخ السريان مؤجل
لأجل غير مسمى

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠): "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): "الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)" المتعلقة بمعالجة بيع موجودات من مستثمر أو أن يقوم بتقديمها لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك

تتوقع إدارة البنك تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريانها وإمكانية تطبيقها. وقد لا يكون لتبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٩) و(١٥) و(١٦)، أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك بفترة التطبيق الأولى.

وتتوقع الإدارة تبني المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٩) و(١٥) في القوائم المالية الموحدة للبنك للفترات السنوية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٨ و تبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) في القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٩. وقد يكون لتطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (٩) و(١٥) تأثيراً جوهرياً على المبالغ المالية والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للبنك فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك. كما قد يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) تأثيراً جوهرياً على المبالغ المالية والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للبنك فيما يتعلق بعقوده التأجيرية.

إلا إنه ليس أمراً عملياً تقديم تقدير معقول لتداعيات تطبيق هذه المعايير لحين قيام الشركة (البنك) بمراجعة بهذا الخصوص.

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة ٤ من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية
ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

المادة ٤ أ كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

٤ب/١ وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي - عمان و ٦١ فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى إدارة إقليمية و ٤ فروع في فلسطين، وفرع في قبرص. وقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي ٦,٦٩ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠١٦. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	٥٤٣	فرع الرابية	١٠	فرع الرونق	٩
الفرع الرئيسي	١٦	فرع سوق الخضار	١١	فرع صويلح الجنوبي	٩
فرع العبدلي	١٨	فرع المدينة المنورة	١٣	فرع اربد	١٥
فرع جبل عمان	١١	فرع الصويفية	١١	فرع وادي صقرة	١٠
فرع الوحدات	١٣	فرع حي نزال	٩	فرع شارع الحصن - اربد	٧
فرع تلاع العلي	١٥	فرع مكة مول	١٠	فرع جامعة اليرموك	٩
فرع جبل الحسين	١٢	فرع جامعة البترا	٥	فرع المفرق	٧
فرع المركز التجاري	١٢	فرع المقابلين	١١	فرع الكرك	٩
فرع أبو علندا	١١	فرع مرج الحمام	١٠	فرع العقبة	١١
فرع اليرموك	١٠	فرع زين	٨	فرع الزرقاء	١٢
فرع وادي السير	١٢	فرع سمارة مول	٥	فرع الرصيفة	١١
فرع الجبيهة	١١	فرع جامعة عمان الأهلية	٧	فرع المنطقة الحرة	١٠
فرع عمره	١١	فرع البقعة	١٠	فرع الزرقاء الجديدة	٩
فرع عبدون	١٣	فرع مأدبا	٨	فرع المدينة الرياضية	١٠
فرع أبو نصير	٩	فرع السلط	٨	فرع شارع الملك عبد الثاني / اربد	٩
فرع ماركا	١١	فرع مركز الملك عبد الله	٥	الفرع المتنقل "الجوال"	٥
فرع ابن خلدون	٨	فرع خلدا	٩	الإدارة الاقليمية/ رام الله	١٤
فرع دابوق	١٠	فرع دير غبار	٨	فرع نابلس - فلسطين	١١
فرع سبتي مول	١١	فرع تاج مول	٦	فرع رام الله - فلسطين	١١
فرع الشميساني	١٥	فرع جاليريا مول	١٠	فرع بيت لحم - فلسطين	١٣
فرع شارع الملك حسين بن طلال / الزرقاء	٨	فرع الهاشمي الشمالي	١٠	فرع جنين - فلسطين	١٠
فرع العبدلي مول	٧	فرع شارع مكة	١٢	فرع قبرص	٧
فرع طبربور	٩	فرع زهران	٧		
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية - عمان (شركة تابعة)					
شركة إجارة للتأجير التمويلي - عمان (شركة تابعة)					

٤ ب/٢ الشركات التابعة:

- الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام ١٩٨٠، وتم تحويلها في عام ١٩٩٦ إلى شركة مساهمة عامة. وتعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية. في عام ٢٠٠٢ أصبحت الشركة شركة تابعة للبنك الأردني الكويتي، ويمتلك البنك ما نسبته ٥٠,٢٢% من رأسمالها البالغ ٨ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٦. يقع مقر الشركة في منطقة الشميساني، عمان ويعمل لدى الشركة ١٥ موظفاً.

- شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ ٢٠١١/١/٦ ورأسمال مقداره ١٠ مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ رفع رأسمال الشركة إلى ٢٠ مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية. يقع مقر الشركة في مبنى فرع البنك الكائن بشوارع مكة، عمان ويعمل لدى الشركة ١٩ موظفاً.

- الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال)

تأسست الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال) كشركة مساهمة خاصة محدودة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢ ورأسمال مقداره ٥٣٠ ألف دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. تهدف الشركة، والتي باشرت أعمالها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، لتقديم نطاق واسع من الخدمات المالية والاستشارية كإدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها وتقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية، بالإضافة إلى التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الاندماج وتنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية، علماً بأن الشركة قد حازت على رخصتي إدارة الإصدار (بذل عناية) والإستشارات المالية من قبل هيئة الأوراق المالية في مطلع العام ٢٠١٧.

نبذة تعريفية بأعضاء مجلس الإدارة

دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت إدواردز/ الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٣.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية.
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (مثل البنك الأردني الكويتي)
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر - الجزائر (مثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)
- عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢)
- رئيس الديوان الملكي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)
- عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (١٩٩٣ - ١٩٩٥)
- رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (١٩٩٦ - ١٩٩٧)
- وزير الخارجية (١٩٩٥ - ١٩٩٦)
- وزير العمل (١٩٩١ - ١٩٩٣)
- وزير السياحة والآثار (١٩٨٩ - ١٩٩١)

خبرات سابقة:

- عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩.

السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

الشهادات العلمية: شهادة جامعية في مجال الطيران الحربي من الولايات المتحدة، ١٩٧٦ وأكاديمية الطيران الأردنية، ١٩٨١
المناصب الحالية والسابقة:

- نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي)، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة، شركة بانثر ميديا غروب (OSN) - دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة مبرة مشاريع الخير، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر
- عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت
- الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت

التكريم والجوائز:

- جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام ٢٠٠٩ تقديراً لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية
- جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام ٢٠٠٧
- جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام ٢٠٠٧
- جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب لأمريكا الشمالية في عام ٢٠٠٥

السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٥٣

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، ١٩٧٣، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، ١٩٧٥
المناصب الحالية والسابقة:

- الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت من ٢٠١٠

- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة، بنك سورية والخليج، سوريا
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، بنك تونس العالمي، تونس
- نائب رئيس مجلس الإدارة، فم بنك، مالطا
- نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، بنك الخليج الجزائر، الجزائر
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة رويال كابيتال، أبو ظبي
- نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، مصرف بغداد، العراق
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت

السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

تاريخ العضوية: ١٥/٧/١٩٩٧

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة، جامعة الكويت، ١٩٨٧، دبلوم الأوراق المالية العالمية، الكويت، ١٩٩٦

المناصب الحالية :

- الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمارات شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت من ٢٠١١/١
- رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت من ٢٠١٠/٤
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة، الكويت من ٢٠٠٤/٤
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة - الكويت من ٢٠١٤/٦
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت من ٢٠١٣/٤
- عضو مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية من ٢٠١٢/٦
- عضو مجلس الإدارة، شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية من ٢٠١٢/٦

المناصب السابقة :

- الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة، الكويت (٢٠٠٦ - ٢٠١١)
- رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان، الكويت (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان، الكويت (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)
- عضو مجلس الإدارة، شركة رويال كابيتال، أبو ظبي (٢٠٠٧ - ٢٠١٤)

- عضو مجلس الإدارة، بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)
- عضو مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨)
- عضو مجلس الإدارة، بنك الكويت الصناعي، الكويت (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (١٩٩٨ - ٢٠٠٩)
- المدير العام، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (١٩٩٨ - ٢٠٠٦)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة، الكويت (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين (١٩٩٧ - ٢٠٠١)
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)
- عضو مجلس الإدارة، الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، الكويت (١٩٩٢ - ٢٠٠٨)
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٢ - ١٩٩٦)

السيد محمد عدنان حسن الماضي

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: ٢٠١٦/٩/٥

تاريخ الميلاد: ١٩٧١

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك، ١٩٩٢، ماجستير تمويل، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨

المناصب الحالية:

- مدير دائرة التدقيق الداخلي، صندوق استثمار أموال الضمان من ٢٠٠٣

المناصب السابقة:

- دائرة التدقيق الداخلي، البنك المركزي الأردني (١٩٩٤ - ٢٠٠٣)
- البنك العربي (١٩٩٣)
- تدقيق حسابات، ديلويت أند توش (١٩٩٢ - ١٩٩٣)
- عضو مجلس الإدارة، شركة مصفاة البترول الأردنية (٢٠١٠ - ٢٠١٦)
- عضو مجلس الإدارة، شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية (٢٠١٣ - ٢٠١٦)
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية (٢٠١٣ - ٢٠١٦)
- عضو مجلس الإدارة، بنك المال (٢٠١١)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الضمان الأردنية للاستثمارات الدولية (٢٠١٤ - ٢٠١٦)
- عضو مجلس الإدارة، الشركة العقارية الأردنية للتنمية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)
- عضو مجلس الإدارة، شركة أريج المتحدة للمنازل (٢٠٠٧ - ٢٠١١)

السيد فاروق عارف شحادة العارف

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٣٨

الشهادات العلمية: بكالوريوس علاقات دولية، جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦١
المناصب السابقة:

- الرئيس التنفيذي، شركة جلف كوم للاتصالات
- رئيس هيئة المديرين، شركة سادافكو الأردنية للمنتجات الغذائية (لغاية ٢٠٠٩/٥/١)
- نائب مدير عام، شركة الرازي للصناعات الدوائية (١٩٩٣ - ١٩٩٩)
- نائب مدير عام، البنك الأردني الكويتي (١٩٨٨ - ١٩٩٣)
- مدير عام، شركة نايف الدبوس وأولاده - الكويت (١٩٧٠ - ١٩٨٨)
- مدير إداري، وزارة الأشغال / الكويت (١٩٦١ - ١٩٦٦)

الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل بنك برقان - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٣٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام ١٩٦٥ ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام ١٩٦٦. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام ١٩٧٠. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/تكساس عام ١٩٧٣

المناصب الحالية والسابقة:

- نائب رئيس هيئة المديرين، مستشفى عمان الجراحي
- عضو مجلس الأعيان الأردني من ٢٠١٦/٩/٢٧
- عضو مجلس الأعيان الأردني من ٢٠١١/١٠/٢٥ إلى ٢٠١٣/١٠/٢٤
- أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا
- عين مديراً لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام ١٩٨٣ ومديراً لمدينة الحسين الطبية ومديراً للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب
- حائز على زمالة العديد من كليات الطب من كبريات الجامعات العالمية في أمريكا وبريطانيا
- حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج

السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

عضو مجلس الإدارة/ ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

تاريخ العضوية: ٢٠٠٩/٣/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وتسويق، جامعة سانت إدواردز، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٣
المناصب الحالية:

- مدير تطوير الأعمال، شركة سيمنس - فرع الأردن
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي)

المناصب السابقة:

- عضو مجلس إدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (٢٠٠٩/٤ - ٢٠١٣/٣)
- عضو مجلس إدارة، شركة الكابلات الأردنية الحديثة (٢٠١١/٦ - ٢٠٠٨/١٠)
- مدير إداري، شركة سيمنس - فرع الأردن (١٩٩٣/١٢ - ٢٠٠٦/١٢)
- عضو مجلس إدارة، شركة عمان للتأمين المساهمة العامة المحدودة (١٩٩٨/١٠ - ٢٠٠٠/٩)
- عضو مجلس إدارة، بنك فيلادلفيا للاستثمار (١٩٩٦/٣ - ٢٠٠٠/٩)
- عضو مجلس إدارة، الشركة الوطنية لصناعة الصلب (١٩٩٥/٥ - ٢٠٠٠/٩)
- البنك المركزي الأردني / دائرة العلاقات الخارجية - قسم الاستثمار (١٩٨٥/١١ - ١٩٩٣/٧)
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية الدراسات والتطوير (١٩٨٤/٢ - ١٩٨٥/١٠)

السيد بيجان خسرو شاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: ٢٠١١/٣/٢٣

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال، ١٩٨٦ وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٣

المناصب الحالية:

- الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International / لندن
- ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية:

- مجموعة الخليج للتأمين، الكويت
- شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت
- الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين

- المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر
- شركة الشرق العربي للتأمين، الأردن
- شركة اللانيس للتأمين، دبي
- شركة BRIT Limited، المملكة المتحدة
- البنك التجاري الدولي، مصر

المناصب السابقة:

- الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company — اليابان
- رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)
- نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (١٩٩٧ - ٢٠٠١)
- نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية
- شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام ١٩٨٦، الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس إدارة، Foreign Affairs Council
- عضو مجلس إدارة، Insurance Society of Philadelphia
- عضو، هيئة USO، كوريا
- رئيس لجنة التأمين في الغرفة التجارية الأمريكية، كوريا
- عضو، جمعية رجال الأعمال التركية، تركيا.

معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

عضو مجلس الإدارة مستقل

تاريخ العضوية: ٢٠١٦/٤/٢٥

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦

الشهادات العلمية: دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨١، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٨، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٧

المناصب الحالية:

- نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من ٢٠١٠)
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من ٢٠٠٧)
- عضو في المنتدى وزراء أسبن (من ٢٠٠٩)

- عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من ٢٠١٠)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من ٢٠١٠)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من ٢٠١١)
- عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من ٢٠١٣)
- عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من ٢٠١٣)
- عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من ٢٠١٤)

المناصب السابقة:

- زميل أول، جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١-٢٠١٠)
- نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (٢٠١٠-٢٠٠٧)
- عضو مجلس الأعيان الأردني (٢٠٠٧-٢٠٠٥)
- نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (٢٠٠٥/١١-٢٠٠٥/٧)
- وزير البلاط الملكي الهاشمي (٢٠٠٥/٧-٢٠٠٥/٤)
- نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (٢٠٠٥-٢٠٠٤)
- وزير الخارجية (٢٠٠٤-٢٠٠٢)
- سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧-٢٠٠٢)

السيد هاني خليل الهنيدي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: ٢٠١٦/٤/٢٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٠ وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٧٣، شهادة محاسب قانوني (CPA)

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة صناعات البحر المتوسط

المناصب السابقة:

- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمنيا وصناعة المركبات الكيميائية (١٩٩١-٢٠٠٩)
- المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (١٩٨٦-١٩٩٢)
- مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (١٩٨٤-١٩٨٦)

- المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (١٩٨٤-١٩٨٢)
- مدقق، شركة توش روس (١٩٨٢-١٩٨٠)
- محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (١٩٧٨-١٩٧٦)
- محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (١٩٧٤-١٩٧٣)

السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: ٢٥/٤/٢٠١٦

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

الشهادات العلمية: بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية ١٩٦٩

المناصب السابقة:

- نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (٢٠٠٧ - ٢٠١١)
- مساعد المدير العام / عمليات، البنك الأردني الكويتي (١٩٩٨ - ٢٠٠٧)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة فيزا الأردن لخدمات الدفع (١٩٩٩-٢٠١١)
- مساعد مدير عام عمليات، بنك الصادات والتمويل (١٩٩٦ - ١٩٩٨)
- مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (١٩٩٣-١٩٩٦)
- مدير عمليات منطقة، بنك كرنديز (١٩٦٩ - ١٩٩٣)

الدكتور صفوان سميح طوقان

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: ٧/١٢/٢٠١٦

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢

الشهادات العلمية: بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت ١٩٦٦، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٦، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٠

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون
- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (٢٠١٢-٢٠١٣)
- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (٢٠٠٠-٢٠٠٤)
- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (١٩٩٤-١٩٩٩)
- أمين عام، وزارة التخطيط (١٩٨٩-١٩٩٤)

- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (١٩٨١-١٩٨٩)
- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٠)
- البنك المركزي الأردني (١٩٦٦-١٩٧٥)

الإدارة التنفيذية

السيد "محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر

المنصب: المدير العام

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٩/١٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأردنية، ١٩٧٠

الخبرات السابقة:

- مساعد مدير عام / تسهيلات (١٩٩٣ - ١٩٩٠)
- مساعد مدير عام / إدارة ورقابة الائتمان، البنك التجاري الكويتي - الكويت (١٩٩٠ - ١٩٧١)

مناصب / عضويات سابقة:

- عضو مجلس الإدارة، جمعية البنوك في الأردن لغاية ٢٠١٥/٢/٢٥
- أمين سر مجلس الإدارة (١٩٩٣ - ٢٠١٤)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (ممثل البنك الأردني الكويتي) (٢٠١٣/٣/٢٧ - ٢٠٠٩/٧/٢)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، جمعية البنوك في الأردن (٢٠١٠ - ٢٠٠٥/١٠/١٩)
- رئيس وعضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (ممثل الشركة الاستراتيجية للاستثمارات) (٢٠٠٩/١/٢٠ - ٢٠٠٩/٦/١٤)

السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل

المنصب: نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

تاريخ التعيين: ١٩٩١/١٠/١٢

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٦٩

الخبرات السابقة:

- مساعد مدير عام / تسهيلات (٢٠٠٧ - ١٩٩٨)
- مدير تنفيذي إدارة التسهيلات (١٩٩٧ - ١٩٩٣)
- مدير وحدة الائتمان والتسويق (١٩٩٣ - ١٩٩١)
- مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني - الكويت (١٩٩٠ - ١٩٧١)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، الشركة الأردنية لضمان القروض (ممثل البنك الأردني الكويتي)

السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان

المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٥/١٦

المؤهل العلمي: ماجستير بنوك دولية، جامعة هيروت وات، بريطانيا، ١٩٩٨

الخبرات السابقة:

▪ مساعد مدير عام / التدقيق الداخلي (١٩٩٩ - ٢٠٠٩)

▪ عمل لدى البنك المركزي الأردني (١٩٨٨ - ١٩٩٩)

السيد وليم جميل عواد دبابنة

المنصب: رئيس الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٤/٨/٢٧

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٧٥

الخبرات السابقة:

▪ ١٧ سنة في عدة بنوك آخرها بنك الاستثمار العربي الأردني (١٩٩٠-١٩٩٤)

السيدة هيام سليم يوسف حبش

المنصب: رئيس الشؤون المالية

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٢/٦

المؤهل العلمي: دبلوم علوم تطبيقية، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ١٩٧٨

الخبرات السابقة:

▪ مدير مالي، المدرسة الانجليزية الحديثة (١٩٩٢ - ١٩٩٧)

▪ مدير مالي، بنك البتراء (١٩٧٨ - ١٩٨٩)

السيد هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي

المنصب: رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧

تاريخ التعيين: ٢٠٠٣/٦/١

المؤهل العلمي: الكلية الملكية العسكرية "ساند هيرست"، بريطانيا، ١٩٩٦

بكالوريوس علوم سياسية وعلاقات دولية جامعة كنت، بريطانيا، ٢٠٠٠

الخبرات السابقة:

▪ مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)

▪ مدير الفرع الرئيسي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)

مناصب / عضويات:

▪ رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) ابتداء من ٢٠١١/١/٢٧

▪ عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية ابتداء من ٢٠٠٥/٥/٢٢

▪ نائب رئيس هيئة المديرين، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (مثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من ٢٠٠٩/٦/٢٣

▪ عضو مجلس إدارة، شركة مناجم الفوسفات الأردنية (مثل البنك الأردني الكويتي) (٢٠١٦/٤/١٤ - ٢٠١٢/٨/١٤)

السيد عبد الكريم محمود نورالدين فريحات

المنصب: رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١٠/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة كهرباء، جامعة مؤتة، ١٩٨٨.

الخبرات السابقة:

▪ مدير تنفيذي، Almanar CroweHorwath - المملكة العربية السعودية (٢٠١١ - ٢٠١٣)

▪ مساعد مدير عام ورئيس دائرة أنظمة المعلومات، بنك الجزيرة - المملكة العربية السعودية (٢٠١١ - ٢٠٠١)

▪ أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الأردن (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)

▪ مدير عام ComNet - مجموعة تكنولوجيا الأردن (١٩٩٩ - ٢٠٠١)

▪ استشاري اتصالات، بنك الإسكان (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

▪ مهندس اتصالات، دائرة الاتصالات، القوات المسلحة الأردنية (١٩٨٨ - ١٩٩٥)

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي

المنصب: رئيس التسهيلات الائتمانية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

تاريخ التعيين: ١٩٩٧/٩/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٤

الخبرات السابقة:

▪ أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (١٩٩٤ - ١٩٩٧)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس الإدارة، المتكاملة للتأجير التمويلي (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من ٢٠٠٦

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

المنصب: رئيس الشؤون القانونية

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢

تاريخ التعيين: ١٩٨٩/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦

الخبرات السابقة:

- الدائرة القانونية من ٢٠٠٠/٩/١
- دائرة التسهيلات (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)
- دائرة متابعة التسهيلات (١٩٨٩ - ١٩٩٤)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)

السيد إبراهيم صالح إبراهيم الحنش

المنصب: رئيس الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٨١/٢/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، ١٩٩٩

الخبرات السابقة:

- خبرة مصرفية سابقة بفروع البنك الأردني الكويتي/ الأردن (١٩٨١ - ٢٠٠٧)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، شركة المؤسسة العربية للفنادق - فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من ٢٠١٣/٣/١٩.

السيد محمد جميل عزم حمد

المنصب: رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٨/١٠

المؤهل العلمي: ماجستير مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٩

الخبرات السابقة:

- أعمال مصرفية، البنك العقاري العربي (١٩٩٤ - ١٩٩٩)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) ابتداء من ٢٠١٣/٥/١

السيد سائد محمود خضر طعمه

المنصب: رئيس إدارة الامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٥/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢

الخبرات السابقة:

- أعمال مصرفية، بنك الإسكان ١٩٩٢ – ٢٠٠١

السيد عبدالله إبراهيم مسمار

المنصب: رئيس إدارة الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣

تاريخ التعيين: ٢٠٠٠/٣/٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس قانون، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٧

الخبرات السابقة:

- مديرية الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية (١٩٩٧ – ٢٠٠٠)

السيد داود عادل داود عيسى

المنصب: رئيس إدارة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣

تاريخ التعيين: ٢٠١٢/١١/١٨

المؤهل العلمي: بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨

الخبرات السابقة:

- رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)
- مدير شؤون الموظفين، شركة لوتس للمقاولات والتجارة، قطر (٢٠٠١ – ٢٠٠٤)
- مدير شؤون الموظفين والعلاقات العامة، الشركة الفنية للمقاولات الهندسية، عمان (٢٠٠٠ – ٢٠٠١)

السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني

المنصب: رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: ١٩٦٤

تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١١/٤

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٤
الخبرات السابقة:

- رئيس التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (٢٠١١-٢٠١٣)
- نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار/ الأردن (٢٠٠٩- ٢٠١١)
- مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geojit للوساطة المالية/ المملكة العربية السعودية (٢٠٠٧- ٢٠٠٩)
- رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (١٩٨٩- ٢٠٠٧)
- محلل مالي، هيئة الأوراق المالية/ الأردن (١٩٨٨- ١٩٨٩)

السيد إبراهيم فريد آدم بيته

المنصب: رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية

تاريخ الميلاد: ١٩٧١

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٠٦/١٩

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص ، ٢٠٠٥
وظائف سابقة:

- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (٢٠٠١- ٢٠٠٦)
- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة - السعودية (١٩٩٩- ٢٠٠١)
- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (١٩٩٧- ١٩٩٩)
- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (١٩٩٢- ١٩٩٧)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، شركة مصانع الكابلات المتحدة (ممثل البنك الأردني الكويتي)

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

المنصب: رئيس مساعد تسهيلات الشركات

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

تاريخ التعيين: ٢٠٠٤/٠٥/١٦

المؤهل العلمي: دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٩
وظائف سابقة:

- البنك العربي (١٩٩٨- ٢٠٠٤)
- منتدى الفكر العربي (١٩٩٠-١٩٩٨)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي)

٤/ب : أسماء مالكي ١% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في ٢٠١٦/١٢/٣١	النسبة %	عدد الأسهم في ٢٠١٥/١٢/٣١	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم المرهونة
شركة الروابي الدولية للخدمات العقارية	الكويتية	٥٠,٩٢٦,٨٢٧	٥٠,٩٢٧	٥٠,٩٢٦,٨٢٧	٥٠,٩٢٧	شركة مشاريع الكويت القابضة (كيكو)	-
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤٢	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤٢	نفسه	-
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	٥,٨٥٠,٠٠٠	٥,٨٥٠	٥,٨٥٠,٠٠٠	٥,٨٥٠	Fairfax Financial Holdings	-
شركة الشرق القابضة	الكويتية	١,٠٩٧,٢٤٦	١,٠٩٧	١,٠٩٧,٢٤٦	١,٠٩٧	نفسه	-
PROUDSTAR TRADING LIMITED	القبرصية	١,٠٥٢,٧٩٣	١,٠٥٣	١,٠٥٢,٧٩٣	١,٠٥٣	نفسه	-
KUWAIT WEALTH HOLDING LTD	جزر العذراء	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠	نفسه	-

٤/ب ٥ : الوضع التنافسي: يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم ٢٥ بنكاً منها ٩ بنوك أجنبية. ولدى البنك ٦١ فرعاً في الأردن و ٤ فروع في فلسطين وفرع في قبرص. يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن ٥,٥١% ومن إجمالي الودائع ٤,٩٨% كما في ٢٠١٦/١٢/٣١.

٤/ب ٦ : لا يوجد موردين يشكلون ما يزيد عن ١٠% من إجمالي مشتريات البنك لعام ٢٠١٦

٤/ب ٧ : - لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

٤/ب ٨ : لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

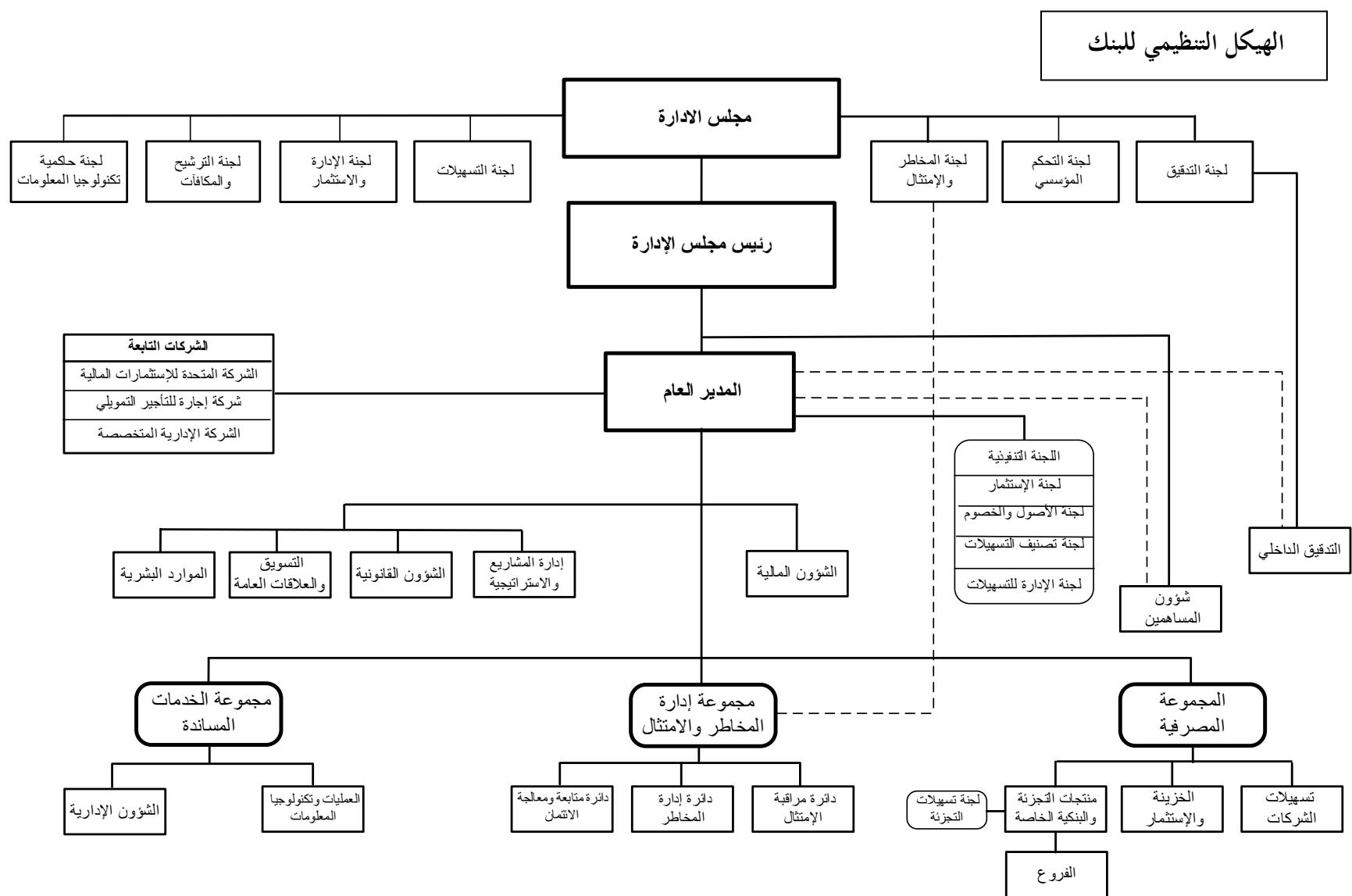
٤/٩: بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

- بلغ عدد موظفي البنك كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ (١٢١٧) موظفاً منهم (١١) موظفاً في فرع نابلس و(٢٥) موظفاً في الإدارة الإقليمية وفرع رام الله و(١٠) موظفين في فرع جنين و (١٣) موظف في فرع بيت لحم و (٧) موظفين في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (٣٤) موظفاً.
- الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم :

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي
العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	١	–	–
ماجستير	٦٧	٢	١
دبلوم عالي	٦	–	–
بكالوريوس	٩٢٧	٦	١٥
دبلوم	١٢٥	٣	١
الثانوية العامة	٣١	٤	٢
دون الثانوية العامة	٦٠	–	–
المجموع	١٢١٧	١٥	١٩

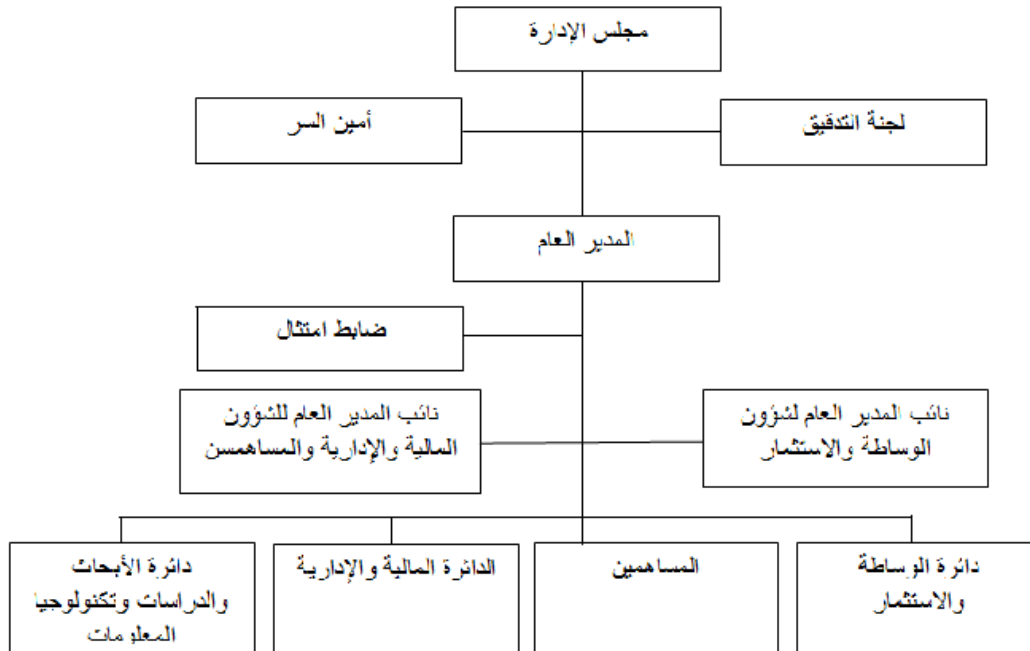
– الدورات التدريبية لعام ٢٠١٦ :

المجموع		التدريب الداخلي		تدريب خارج البنك		البرامج الرئيسية
عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	
١٤٥٠	١٠٩	١٤٠٠	٩٣	٥٠	١٦	مصرفية متخصصة
١٠٢	١٠	٦٥	٤	٣٧	٦	المحاسبة والإدارة المالية
١٢	٤	–	–	١٢	٤	الخزينة والاستثمار
٣٦	١٤	١٤	١	٢٢	١٣	تفتيش وتدقيق ورقابة
٢	٢	–	–	٢	٢	الخدمات الإدارية والهندسية
١٠	٧	–	–	١٠	٧	العلاقات العامة والتسويق
٩٧	٢٧	٧٦	٦	٢١	٢١	برامج اللغة الإنجليزية
٣٩٦	٣١	٣٨١	٢٥	١٥	٦	أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية
٢٥٦	١٠	٢٥٣	٩	٣	١	البطاقات الائتمانية
٤١	٣	٣٩	٢	٢	١	برامج التأمين
٣	٣	–	–	٣	٣	الموارد البشرية
١	١	–	–	١	١	إدارة المشاريع
٢٤٦	٢٣	٢٢١	١٢	٢٥	١١	إدارة المخاطر
٦١٧	٣٤	٦٠٥	٣١	١٢	٣	الامتثال ومكافحة غسل الأموال والاحتيال
٦٣٠	٤٠	٦٣٠	٤٠	–	–	المهارات الشخصية والسلوكية
٥٦	٣	٥٦	٣	–	–	الجوانب القانونية
١٣	١	١٣	١	–	–	الصحة والسلامة المهنية
٣٩٦٨	٣٢٢	٣٧٥٣	٢٢٧	٢١٥	٩٥	المجموع

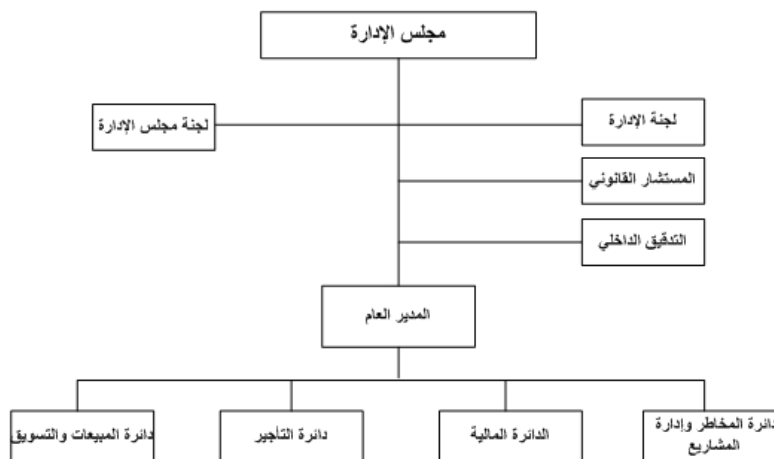


الهيكل التنظيمية للشركات التابعة

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية



شركة إجارة للتأجير التمويلي



٤/ب/١٠ : وصف المخاطر: ورد ضمن التقرير

٤/ب/١١ : الإنجازات خلال عام ٢٠١٦ : وردت ضمن التقرير

٤/ب/١٢ : لم تترتب خلال السنة المالية ٢٠١٦ أي آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

٤ ب/١٣ السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بآلاف الدينار
وسعر السهم (٢٠١٢ - ٢٠١٦)

السنة	الأرباح المحققة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة		صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
٢٠١٢	٦٣,٣٤٥	—	%٢٠	٣٧٤,٠٨٥	٣,٠٣٠
٢٠١٣	٦٦,٠٣٥	—	%٢٠	٤٠٤,٥٢٦	٣,٨٩٠
٢٠١٤	٦٢,٨٩٥	—	%٢٠	٤٣١,٧٨٤	٤,٢٩٠
٢٠١٥	٥٦,٤٦٧	—	%٢٠	٤٤٨,٥٧٩	٤,١٠٠
٢٠١٦	٤٣,٤٩٢	—	%٢٠	٤٥٩,٦٩٣	٣,٩٤٠

٤/ب/١٤ : تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

٤/ب/١٥ : الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

٤/ب/١٦ : أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام ٢٠١٦ مبلغ ٢٤٨,٥٥٩ دينار.

٤/ب ١٧ : عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
١	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	أردني	١,١٤٦	١,١٤٦
٢	بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	٣٣٥,٨٦٩	٣٦٩,٨٩٧
	السيد فيصل حمد مبارك العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	كويتي	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٣	بنك برقان	عضو مجلس الإدارة	كويتي	١,٠٠٠	١,٠٠٠
	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	ممثل بنك برقان	أردني	٨,٦٦٦	٨,٦٦٦
٤	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤١,٦٤٤
	السيد محمد عدنان حسن الماضي	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردني	-	-
٥	الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٤٦٥,٦٣١	٤٦٥,٦٣١
	المهندس منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	أردني	٦٤,٢٢٤	٦٤,٢٢٤
٦	شركة الفتح القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٤٤,٩٩٦	٤٤,٩٩٦
	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	ممثل شركة الفتح القابضة	كويتي	٣٢	٣٢
٧	شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
	السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتي	١٤,٢٥٠	١٤,٢٥٠
٨	Odyssey Reinsurance Co.	عضو مجلس الإدارة	أمريكية	٥,٨٥٠,٠٠٠	٥,٨٥٠,٠٠٠
	السيد بيجان خسرو شاهي	ممثل Odyssey Reinsurance Co.	أمريكي	-	-
٩	السيد فاروق عارف شحادة العارف	عضو مجلس الإدارة	أردني	١٤,٠٠٤	١٤,٠٠٤
١٠	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو مجلس الإدارة	أردني	١٣٧,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠
١١	السيد هاني خليل عبد الحميد الهندي	عضو مجلس الإدارة	أردني	٤٩	١,٠٤٩
١٢	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	عضو مجلس الإدارة	أردني	-	١,٠٠٠
١٣	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو مجلس الإدارة	أردني	-	١,٠٠٠

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	عدد الأسهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
١	"محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر	المدير العام	أردني	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
٢	توفيق عبد القادر محمد مكحل	نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية	أردني	-	-
٣	شاهر عيد عبدالحليم سليمان	رئيس مجموعة إدارة المخاطر والإمتثال	أردني	-	-
٤	وليم جميل عواد دبابنه	رئيس الخزينة والاستثمار	أردني	-	-
٥	هيام سليم يوسف حبش	رئيس الشؤون المالية	أردنية	١,٦٠٠	١,٦٠٠
٦	هيثم سميح "بدر الدين" البطيحي	رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة	أردني	-	-
٧	عبدالكريم محمود نورالدين فريجات	رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات	أردني	-	-
٨	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس التسهيلات الائتمانية	أردني	-	-
٩	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية	أردني	-	-
١٠	إبراهيم صالح إبراهيم الحنش	رئيس الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	أردني	-	-
١١	محمد جميل عزم حمد	رئيس إدارة المخاطر	أردني	-	-
١٢	سائد محمود خضر طعمة	رئيس إدارة الامتثال	أردني	-	-
١٣	عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار	رئيس إدارة الشؤون الإدارية	أردني	-	-
١٤	داود عادل داود عيسى	رئيس إدارة الموارد البشرية	أردني	-	-
١٥	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	أردني	-	-
١٦	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية	أردني	-	-
١٧	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس مساعد تسهيلات الشركات	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي الدولية للخدمات العقارية	٩٦%	٥٠,٩٢٦,٨٢٧	٥٠,٩٢٦,٨٢٧
شركة الفتوح القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	٤٤,٦٣%	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	٦٤,٨٨%	١,٠٠٠	١,٠٠٠
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد - البحرين	٨٣,٩٨%	٣٣٥,٨٦٩	٣٦٩,٨٩٧

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثلهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	عدد الأسهم كما في ٢٠١٥/١٢/٣١
هند محمد إسماعيل جبر	زوجة "محمد ياسر" مصباح الأسمر / المدير العام	أردنية	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠

٤/ ١٨ أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

دينار

الرقم	عضو مجلس الإدارة	المنصب	مكافأة العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور الجلسات	الإجمالي
١	السيد عبدالكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠	٧٤,٢١٩	٧٩,٢١٩
٢	السيد فيصل حمد مبارك العيار	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠	٤,٢٥٤	٩,٢٥٤
٣	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	٥,٠٠٠	٥,٧٠٠	١٠,٧٠٠
٤	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	٥,٠٠٠	٦,٣٨١	١١,٣٨١
٥	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	عضو	٥,٠٠٠	٦,٩٨١	١١,٩٨١
٦	السيد فاروق عارف شحادة العارف	عضو	٥,٠٠٠	٩,١٠٠	١٤,١٠٠
٧	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	عضو	٥,٠٠٠	٩,١٠٠	١٤,١٠٠
٨	السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	عضو	٥,٠٠٠	١٠,٦٠٠	١٥,٦٠٠
٩	السيد بيжан خسرو شاهي	عضو	٥,٠٠٠	٨,٥٠٨	١٣,٥٠٨
١٠	الدكتور صفوان سميج عبدالرحمن طوقان	عضو	١,٢٥٠	١,٠٠٠	٢,٢٥٠
١١	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو	٣,٧٥٠	٢,٨٧٠	٦,٦٢٠
١٢	السيد هاني خليل عبدالحميد الهندي	عضو	٣,٧٥٠	٤,٦٧٠	٨,٤٢٠
١٣	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	٣,٧٥٠	٤,٩٧٠	٨,٧٢٠

٤ب/ ١٨ ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

دينار

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية ومكافآت	سفر ومياومات	بدل لجان	الإجمالي
١	"محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر	المدير العام	٤٦٣,٤٠٠	٧,٠١٨	٩,٥٠٠	٤٧٩,٩١٨
٢	توفيق عبد القادر محمد مكحل	نائب المدير العام / رئيس المجموعة	٣٦٤,٧٠٤	٦,٢١٥	٤,٢٠٠	٣٧٥,١١٩
٣	شاهر عيد عبدالحليم سليمان	رئيس مجموعة إدارة المخاطر والإمتثال	٢٥٥,٣١٢		٥,١٠٠	٢٦٠,٤١٢
٤	وليم جميل عواد دبابنه	رئيس الخزينة والاستثمار	٢٦٥,٣١٢	١,١٩٨		٢٦٦,٥١٠
٥	هيام سليم يوسف حبش	رئيس الشؤون المالية	٢٣٦,١٦٠	٤,٢٣٧		٢٤٠,٣٩٧
٦	هيثم سميح " بدر الدين" البطيحي	رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة	٢٦١,٩٨٤	١٥,١٠		٢٧٧,٠٩١
٧	عبدالكريم محمود نورالدين فريجات	رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات	٢٣٠,٩٩٥	١,٧٤٣		٢٣٢,٧٣٨
٨	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس التسهيلات الائتمانية	١٥٥,١٣٢	١,١٩٠	٨٠٠	١٥٧,١٢٢
٩	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية	١٥٣,٢٦٠	١,٥٨٢		١٥٤,٨٤٢
١٠	إبراهيم صالح إبراهيم الحنش	رئيس الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	١٥٣,١٠٤			١٥٣,١٠٤
١١	محمد جميل عزم حمد	رئيس إدارة المخاطر	١٣٦,٩٢٤	١,٠٦٤	٦٠٠	١٣٨,٥٨٨
١٢	سائد محمود خضر طعمة	رئيس إدارة الامتثال	١٣٠,٦٨٨	٥٣٢	٦٠٠	١٣١,٨٠٠
١٣	عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار	رئيس إدارة الشؤون الإدارية	٧٧,٩٨٠			٧٧,٩٨٠
١٤	داود عادل داود عيسى	رئيس إدارة الموارد البشرية	١٣٠,٣١٦	٢,٠٩١		١٣٢,٤٠٧
١٥	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	١٣٨,٤٦٠	٣,٥٠٣	١,٥٠٠	١٤٣,٤٦٣
١٦	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس مساعد، الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية	١٤٣,٩٦٤			١٤٣,٩٦٤
١٧	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس مساعد، تسهيلات الشركات	١٠٦,٥٧٢			١٠٦,٥٧٢

٤ب/ ١٩: التبرعات: بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام ٢٠١٦ مبلغ ٧٠٤,٩٩٦ دينار حسب الجدول أدناه:

المبلغ	البند
١٨٢,١٩٥	دعم التعليم الجامعي
٥٩,١٣٣	دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك
١٣,٧٥٢	دعم مؤلفين وكتاب أردنيين
١١,٩٥٤	تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات
٦١,٥٦٠	دعم منتديات ومؤتمرات وطنية
٢٧٧,٤٨٥	التبرعات لجهات خيرية وأنشطة إجتماعية
٥٠,٦٥٠	دعم المبادرات الصحية
٣٩,٠٠٠	دعم الثقافة المالية والمصرفية
٣,٥٠٠	دعم اوائل المتفوقين
٥,٧٦٧	تبرعات الفروع الخارجية
٧٠٤,٩٩٦	المجموع

٤ب/ ٢٠: العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم: قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم ٣٨ حول القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٦.

٤ب/ ٢١: يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام ٢٠١٦ في هذا التقرير.

٤ ج ١-٥ : البيانات المالية: وردت ضمن التقرير.

٤ د : تقرير مدققي الحسابات : ورد ضمن التقرير

٤ هـ : الإقرارات

الإقرارات

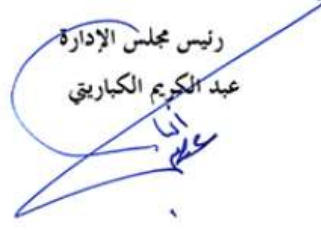
١. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام ٢٠١٧.
- ٢: يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
- ٣: يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام ٢٠١٦.

التواقيع	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	
	السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي	١
	السيد فيصل حمد العيار	٢
	السيد محمد عدنان ماضي	٣
	السيد مسعود محمود جوهر حيات	٤
	السيد طارق محمد عبدالسلام	٥
	السيد فاروق عارف العارف	٦
	الدكتور يوسف موسى القسوس	٧
	السيد منصور أحمد اللوزي	٨
	السيد ييجان خسروشاهي	٩
	الدكتور مروان جميل المعشر	١٠
	السيد هاني خليل الهندي	١١
	السيد ماجد فياض برجاق	١٢
	الدكتور صفوان سميح طوقان	١٣

٤. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.


المدير المالي
هيام سليم حبش


المدير العام
"محمد ياسر" الأماجر


رئيس مجلس الإدارة
عبد الكريم الكباريتي



البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي)

تاريخ الإعداد: شباط ٢٠١٥، تعديل ١٢ تموز ٢٠١٥، ١ أيلول ٢٠١٦

رقم الإصدار: ٣

جهة الاعتماد: مجلس الإدارة

المرجع: جلسة مجلس الإدارة رقم ٢٠١٥/١ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦، قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢

جلسة مجلس الإدارة رقم ٢٠١٦/٥ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧

دليل الحاكمية المؤسسية
(التحكم المؤسسي)
GOVERNANCE CORPORATE MANUAL

المحتويات

١	المقدمة
١	رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي
٢	الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل
٢	أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة
٣	الهيكل التنظيمي
٣	تأليف مجلس الإدارة
٣	مسؤوليات مجلس الإدارة
٤	مهام المجلس وواجباته
٨	واجبات رئيس مجلس الإدارة
٩	واجبات عضو مجلس الإدارة
٩	واجبات أمين السر
١٠	اجتماعات مجلس الإدارة
١٠	حدود المسؤولية والمساءلة
١١	اللجان المنبثقة عن المجلس
١٨	الإدارة التنفيذية العليا
١٩	تقييم أداء الإداريين
١٩	أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
٢٠	الجهات الرقابية في البنك
٢١	ميثاق أخلاقيات العمل
٢٢	تضارب المصالح
٢٢	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
٢٣	سياسة الإبلاغ
٢٣	السياسات المنظمة لأعمال البنك
٢٣	حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك
٢٤	الشفافية والإفصاح

دليل الحاكمية المؤسسية ٢٠١٦

المقدمة

يعرف البنك المركزي الأردني الحاكمية المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمية المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكمية جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفوة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكمية مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الإلكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيّد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

- قانون البنوك الساري.
 - قانون الشركات الساري.
 - قانون الأوراق المالية الساري.
 - قانون ضمان الودائع الساري.
 - الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
 - تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادر عن البنك المركزي الأردني.
 - إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
 - إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحاكمية المؤسسية.
 - المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
 - التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها.
- بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

١. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

٢. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

٣. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

٤. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنين .

الهيكل التنظيمي:

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمدة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعالة، وتطبيق الحوكمة الجيدة. وذلك من خلال:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف .
- أهداف محدّدة لكل وحدة إدارية .
- مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكل وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
- الأدلة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهلات وخبرة كلّ من يشغل هذه المناصب.
- هيكلية ملكية لا تعرقل الحاكمية الموسسية.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
- وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office .

تأليف مجلس الإدارة

- أ - يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً ، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل .
- ب- لا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذياً.
- ج- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.
- د - على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين منصبي "رئيس المجلس" و"المدير العام"، ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، والمتطلبات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح،

ومسؤولية إدارة البنك ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية له، ومسؤولية التأكد من أن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك، بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية . ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، كما يمكنهم الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية بالتنسيق مع رئيس المجلس.

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر) :

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

- ١- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته. ويعتمد المجلس السياسات والإجراءات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
- ٢- رسم استراتيجية للبنك وإقرارها.
- ٣- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
- ٤- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
- ٥- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
- ٦- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام .
- ٧- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.
- ٨ - اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي، واعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً، وكذلك اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا .

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة :

- ١- اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
- ٢- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- ٣- اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من

وقت لآخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .

٤- اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .

٥- اعتماد نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه، وكذلك اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

٦- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ كون البنك جزءاً من مجموعة تتبع لشركة قابضة، والإفصاح عن أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة.

٧- اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.

٨- اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

- ١- ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
- ٢- التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.
- ٣- التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.
- ٤- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة .
- ٥- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
- ٦- التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

- ١- تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
- ٢- الموافقة على تعيين أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
- ٣- اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة ، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال.
- ٤- تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.
- ٥- إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
- ٦- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
- ٧- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
- ٨- التأكد من ملائمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية مع التأكد من توقيع القرارات التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي
- ٩- إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر :

- ١- ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحاً لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات .
- ٢- التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها.

- ٣- التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ومعايير المحاسبة الدولية وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- ٤- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- ٥- التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن البيانات والإقرارات التي تتطلبها القوانين وتعليمات البنك المركزي.
- ٦- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من الإدارة التنفيذية العليا.
- ٧- توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب العلاقة وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح .

سادساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي :

- ١- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال : إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك، ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
- ٢- التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وأن يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرية.
- ٣- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
- ٤- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- ٥- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة .
- ٦- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
- ٧- ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمراراً.
- ٨- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة والحليفة . وذلك كل سبع سنوات كحد أعلى .

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

- ١- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.

- ٢- اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
- ٣- ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرية.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

- ١- قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك، على المجلس الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.
- ٢- اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- ٣- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- ٤- اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
- ٥- التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
- ٦- التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج .
- ٧- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة :

- ١- الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- ٢- التشجيع على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- ٣- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

- ٤- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- ٥- مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- ٦- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها هذه التعليمات، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
- ٧- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
- ٨- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمر الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
- ٩- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو.
- ١٠- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
- ١١- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- ١٢- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك .

واجبات عضو مجلس الإدارة

- ١- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- ٢- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانته حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ٣- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- ٤- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
- ٥- الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
- ٦- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

- ١- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- ٢- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- ٣- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- ٤- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- ٥- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- ٦- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- ٧- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس .
- ٨- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

- أ . يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فلأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.
- ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ج. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.
- د. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- هـ . على البنك تدوين محاضر اجتماعات المجلس ولجانه بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثارت من قبل أي عضو، وأن يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.
- و. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كافٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

حدود المسؤولية والمساءلة

- يعتمد المجلس حدوداً واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستند الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، وأن تعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- يتأكد المجلس من أن الهيكل التنظيمي للبنك يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، ويشمل المستويات الرقابية اللازمة بموجب التشريعات والتعليمات السارية.
- يتأكد المجلس من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس .
- يعتمد المجلس ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل المدير العام على ما يلي :
 - ١- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك .
 - ٢- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك .
 - ٣- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
 - ٤- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل .
 - ٥- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين .
 - ٦- إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك .
 - ٧- إدارة العمليات اليومية للبنك .

اللجان المنبثقة عن المجلس:

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله ويسمي رؤسائها، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته. ويمكن لعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أكثر من لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس، إلا في الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب في المصالح.

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالية ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية وحققها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

١- تعنى اللجنة بمراجعة:

- أ- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك .
- ب- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك .
- ج- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك .
- ٢- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته، آخذة بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
- ٣- للجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون منصوباً على ذلك في ميثاقها.
- ٤- الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا .
- ٥- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- ٦- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك المختلفة كل ثلاثة سنوات كحد أدنى.
- ٧- التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
- ٨- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
- ٩- تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:

- المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.

- التأكد من قيام الادارة التنفيذية باتخاذ الاجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الاخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
 - التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
 - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.
 - مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الادارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المؤخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.
 - يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
- ١٠- تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.

تشكيل اللجنة:

تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء، إثنين منهم مستقلين أحدهما رئيس اللجنة. على أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك .

(ب) لجنة المخاطر والامتثال:

دور اللجنة:

تختص لجنة المخاطر والامتثال بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من تخصصات أخرى ذات علاقة:

- ١- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك .
- ٢- مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس .
- ٣- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- ٤- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- ٥- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
- ٦- مراجعة تقارير إدارة الامتثال ورفع توصياتها إلى المجلس بخصوصها.

تشكيل اللجنة:

تتشكل لجنة المخاطر والإمتثال من ثلاثة أعضاء على الأقل أحدهم مستقلاً، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا. وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

(ج) لجنة الترشيح والمكافآت :

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالية ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملائمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

٢. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

٣. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.

٤. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية.

٥. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم المدير العام.

٦. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

٧. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، والتوصية بتحديد رواتب المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى على أن يكون تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم من قبل لجنة التدقيق.

٨. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

٩. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.

تشكيل اللجنة:

تتشكل لجنة الترشيح والمكافآت من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

(د) لجنة التحكم المؤسسي :

دور اللجنة:

بالإضافة لما يفوضها المجلس من مهامه، تتولى لجنة التحكم المؤسسي التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه ، كما تعنى اللجنة بالتأكد من:

- ان الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية.
- الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الادارة وكافة المستويات الادارية في البنك.

تشكيل اللجنة:

تتشكل لجنة التحكم المؤسسي من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس ، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

(هـ) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

١. منح وتعديل وتجديد وهيكلية التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك ، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
٢. إتخاذ القرار المناسب حصرا بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
٣. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات مع ضرورة إطلاع لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
٤. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:
 - أ. الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.
 - ب. شطب الديون (إعدام الديون).
٥. رفع التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
٦. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً،

وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

٧. يتم تقييم نتائج أعمال هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك.

تشكيل اللجنة:

- تُشكّل هذه اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً - على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

(و) لجنة الإدارة والاستثمار :

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

- طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وعموماً كافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمد من مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.
- طلبات / عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.
- اعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنوياً أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً : في مجال الاستثمار

- المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحيتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:
- استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.
- استثمارات البنك بالعملات الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.

ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه، وترفع اللجنة التقارير الدورية لمجلس الإدارة حول تفاصيل الطلبات والعمليات التي تم الموافقة عليها

من قبلها.

تشكيل اللجنة:

- تُشكّل هذه اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة غير المستقلين ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً - على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة.
- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية عدد أعضائها الحاضرين وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

(ز) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

مهام اللجنة

- تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٦ الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:
١. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية .
 ٢. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objectives for Information and related Technology) ، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة ، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات .
 ٣. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حدّاً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
 ٤. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات- والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible) ، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) ، وتلك المستشارة

- (Consulted) ، وذلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص .
٥. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
٦. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
٧. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها و مساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
٨. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
٩. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة ، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، ولجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- تنتخب اللجنة أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتع بالصلاحيات المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات

النافذة وتطلعات البنك.

تعنى الإدارة التنفيذية في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك وتوفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي تقوم بإدارتها.

وفي هذا الإطار، تعنى الإدارة التنفيذية بتحديد المهام للموظفين بالشكل الملائم، كما يقع على عاتقها اقتراح الهيكل الإداري الذي يعمل على تعزيز مفهوم المحاسبة والشفافية. وتكون هذه الإدارة ملزمة بالإشراف على الوفاء بالمسؤوليات/الصلاحيات المحددة كما تكون مسؤولة تجاه المجلس عن أداء البنك.

تقييم أداء الإداريين:

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التمييز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد الدوائر الرقابية من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم

وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تنطبق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة، كما تقيم لجان مجلس الإدارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك:

إدارة التدقيق الداخلي: وتعنى بمراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية، والتحقق من الامتثال لسياسات وإجراءات البنك والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بأعمال البنك، والتحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركائه التابعة والالتزام بها، والتدقيق المالي والإداري، ومراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تتم وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارة البنك، والتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP). وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وللمدير العام بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للخطر. وذلك وفقا لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال بمجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

١. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل إعتماده من المجلس.
٢. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
٣. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
٤. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite)، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
٦. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
٨. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لإستخدامها لأغراض الإفصاح.

إدارة الامتثال: وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر والامتثال بمجلس الإدارة ونسخة للمدير العام. كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقا للتعليمات الرقابية.

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، موثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:-

- النزاهة.
 - الإمتثال للقوانين.
 - الشفافية.
 - الولاء للبنك.
- ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-
- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
 - عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
 - عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
 - المحافظة على الموضوعية وعدم التأثير بالعلاقات الشخصية.
 - عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
 - عدم التمييز بين العملاء.
 - الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفائتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية

والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيد بها في تقرير الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقل والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك. تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمن هذه السياسة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرمة مع البنك.

يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها

وتتراعي جميع الضوابط الموضوعية.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال - وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أية مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأننتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت وإطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. وإطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

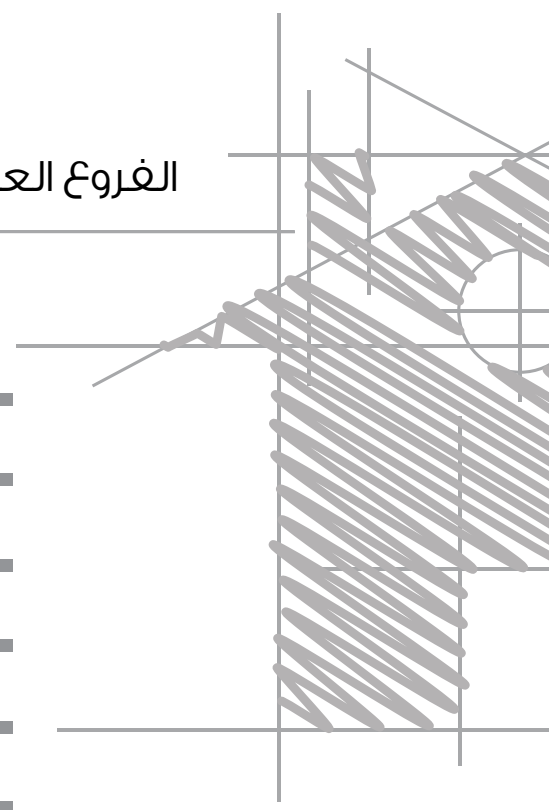
- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.
- تعميقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك على وجه الخصوص الأمور التالية:

- دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك ومدى الالتزام به.
- نصا يفيد بمسؤولية المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- معلومات كاملة عن أعضاء مجلس الإدارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من رأس المال ووصفه مستقل أو غير مستقل، وعضويته في لجان المجلس وتاريخ التعيين في المجلس، أي عضويات في مجالس إدارة أخرى، بالإضافة إلى المكافآت والرواتب التي حصل عليها، وأية قروض ممنوحة له من البنك وأي عمليات بين البنك والعضو أو شركاته أو

الأطراف ذوي الصلة به.

- ملخصا لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه.
- ملخصا عن سياسات المكافآت لدى البنك ورواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- وصفا لهيكل ونشاطات إدارة المخاطر.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (١%) أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد البيانات الواجب بيانها وفقا للتعليمات الرقابية والتشريعات السارية.
- إقرارا من كافة أعضاء مجلس الإدارة بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أو عينية، وسواء كانت له شخصيا أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن العام المنصرم.

الفروع العاملة



- فرع زين
هاتف: ٥٨١٠٧٣٤ ، فاكس ٥٨١٠٩٢٧
- فرع جامعة البترا
هاتف ٥٧١٣٠٧٩ ، فاكس ٥٧١١٢٨٣
- فرع دير غبار
هاتف: ٥٨٥٣٨٥٤ ، فاكس ٥٨٥٣٧٠٥
- فرع تاج لايڤ ستايل
هاتف: ٥٩٣٦٩٠١ ، فاكس ٥٩٣٦٩٠٣
- فرع زهران
هاتف: ٦١١٨٢٨ ، فاكس ٦١٢١١٠
- فرع الهاشمي الشمالي
هاتف: ٥٠٥١٨٤٥ ، فاكس ٥٠٥٢٤٦٠
- فرع طبربور
هاتف: ٥٠٦٥١٦٢ ، فاكس ٥٠٦٥٦٨٥
- فرع العبدلي مول
هاتف: ٥٦٢٩٤١٥ ، فاكس ٥٦٢٩٤١٦

فروع منطقة الوسط

- فرع البقعة
هاتف ٤٧٢٥٠٩٠ ، فاكس ٤٧٢٦١٠١
- فرع مأدبا
هاتف ٠٥/٣٢٥٣٥٦٨ ، فاكس ٠٥/٣٢٥٣٥٦٩
- فرع سمارة مول / البحر الميت
هاتف ٠٥/٣٥٦١٢٤٢ ، فاكس ٠٥/٣٥٦١٢٤٤
- فرع جامعة عمان الأهلية
هاتف ٠٥/٣٥٠٠٠٢٩ ، فاكس ٠٥/٣٥٠٠٠٤٨
- فرع السلط
هاتف ٠٥/٣٥٥٨٩٩٥ ، فاكس ٠٥/٣٥٥٨٩٩٤

فروع منطقة الشمال

- فرع إربد
هاتف ٠٢/٧٢٤٣٦٦٥ ، فاكس ٠٢/٧٢٤٧٨٨٠
- فرع شارع الملك عبدالله الثاني
هاتف ٠٢/٧٢٤٨٤٩٨ ، فاكس ٠٢/٧٢٤٨٤٩٦
- فرع جامعة اليرموك
هاتف ٠٢/٧٢٥٥٣١٥ ، فاكس ٠٢/٧٢٥٦٠٦٥
- فرع الحصن
هاتف ٠٢/٧٠٢٠٢٠٨ ، فاكس ٠٢/٧٠٢٢١٩٨
- فرع المفرق
هاتف ٠٢/٦٢٣٥٩٠١ ، فاكس ٠٢/٦٢٣٥٩٠٢

- فرع ماركا
هاتف ٤٨٨٩٥٣١ ، فاكس ٤٨٨٩٥٣٠
- فرع ابن خلدون
هاتف ٤٦١٣٩٠٢ ، فاكس ٤٦١٣٩٠١
- فرع الشميساني
هاتف ٥٦٨٥٤٠٣ ، فاكس ٥٦٨٥٣٥٨
- فرع سوق الخضار
هاتف ٤١٢٧٥٨٨ ، فاكس ٤١٢٧٥٩٣
- فرع المدينة المنورة
هاتف ٥٥٣٣٥٦١ ، فاكس ٥٥٣٣٥٦٠
- فرع الصويفية
هاتف ٥٨٥١٠٢٨ ، فاكس ٥٨٥١٩٣١
- فرع حي نزال
هاتف ٤٣٨٣٩٠٦ ، فاكس ٤٣٨٣٩٠٥
- فرع مكة مول
هاتف ٥٥١٧٩٦٧ ، فاكس ٥٥١٧٨٣٦
- فرع الرابية
هاتف ٥٥١٠٨٣٩ ، فاكس ٥٥١١٤٧٩
- فرع المقابلين
هاتف ٤٢٠٣٧٢٣ ، فاكس ٤٢٠٣٧١٥
- فرع مرج الحمام
هاتف ٥٧١٦٨٣٢ ، فاكس ٥٧١٦٨٣١
- فرع سيتي مول
هاتف ٥٨٢٤٣١٨ ، فاكس ٥٨٢٥٤٢٦
- فرع وادي صقرة
هاتف ٥٦٧٩٢٤١ ، فاكس ٥٦٧٩١٤٦
- فرع دابوق
هاتف: ٥٤١٢٣١٢ ، فاكس ٥٥٢١٣٣٧
- فرع المدينة الرياضية
هاتف: ٥١٦٢١٦٥ ، فاكس ٥١٦٢٣٥٨
- فرع خلدا
هاتف: ٥٣٧٠٨٣٥ ، فاكس ٥٣٧٠٩٢٥
- فرع شارع مكة
هاتف: ٥٥٣٢١٥٦ ، فاكس ٥٥٣٢١٥٢
- فرع الرونق
هاتف: ٥٨٥٠٣٢٧ ، فاكس ٥٨٥٠٣٢٢
- فرع صويلح الجنوبي
هاتف: ٥٣٥٦٢٥٩ ، فاكس ٥٣٥٦٨٣٠
- فرع جاليريا مول
هاتف: ٠٦٤٠١٧٨٧٠ ، فاكس ٠٦٤٠١٧٨٧٢
- فرع مركز الملك عبد الله
هاتف ٤٦٢٦٩٩٠ ، فاكس ٤٦٢٦٩٩٥

فروع منطقة عمان

- الفرع الرئيسي
هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ ، فاكس ٥٦٩٤١٠٥
- فرع العبدلي
هاتف ٥٦٥٣٤٩١ ، فاكس ٥٦٦٢٣٧٤
- فرع جبل عمان
هاتف ٤٦٤١٣١٧ ، فاكس ٤٦١١٣٩١
- فرع الوحدات
هاتف ٤٧٧٧١٧٤ ، فاكس ٤٧٥٠٢٢٠
- فرع المركز التجاري
هاتف ٤٦٢٤٣١٢ ، فاكس ٤٦١١٣٨١
- فرع تلاع العلي
هاتف: ٥٥٣٢١٦٨ ، فاكس ٥٥١٨٤٥١
- فرع جبل الحسين
هاتف ٥٦٥٨٦٦٤ ، فاكس ٥٦٥٨٦٦٣
- فرع أبو علندا
هاتف ٤١٦٢٧٥٦ ، فاكس ٤١٦١٨٤١
- فرع اليرموك
هاتف ٤٧٧٩١٠٢ ، فاكس ٤٧٥٠٢٣٠
- فرع وادي السير
هاتف ٥٨٥٨٨٦٤ ، فاكس ٥٨١٠١٠٢
- فرع الجبيهة
هاتف ٥٣٤٦٧٦٣ ، فاكس ٥٣٤٦٧٦١
- فرع عمره
هاتف ٥٥٣٥٢٩٢ ، فاكس ٥٥١٦٥٦١
- فرع عبدون
هاتف ٥٩٢٤١٩٥ ، فاكس ٥٩٢٤١٩٤
- فرع أبو نصير
هاتف ٥٢٣٥٢٢٣ ، فاكس ٥٢٣٥٢٢٦



■ مواقع أجهزة الصراف الآلي

- فرع الحصن
- فرع سمارة مول
- فرع دير غبار
- فرع زهران
- فرع طبربور
- فرع الهاشمي الشمالي
- فرع المفرق
- فرع الكرك
- فرع جامعة البترا
- فرع تاج لايف ستايل
- فرع سيتي مول
- فرع شارع الملك حسين بن طلال
- الفرع الجوال
- السيفوي / الشميساني
- شركة زين / مبنى الإدارة العامة
- شركة الشرق العربي للتأمين
- كوزمو للتسوق
- البركة مول / الصوفيّة
- أفينيوم مول
- سنتر مول
- كارفور / المدينة المنورة
- كارفور / أبو نصير
- كارفور / المختار مول
- كارفور / النزهة
- سيتي سنتر / إربد
- صيدلية روعي / عبدون
- صيدلية روعي / خلدا
- فندق كراون بلازا
- فندق كراون بلازا / البحر الميت
- بوليفارد العبدلي
- فندق الميلينيوم
- فندق الريجنسي
- فندق كمينسكي / العقبة
- جبل اللويبة
- شارع الرينبو
- مستشفى الاستقلال
- جهاز صراف آلي متنقل
- محطة محروقات المناصير / الزرقاء
- للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية /
- جبل عمان
- للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية /
- جبيهة
- جهاز صراف آلي تفاعلي / بوليفارد
- العبدلي
- فرع رام الله
- فرع نابلس
- فرع جنين
- فرع بيت لحم
- الإدارة العامة (من خلال السيارة)
- الإدارة العامة / الشارع الرئيسي
- الفرع الآلي / جبل عمان
- فرع الزرقاء
- فرع الوحدات
- فرع تلّاع العلي
- فرع جبل الحسين
- فرع العقبة
- فرع أبو علندا
- فرع اليرموك
- فرع وادي السير
- فرع الجبيهة
- فرع الرصيفة
- فرع عمره
- فرع ماركا
- فرع ابن خلدون
- فرع الشميساني
- فرع شارع المدينة المنورة
- فرع الزرقاء الجديدة
- فرع مادبا
- فرع حي نزال
- فرع البقعة
- فرع المقابلين
- فرع الصوفيّة
- فرع صويلح الجنوبي
- فرع عبدون
- فرع أبو نصير
- فرع العبدلي مول
- فرع مكة مول
- فرع شارع مكة
- فرع مرج الحمام
- فرع وادي صقرة
- فرع الراية
- فرع الرونق
- فرع دابوق
- فرع المركز التجاري
- فرع إربد
- فرع شارع الملك عبدالله الثاني / إربد
- فرع جامعة اليرموك / إربد
- فرع المدينة الرياضية
- فرع خلدا
- فرع السلط
- فرع جامعة عمان الأهلية
- فرع جاليريا مول
- فرع الحصن

■ فروع منطقة الجنوب

- فرع العقبة
- هاتف ٠٣/٢٠١٥١٩٠ ، فاكس ٠٣/٢٠١٦١٨٨
- فرع الكرك
- هاتف ٠٣/٢٣٩٦١٠٢ ، فاكس ٠٣/٢٣٩٦٠٠٢

■ فروع منطقة الزرقاء

- فرع الزرقاء
- هاتف ٠٥/٣٩٩٧٠٨٨ ، فاكس ٠٥/٣٩٩٨٦٧٧
- فرع الرصيفة
- هاتف ٠٥/٣٧٤٤١٥١ ، فاكس ٠٥/٣٧٤٤١٥٢
- فرع المنطقة الحرة
- هاتف ٠٥/٣٨٢٦١٩٦ ، فاكس ٠٥/٣٨٢٦١٩٥
- فرع الزرقاء الجديدة
- هاتف ٠٥/٣٨٦٤٥٥٦ ، فاكس ٠٥/٣٨٦٤٥٥٧
- فرع شارع الملك حسين بن طلال
- هاتف ٠٥/٣٩٣٨٤٧٠ ، فاكس ٠٥/٣٩٣٨٥٠٣
- الفرع الجوال
- هاتف ٠٧٩٠٥٢٤١٠٣ ، فاكس ٠٧٩١٩٩٥٦٨٢

■ الفروع خارج الأردن

- الإدارة الإقليمية وفرع رام الله
- هاتف ٩٧٠٢٢٤٠٦٤٤٧ ، فاكس ٩٧٠٢٢٤٠٦٤٤٣
- فرع نابلس
- هاتف ٩٧٠٩٢٣٧٦٤١٣ ، فاكس ٩٧٠٩٢٣٧٧١٨١
- فرع جنين
- هاتف ٩٧٠٤٢٤٣٧٥٣٣ ، فاكس ٩٧٠٤٢٤٣٧٥٣٥
- فرع بيت لحم
- هاتف ٩٧٠٢٢٧٤٧٢٧٢ ، فاكس ٩٧٠٢٢٧٤٧٤٧٢
- فرع قبرص
- هاتف ٣٥٧٢٥٨٧٥٥٥٥ ، فاكس ٣٥٧٢٥٥٨٢٣٣٩

صندوق بريد: (٩٧٧٦) عمان ١١٩١ الأردن
هاتف: ٥٢٢٩٤٠٠ (٩٦٢ ٦) - فاكس: ٥٦٩٥٦٠٤ (٩٦٢ ٦)
SWIFT: JKBAJOAM - E-mail: info@jkbank.com.jo - http://www.jkb.com

البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK





www.jkb.com